فاتحة
الإعراب بإعراب الفاتحة
للإسفراييني (٥٦٨٤)
دراسة منهجية تحليلية

إعداد الدكتورة/

رضا عبد الرحيم علي أحمد

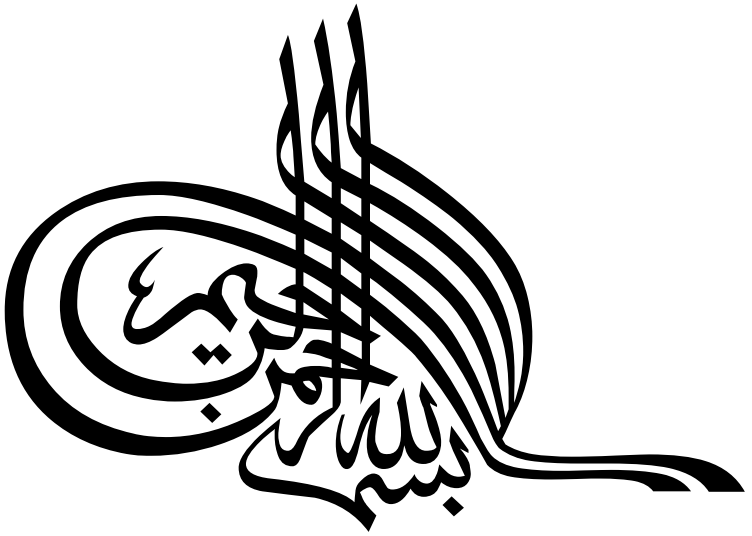

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين: سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا، ومن سار على دربهم، واتَّبع نهجهم إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

- **فشرف هذا البحث، وقيمته نابع من تعلقه بأمور، منها:**

ـ تعلقه بفاتحة الكتاب، وأم الكتاب، والسبع المثاني، والكتاب، والقرآن العظيم، والفرقان، والتنزيل... (١).

وهي سورة عظيمة من سور القرآن نقرؤها كل يوم سبع عشرة مرة في الصلوات الخمس المفروضة، قال صلى الله عليه وسلم: «لا صَلاةَ لِمَن لا يَقْرَأُ بِفَاتِحَةَ الكِتَابِ»(٢)، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صَلاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ» (٣).

وعن أبي سعيد بن المعلَّى ـ رضي الله عنه ـ قال: «كُنْتُ أُصَلِّي فِي المَسْجِدِ فَدَعَانِي رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّم فَلم أُجِبْه، فقلت: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: أَلَمْ يَقُل اللهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾(٤)؟ ثمَّ قَالَ لِي: لأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أعظمُ السُّوَرِ فِي القُرآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ من المسجدِ، ثمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فلمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَه: أَلَمْ تَقُلْ: لأُعَلِّمَنَّكَ

---

(١) هي من أسماء السورة الكريمة، ذكرها الإمام ابن فضال المجاشعي.
ينظر: النكت في القرآن:١/ ٣٩.

(٢) صحيح البخاري: كتاب (بدء الوحي)، باب: (وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت).

(٣) صحيح مسلم: (كتاب الصلاة)، باب: (وُجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْسِنِ الْفَاتِحَةَ وَلاَ أَمْكَنَهُ تَعَلُّمُهَا قَرَأَ مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا).

(٤) سورة الأنفال، من الآية:/٢٤.

سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورةٍ فِي القُرْآنِ؟، قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(١) هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، والقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُه﴾(٢).

وهي فوق كل هذا نورٌ عظيمٌ، وضياء مبين وهي الكافية الشافية، اختص الله بها نبيه وأمته، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ﴿بَيْنَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ــ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ــ سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِه، فَرَفَعَ رَأْسَه فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِن السَّمَاءِ فُتِحَ اليوم لَمِ يُفْتَحْ قَطُّ إلا اليوم، فَنَزَلَ مِنْه مَلَكٌ، فَقَالَ: هذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الأَرْضِ، لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إلا اليوم، فَسَلَّمَ وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَينِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُما نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةِ الكِتَابِ وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ البقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إلا أُعْطِيتَه﴾ (٣).

ــ تعلقه بظاهرة الإعراب متصلة بالقرآن الكريم، وهذا غاية في الأهمية، قال الإمام/ مكي القيسي: «فإني رأيت أفضل علم صرفت إليه الهمم، وتعبت فيه الخواطر، وسارع إليه ذوو العقول علم كتاب الله تعالى ذكره؛ إذ هو الصراط المستقيم، والدين المبين، والحبل المتين، والحق المنير، ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته، ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه؛ ليكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف

---

(١) سورة الفاتحة، الآية:/ ٢.

(٢) صحيح البخاري: كتاب (التفسير)، باب: (غير المغضوب عليهم ولا الضالين).

(٣) صحيح مسلم: كتاب (صلاة المسافرين)، باب: (فَضْلِ الْفَاتِحَةِ وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَالْحَثِّ عَلَى قِرَاءَةِ الآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقَرَةِ).

أكثر المعاني، وينجلي الإشكال؛ فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد»(١).

ـ تعلقه بهذه الشخصية الأعجمية التي استطاعت بما أفاء الله عليها أن تتجاوز حدود اللغة والمكان والزمان إلى فهم العربية، والتصدر فيها، والتميز والنبوغ، ورسوخ القدم في ميدان من أعظم ميادينها ألا وهو ميدان النحو وأصوله؛ وذلك بالحفظ، والتأليف، والتصنيف، والكشف عن الأسرار النَّحوية، وإبراز دلائل الإعجاز اللغوي، وذكر الفوائد، ومعرفة الدقائق، والقواعد، والسمات، وفهم النصوص، واستيعاب الأصول، والوقوف على الأدلة، وهضم ما انمازت به كل مدرسة نحوية، شأنه في ذلك شأن آبائه، وأجداده من النحويين السابقين البارزين أمثال: الإمام عبد القاهر، والإمام الزمخشريّ، والإمام المُطَرِّزيّ، والإمام السكاكيّ، وغيرهم من النابغين ممن ضمهم كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة).

ـ تعلقه بالجانب الميداني التطبيقي؛ وذلك بخروجه من رِبقة القواعد إلى فسحة الاستشهاد، والتحليل، والتعليل، والمناقشات، والموازنات، والمحاورات، والتطبيق من خلال النصوص الغزيرة التي امتلك الإسفراييني ناصيتها، وتمكن منها تمام التمكن،فغدت طيعة لينة يُصَرِّفها كيف يشاء بأمانة عالية، ونزاهة رائعة، وموضوعية متناهية، وحيدة بيِّنة.

- **وأما الأسباب الداعية إلى البحث في هذا الموضوع فكثيرة، منها:**

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٦٣/١.

ـ تعلق هذا البحث بكتاب الله عز وجل طوق النجاة، ومصدر الهداية، وينبوع البلاغة، وسبيل السعادة.

ـ الإسفراييني ـ على ما له من مكانة ومنزلة ـ لم ينصفه التاريخ بل ظلمه وأخَّره، على حين انتصر للآخرين، وقدمهم، وهو من هو تأليفا، ومنهجا، ورأيا، ونشأة، وتعلما، وعلما.

ـ (فاتحة الإعراب) بحث من البحوث العلمية الأصيلة في بابها، المتخصصة في فنها، ومع ذلك لم ينل حظه من الذيوع والانتشار، على حين سطع نجم غيره من مؤلفات الإسفراييني، أمثال: (لباب الإعراب)، و(لب الألباب)، فقد عرف الإسفراييني بهما أكثر من معرفته بغيرهما فتراهم يقولون: (قال صاحب اللباب)، و(ذكر صاحب اللباب)... فضلا عما خلفه العلماء من شروح وحواش عليهما دون غيرهما من مؤلفاته.

ـ وضوح الرؤية النحوية لدى المؤلف في (فاتحة الإعراب)، وقوة الطرح العلمي لديه، واستقلال الشخصية النحوية، وغزارة الشواهد، وتعدد الأصول، وتنوع العلل، وحسن العرض، وعنايته بمسائل الخلاف، وبروز النزعة المنطقية... من أكبر الأسباب في الإقبال على هذا الكتاب.

ـ وضوح منهجه، فمن بداية الكتاب مهَّد قواعد علم الإعراب، وأعرب عنها غاية الإعراب مستجمعا في (فاتحة الإعراب) جميع أحكام الإعراب، ودلائله، ومشتملا على دقائقه، وجلائله ذاكرا أركانه، وهي: المُعرَب والمعرِب، ونفس الإعراب.

ـ تنوع أساليب التحليل النحوي عند الإسفراييني، وغزارة ثقافته، وقوة مناقشاته، وحسن موازناته، وبراعة اعتراضاته.

ــ تعدد العلوم التي برع فيها من: ناسخ ومنسوخ، وجرح وتعديل، وفقه وأصول، وبيان ومعان وبديع، فضلا عن علمه بصناعة الموسيقي، والهندسة، والمنطق.

ــ تضمَّن (فاتحة الإعراب) الكثير من المصطلحات المهمة، والمسائل العميقة، والنكات النحوية الدقيقة، والإشارات العويصة فكان لا بد من الوقوف بها استيعابا وفهما.

وكان على رأس الصعوبات التي واجهتني: ندرة البحوث والدراسات التي برزت لمعالجة قضيتي التحليل والمنهج عند الشيخ الإسفراييني معتمدة على (فاتحة الإعراب)؛ لأنَّ أحدا من الباحثين والدارسين ــ فيما أعلم ــ لم يتناول (ظاهرة التحليل) عند الشيخ الإسفراييني من قريب أو بعيد، وأمَّا عن الدراسات التي تتعلق بالمنهج فهناك رسالة (ماجستير) في كلية الآداب جامعة الإسكندرية بعنوان: (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني٦٨٤ هـ ومنهجه في درس النحو) سنة (١٩٦٨م) هكذا جاء العنوان بوجه عام، والقارئ للرسالة يرى أنه لم يكن لـ(فاتحة الإعراب) من بين مؤلفاته التي عول عليها في دراسة المنهج أدنى نصيب في المنهج المطروح للدراسة، بل لم يكن للفاتحة نصيب أصلا، متخذا في الوقت ذاته من القضايا الثلاث: (القراءة القرآنية، والحديث النبوي، والضرورة الشعرية) أساسا للمنهج المدروس، تاركا عما عداها من قضايا.

وأما المنهج الذي التزمته، وسرت عليه فهو المنهج الوصفي القائم على جمع المادة العلمية واستقراء ما يخصها، ثم القيام بتصنيفها، وتحليليها، وترتيبها، وتفسير ما علق بها من ظواهر، وسمات، وخصائص.

وقد جاءت خطة هذا البحث والذي بعنوان: (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للإسفراييني دراسة منهجية تحليلية) في مقدمة, وثلاثة فصول، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس عام للموضوعات.

أما المقدمة: ففيها بيان للقيمة العلمية، وذكر للأسباب الباعثة على الكتابة فيه، وأهم الصعوبات التي واجهتني، والمنهج الذي التزمته، وسرت عليه.

وأما الفصل الأول فعنوانه: (الإسفراييني وكتابه فاتحة الإعراب)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول:(حياته ونشأته)، وقد تناول: مولده، واسمه، ولقبه، ونسبته، وأسرته، وشيوخه، ومعاصريه، ومؤلفاته، وتلاميذه، ومكانته، ومذهبه الفقهيّ، ومذهبه النَّحويّ، ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بـ (فاتحة الإعراب)، وفيه مطالب:

- المطلب الأول: الحديث عن الدراسات السابقة.
- المطلب الثاني: وقفة مع عنوان الكتاب.
- المطلب الثالث: موقفه من (علم إعراب القرآن الكريم).
- المطلب الرابع: الهدف من التأليف.
- المطلب الخامس: زمن التأليف.
- المطلب السادس: محتوى الكتاب.
- المطلب السابع: طريقته في عرض محتوى الكتاب.
- المطلب الثامن: مصادر الكتاب.
- المطلب التاسع:الأصول النحوية في الكتاب.
- المطلب العاشر: المسائل الخلافية في الكتاب.
- المطلب الحادي عشر: اجتهاداته.
- المطلب الثاني عشر: خصائص الكتاب.

ـ المطلب الثالث عشر: التأثر والتأثير.

ـ المطلب الرابع عشر: المآخذ.

وأما الفصل الثاني فموضوعه: (ملامح منهجية في فاتحة الكتاب)، تناولت فيه عدة مباحث هي:

ـ المبحث الأول:عنايته بالعامل.

ـ المبحث الثاني: حرصه على كشف العديد من الظواهر النحوية.

ـ المبحث الثالث: عنايته بالحدود.

ـ المبحث الرابع: عنايته بالرواية.

ـ المبحث الخامس: منهجه في الاستدلال.

ـ المبحث السادس: عنايته بذكر الفروق.

ـ المبحث السابع: عنايته بالمصطلحات.

ـ المبحث الثامن: عنايته بالأدوات النحوية.

ـ المبحث التاسع: عنايته بالمعنى.

ـ المبحث العاشر: تركه تناول مسائل التصريف.

وأما الفصل الثالث فقد جاء تحت عنوان: (ملامح التَّحليل النَّحوي في فاتحة الإعراب)، واشتمل على عدة مباحث، هي:

- المبحث الأول: أسس التحليل النحوي عنده.
- المبحث الثاني: ضوابط التحليل في فاتحة الإعراب.
- المبحث الثالث: تنوع أساليب التحليل النحوي.
- المبحث الرابع: دور ثقافة العصر في التحليل.
- المبحث الخامس: حرصه على كشف العديد من الأسرار النحوية المتعلقة بالتنزيل.
- المبحث السادس: الاحتكام في التحليل إلي أمور فردية، وذوقية.

- **المبحث السابع: اختلاف التحليل النحوي؛ لاختلاف اللهجات.**

وأما الخاتمة ففيها أهم ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج.

وبعد: فلقد بذلت ــ علم الله تعالى ــ كل ما أوتيت من جهد؛ ابتغاء أن يخرج هذا البحث في أجمل منظر، وأحسن صورة، فإن وفقت فمنه وحده سبحانه وتعالى، وإن كانت الثانية فمن نفسي التي بين جنبيّ أعوذ بالله من شرِّها.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

رضا عبد الرحيم علي أحمد

الفصل الأول:

(الإسفراييني وكتابه: فاتحة الإعراب)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياته ونشأته.

المبحث الثاني: التعريف بـ (فاتحة الإعراب).

• المبحث الأول: حياته ونشأته:

تناولت فيه:

- مولده:
- اسمه:
- لقبه:
- نسبته:
- أسرته:
- شيوخه:
- معاصروه:
- مؤلفاته:
- تلاميذه:
- مكانته:
- مذهبه الفقهي:
- مذهبه النحوي:
- وفاته:

- **مولده**:

لم تذكر كتب التراجم التي وقفت عليها شيئا عن تاريخ مولده، ولم يشر أحد في الوقت نفسه من المُحْدَثين الذين ترجموا للإسفراييني إلى شيء من هذا التاريخ لا من قريب ولا من بعيد(١).

(١) ترجم له عدد من الباحثين، والدراسين، أذكر منهم:

ــ الدكتور/ حسين البدري النادي، في مقدمة تحقيقه على رسالته لنيل درجة (العالمية) الدكتوراه ١٩٧٤م والتي بعنوان: (الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح).

ــ والدكتور/ عبد الباقي عبد السلام الخزرجي في مقدمة تحقيقه على رسالته لنيل درجة التخصص (الماجستير) ١٩٧٩م، والتي بعنوان: (تحقيق كتاب لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني).

ــ والدكتور/عفيف عبد الرحمن في مقدمة تحقيقه على كتاب:(فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة).

ــ والدكتور/ شوقي المعري في مقدمة تحقيقه على كتاب: (اللباب في علم الإعراب).

ــ والدكتور/ بهاء الدين عبد الوهاب في مقدمة تحقيقه على كتاب: (اللباب في علم الإعراب).

ــ والدكتورة/ أسماء عبد الله صالح الغامدي في مقدمة تحقيقها على كتاب:(لب الألباب في علم الإعراب).

ــ والدكتور/ محسن بن سالم العميري في مقدمة تحقيقه على كتاب:(فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة).

- **اسمه**:

هو: محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الإسفراييني[1]، ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن حياته، يقول السيوطيّ: «لم أقف له على ترجمة»[2].

- **لقبه**:

لقب ــ رحمه الله تعالى ــ بـ (تاج الدين)[3].

- **نسبته**:

نُسِبَ إلى إسفراين، وهي بلدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان، قال الثعالبي:« إسفراين: من كور نيسابور، مخصوصة بإخراج الأفراد، كـ (أنوشروان) الذي افتخر به النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ولدت في زمان الملك العادل»[4].

عُرفت بجودة أرضها، وكثرة خضرتها، وكرومها، واعتدال هوائها، وكثرة خيرها، وحسن شمائل أهلها، وكريم أخلاقهم، وكانت مركزا لـ (٤٥١) قرية

---

(١) ينظر: بغية الوعاة:٢١٩/١، ومفتاح السعادة:١٨٧/١، وكشف الظنون:٢/ ١٥٤٣، وهدية العارفين:٦/ ١٣٤، والخزانة:٢٥٤/٩، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان:٥/ ٢٦٩، ومعجم المؤلفين :١١/ ١٨٠.

(٢) بغية الوعاة :١/ ٢١٩.

(٣) ينظر: كشف الظنون:٢/ ١٥٤٣ ، وهدية العارفين:٦/ ١٣٤ ، والأعلام: ٣١/٧ .

(٤) يتيمة الدهر:٤/ ٥٠٤، والحديث الذي ذكره الثعالبي أطال الإمام السخاوي في إبطاله.

ينظر: المقاصد الحسنة:/ ٤٥٤.

تحيط بها من جميع جهاتها(١)، وصفها الثعالبي بأنها: «حرم أمن، وجنة عدن»(٢).

وعن ضبطها وأصل التسمية بها قال ياقوت: «أسفرايين: بالفتح ثم السكون، وفتح الفاء، وراء، وألف، وياء مكسورة، وياء أخرى ساكنة، ونون: بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جُرْجَان، واسمها القديم مِهْرَجان، سماها بذلك بعض الملوك؛ لخضرتها ونضارتها، ومهرجان قرية من أعمالها، وقال أبو القاسم البيهقي: أصلها من أسبرايين، بالباء الموحدة، و(أسبر) بالفارسية هو الترس و(ايين) هو العادة، فكأنهم عرفوا قديما بحمل التراس؛ فسميت مدينتهم بذلك، وقيل: بناها اسفنديار فسميت به، ثم غير؛ لتطاول الأيام، وتشتمل ناحيتها على أربعمائة وإحدى وخمسين قرية، والله أعلم»(٣).

وقال الزَّبيديّ: «هي (بكسْر الهمْزةِ)، وضَبَطَه ياقوت (بفتْحِها، وسكونِ السِّيْن، وفتْحِ الفاءِ)، كما ضَبَطَه ياقوت وابنُ خلّكان، وجوَّز غيرُهُما فيه الكَسْرَ أَيْضا، وكَسْر الياءِ (المُثَنَّاةِ التحتيةِ) وهي لا تُهْمَزُ على الأَصَحّ الأَفْصَح، وجوَّزَ بعضُهم هَمْزَها، وزادَ ياقوتُ ياءً أُخْرَى ساكِنَةً، هكذا أَسْفَرَايين وهو المَشْهورُ المَعْروفُ»(٤).

- **أسرته**:

(١) معجم البلدان:١/ ٢٤٧، وتاج العروس: ٣٥/ ١٩١.
(٢) يتيمة الدهر: ٤/ ٥٠٥.
(٣) معجم البلدان:١/ ١٧٧ .
(٤) تاج العروس: ٣٥/ ١٩١.

تدل نقول الإسفراييني عن والده وجده في كتابه (فاتحة الإعراب)، وتلمذته لهما، ومحاورته إياهما، ومناقشته ونقله عنهما، واستيعابه لما يمتلكان من غزارة علم، ومتانة بحث، وقوة استدلال، وتضمين كتابه العديد من أقوالهما، وآرائهما ــ على أنَّ النشأة كانت نشأة علمية طيبة مباركة، وأن هذه الأسرة عرفت بالعلم والأدب، وكان لها باع طويل في خدمة الدرس النحوي وصنوه التصريفي، وأن الوالد والجد كانا من المبرزين في علم النحو؛ لما يمتلكانه من علل قوية، وتحليلات رائعة، وفكر نحوي أصيل ساعدت في تشكيل الإسفراييني، وبنائه وتكوينه تكوينا علميا جادا؛ وقد كان أثر ذلك في نتاجه العلمي([1]).

- **شيوخه**:

مع قول الدكتور/ عبد الباقي عبد السلام الخزرجي: «لم نعثر على نص في المصادر التي بين أيدينا بذكر العلماء الذين تلقى عليهم الفاضل علمه ومعرفته، ولا من أخذ عنه العلم وتثقف وتتلمذ على يديه»([2])، إلا أنَّ القارئ لـ (فاتحة الإعراب) يجد أن له شيوخا لقيهم، وسمع منهم وأخذ عنهم وحدَّث بهم، وهما اثنان:

١ ــ شيوخ صرح بأسمائهم في مسائل متعددة وقضايا مختلفة من كتابه (فاتحة الإعراب) وكان منهم والده وجده، أما من ناحية والده فمما يبين ذلك:

ما ذكره في العطف على موضع اسم (إن) قبل استكمال الخبر، وأنَّ العطف إنَّما يصح بعد مضي الجملة ولا يصح قبل مضيها؛ إذ قال الإسفراييني:«اعلم أن

---

(١) ينظر: الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح، قسم الدراسة:/١٦، ولب الألباب في علم الإعراب :/١١.

(٢) تحقيق كتاب لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني:/١٠.

هذا ــ الحمل على المحل ــ إنما يصح مع (إن) دون سائر أخواتها، وإنما يصح بعد مضي الجملة؛ ولا يصح قبل مضيها»([1])

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ﴾([2]) فعلى نية التأخير، كأنه قيل: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك).

والفائدة من التقديم: التنبيه على أنَّ الصابئين يُتاب عليهم، إنْ صحَّ منهم الإيمان، والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم، وذلك أنَّ الصَّابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا، وأشدهم عنادا؛

وما سُموا صابئين إلا لأنهم صبئوا عن الأديان كلها، أي: خرجوا([3]).

أما والده([4]) ــ رحمه الله ــ فقد قدم فائدة أخرى وهي التفادي بالتقديم عن إعادة ذكر الخبر، يقول الإسفراييني: «ذكر والدي ــ حرس الله فضله ــ في الآية شيئا آخر، وهو أنَّه قدَّم (الصابئون) من حيث إنَّه لو أُخِّر لاحتيج إلى إعادة الخبر؛ لأن الخبر إذا وقع جملة أعيد ذكره بعد المعطوف على المخبر عنه، بخلاف ما إذا كان مفردا، وذلك نحو: (زيد أبوه قائم وعمرو كذلك)، فلو ذهب بحذف الخبر لم يحسن؛ لأنه يوهم حينئذ أنه معطوف على (أبوه)، بخلاف ما إذا قلت: (زيد قائم وعمرو)، وإذا قلت: (زيد وعمرو أبواهما قائمان) كفاك

---

(١) فاتحة الإعراب: ١٤٢/١.

(٢) سورة المائدة من الآية:/ ٦٩ .

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب: ١٤٣/١.

(٤) لم أعثر له على ترجمة.

مئونة التكرار؛ فلأجل هذا التخفيف قدم (الصابئون) في الآية الكريمة تفاديا بالتقديم عن إعادة الخبر»(١).

أما من ناحية جده(٢) فمن ذلك: ما أورده في تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف؛ إذ قال الإسفراييني نقلا عن جده: «إعرابها بالحروف تعويضا لها عما ذهب عنها من اللامات هكذا ذكروا، وذكر جدي ــ رحمه الله ــ في تعليل إعراب هذه الأسماء الستة وجها حقا، فقال: لما كان إعراب الواحد المفرد بالحركة، وكان الواحد على النصف من المثنى، والمفرد على النصف من المضاف، وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف؛ لأنَّ الواو ضمة ومدة، ومدة الضمة ضمة، وكذلك (الألف)، و(الياء)؛ فلما جعل إعراب الواحد المفرد بالحركة لزم إعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر بالحروف الزائدة على الحركات بشطر»(٣).

٢ ــ شيوخ اكتفي الإسفراييني بالتصريح بذكرهم من غير تحديد وتعيين لأسمائهم، ومن ذلك قوله عند الحديث عن (عشية، وعتمة) وأنهما غير علمين: «ذكر شيخي وأستاذي ــ أطار الله أعمار المعالي، وذلك بأن يطول له البقاء ــ ناقلا عن شيخه ــ رحمه الله ــ أن (عشية، وعتمة) غير علمين، وإن كانا معينين، وكل علم معينٌ، ولا ينعكس؛ يدلك على ذلك بيت الحماسة:

عَسَى الأيّامُ أن يَرْجعْـ ــنَ قومًا كالَّذي كانُوا(٤)

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٤٤.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٣٠٥.

(٤) بيت للفند الزماني .

ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٣٢ ، ٢/ ٥٣٢، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣١ .

ألا ترى أنَّ (قوما) ــ ههنا ــ أريد به (قوم) معينون، ولا نشك في كونه غير علم، فكذلك ههنا»(١).

- **معاصروه**:

ذكر الدكتور/ حسين البدري النادي أنَّ ممن عاصره أبا عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن الصفار المعروف بالمجد الإسفراييني؛ إذ قال: «كان يوجد عالم معاصر للإسفراييني، واسمه: أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن الصفار المعروف بالمجد الإسفراييني... كان من أهل بيت كبير بإسفرايين، وكان من أهل العلم والدين، سمع المؤيد الطوسي وغيره»(٢).

والذي رأيته عند ابن العماد الحنبلي سنة ثمان وأربعين وثمان مئة: «فيها المجد الإسفراييني المحدث قاريء الحديث أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر الصوفي، روى عن المؤيد الطوسي وجماعة، وتوفي في ذي القعدة بالسميساطية من دمشق» (٣).

- **مؤلفاته**:

الذي يدلك بجلاء على وفرة ثقافته، وغزير علمه وما قدم للعربية وأبنائها في مشارق الأرض ومغاربها، ما خلفه من مؤلفات قيمة ذكرتها المصادر وأشادت بها كتب التراجم، ونص عليها الإسفراييني في تضاعيف بحوثه، وثنايا مصنفاته، وكان منها:

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٣٧٢.

(٢) الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح، قسم الدراسة:/٢٠.

(٣) شذرات الذهب:٥ /٢٤٣.

١ــ (المفتاح في شرح المصباح)([1])، قال الدكتور/ محسن العميري: «إن كتاب (المفتاح في شرح المصباح) قد ذكر في (المخطوطات الإسلامية في العالم) (٣٢٢/٢) أنَّ منه نسخة مؤرخة سنة (٩٥٦هـ) في مكتبة مدينة جوروم العامة في تركيا برقم (٢٧٥٣)، وقد حاولت الحصول عليه فلم أوفق، ولا أعلم أهذا الكتاب موجود في تلك المكتبة فعلا أم لا»([2]).

٢ــ (ضوء المصباح)([3])، طبع في الهند(١٨٥٠م)([4])، وهو ملخص لكتاب المفتاح السابق، أشار إليه الإسفراييني في كتابه (حواشي اللباب)؛ إذ قال: «قد لخصته في ضوء المصباح»، وقد ذكر الدكتور/عفيف قائلا: «شرح (المصباح)، واختصره كثيرون نيف عددهم على الثلاثين منهم تاج الدين الإسفراييني»([5]).

٣ــ (لباب الإعراب)([6])، وهو أشهر كتب الشيخ الإسفراييني، يقول الدكتور/ بهاء عبد الوهاب: « لعل هذا الكتاب أشهر كتب الإسفراييني؛ ولا أدل على ذلك

---

(١) ذكره الإمام الإسفراييني بقوله: « قد استقصينا هذه المسائل في كتابنا المترجم بالمفتاح في شرح المصباح»، فاتحة الإعراب:١/ ٣٧ .

وينظر: المرجع السابق :١/ ٢٨٧، ٣٠٦.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ١٣.

(٣) حققه الدكتور/ حسين البدري النادي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر.

(٤) معجم المطبوعات لسركيس:/ ٤٣٦ .

(٥) فاتحة الإعراب، قسم الدراسة:/ ك.

(٦) أشهر كتب الإسفراييني ، حققه الدكتور/ شوقي المعري ، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

وينظر:الأعلام:٧/ ٣١ .

من أنهم إذا أطلقوا(صاحب اللباب) فإنما يعنون به الإسفراييني»(١)، حقق هذا الكتاب ثلاثة من الباحثين وهم:

ـ الأستاذ/ عبد السلام الخزرجي، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالقاهرة عام (١٣٩٩هـ).

ـ الأستاذ/ بهاء الدين عبد الوهاب، ونال به كذلك درجة الماجستير من قسم اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطبع عام (١٤٠٥هـ).

ـ الدكتور/ شوقي المعري من جامعة دمشق، وطبع عام(١٤١٢هـ).

٤ـ (حاشية اللباب)(٢)، لهذه الحاشية نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٧٠٩٠)، قال في مقدمتها: «لما فرغت من إنشاء لباب الإعراب، وضبط معاقده، وقضيت لبانتي من ربط أوابده، لم أرد أن يكون مسائله غفلا عن تتمة الإيضاح، عطلا من حلية الإفصاح، فأخذت في تعليق حواش تجري مجرى الشرح لبعض مشكلاته» (٣).

٥ـ (لب الألباب في علم الإعراب)(٤).

٦ـ (ضوء المفتاح) (٥)، وهو شرح للقسم الثالث من كتاب المفتاح للشيخ السكاكي الخاص بالبيان والبديع والمعاني(٦).

---

(١) مقدمة لباب الإعراب:/ ٤٥.

(٢) ينظر: مقدمة لباب الإعراب للدكتور/ بهاء الدين عبد الوهاب:/٤٥ .

(٣) حاشية اللباب: ورقة ١/ب.

(٤) قامت بتحقيقه الباحثة / أسماء عبد الله صالح الغامدي، رسالة ماجستير بقسم اللغة العربية في كلية التربية للبنات بجدة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(٥) ينظر: هدية العارفين:٢/ ١٣٤ .

(٦) ينظر: مقدمة تحقيق لب الألباب:/١٧، ومقدمة تحقيق فاتحة الإعراب للدكتور العميري:١/ ١٥.

٧ ــ (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)(١).

٨ــ (شرح القصيدة الطنطرائية)(٢)، قالت الباحثة/ أسماء الغامدي: «هو شرح صغير على القصيدة الطنطرائية التي نظمها معين الدين أبو نصر أحمد بن عبد الرزاق الطنطرائي المراغي المتوفى سنة(٤٨٥هـ) في مدح نظام الملك ضمن هذا الشرح، مع بيان المعنى واللطائف البيانية، والنكت البلاغية، والملح الغزلية، والمدائح النبوية»(٣).

وقال الدكتور بهاء الدين: «هو شرح صغير يقع في أربع ورقات، على القصيدة الطنطرائية التي نظمها معين الدين أبو نصر أحمد بن عبد الرزاق الطنطرائي المراغي المتوفى سنة (٤٨٥هـ) في مدح نظام الملك»(٤) .

ومن الذين نسبوا إليه هذه الرسالة أيضا: الدكتور/ شوقي المعري(٥).

أما الدكتور/ محمد بدري عبد الجليل فلم يطلع عليها؛ إذ قال: « شرح القصيد الطنطرائية، ولم أحظ بالاطلاع عليها » (٦).

---

(١) حققه الدكتور/ حسين البدري النادي، وطبع في دار الزيني للطباعة، القاهرة ١٩٧٨م، و حققه الدكتور/عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك ١٤٠٠ه ــ ١٩٨١ م ، والدكتور/ محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

وينظر: الأعلام:٧/ ٣١.

(٢) يقول الزركلي: «رسالة في شرح القصيدة الطنطرانية التي أولها: يا خلي البال أربع ورقات في الأزهر»، الأعلام:٧/٣١.

(٣) لب الألباب في علم الإعراب :/١١.

(٤) مقدمة لباب الإعراب:/٤٦، ٤٧.

(٥) ينظر: مقدمة اللباب:/٥ .

(٦) الإسفراييني ومنهجه في درس النحو:/ ١٢٥.

والذي عليه الدكتور/ حسين البدري أنَّ هذه الرسالة ليست للإسفراييني وإنما هي لمحمد بن أحمد البرنس الإسفراييني([1])، نبه على ذلك في غير موضع، ومن ذلك قوله: «نسب إلى العلامة بأنه شرح القصيدة الطنطرائية وممن ذكر ذلك (الأعلام)، و(فهرس مكتبة الأزهر)، وذكر الفهرس السابق أن النسخة رقم(٤١٧) مجاميع، وهي بخط نعمت الله بن أحمد النعساني سنة (٩١٠هـ)، وبقراءتها، والاطلاع عليها تبين لي أنها ليست للعلامة محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الإسفراييني ... ، وإنما هي لعالم فاضل اسمه محمد بن أحمد البرنس، وتقدم الكلام عنه، والذي أعانني على أن هذا الشرح ليس للعلامة أنه موجود في المخطوطة: أما بعد: فيقول العبد الفقير محمد بن أحمد البرنس الإسفراييني... فهذا كاف على أن هذا الشرح ليس له، وإنما هو للأخير»([2]).

٩ـ (رسالة في الجملة الخبرية)([3])، وهي أمال له تقع في أربع صفحات، وهي عبارة عن حديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل، ولها نسخة برقم (٦٣٧) مجاميع بدار الكتب.

١٠ـ (رسالة في النحو للرد على صدر الأفاضل)([4]).

---

(١) الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح، قسم الدراسة:/٢٠.

(٢) المرجع السابق:/٣٥.

(٣) ينظر: الأعلام:٧/ ٣١.

(٤) نصَّ على ذلك الإسفراييني بقوله: « ذكر بعض المتأخرين أنّ إعراب المضارع أصل، وإعراب الاسم فرع عليه؛ لأنه قد ظفر به حالة الإفراد، وإعراب الاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وذكر أيضا أنَّ كل واحد من وجوه إعراب الفعل علمٌ على معنى، كوجوه إعراب الاسم، وغير ذلك من الأباطيل التي لا مبالاة بها ، ولا تعريج عليها، وقد أفردنا في الرد عليه في هذه المباحث رسالة»، فاتحة الإعراب:١/ ٣٥ ، ٣٦.
وينظر: رأي الإمام صدر الأفاضل في التخمير:٣/ ٢١٣.

- **تلاميذه**:

ذكر صاحب كشف الظنون أنَّ لمحمد بن عثمان الزوزني شرحا على اللباب الذي نص في الشرح على أنه استفاد من الإسفراييني كثيرا؛ مما يدل على تلمذته له.

يقول حاجي خليفة: «لمحمد بن عثمان الزوزني، المتوفى: سنة ... أتمه في: ربيع الأول سنة(٧١٢ هـ)، اثنتي عشرة وسبعمائة بشيراز، يذكر فيه: أنه استفاد كثيرا من الإسفراييني، أوله: (الحمد لله رب العالمين . . . الخ)»(١).

مما دفع الدكتور/ محسن العميري إلى القول بجعله من تلاميذ الإسفراييني، يقول العميري: « هذا يدل على أنه من تلاميذه»(٢).

على كل حال هي محاولة لإثبات ما للإسفراييني من مكانة ومنزلة ــ وإن كان هذا لا يقلل من شأنه بحال من الأحول ــ لكون الإسفراييني في واقع الأمر غير متفرد في هذا الجانب؛ وكم من عالم لا نعرف عنه إلا القليل من الجهد، أو التلاميذ، أو المؤلفات، أو الأقوال أو ما شاكل ذلك، فرحمة الله عليهم جميعا.

---

(١) كشف الظنون:٢/ ١٥٤٤.

(٢) مقدمة تحقيق فاتحة الإعراب:١/ ١١.

- **مكانته**:

على الرغم مما شاب حياته من غموض وخفاء؛ لأنه لم ينل حظا من التعريف به، والترجمة له وجمع ما له من مناقب ومآثر، إلا أنه مع ذلك كان يتمتع بمكانة كبيرة، ومنزلة عالية فمع أنه من بيت علم وأدب، وأن والده وجده عالمان جليلان كان الإسفراييني في الوقت نفسه محط أنظار كثير من ذوي السلطان والشأن المهتمين بالعلم والعلماء آنذاك، ومن بينهم: صاحب ديوان الممالك في بلاده شمس الدين محمد الجويني الذي كان هولاكو قد فوض إليه منصب ديوان البلاد كلها، وقد ألف له الإسفراييني كتاب: (لب الألباب)، وقدمه هدية له(١).

- **مذهبه الفقهي**:

ذكر محمد بن أحمد المقدسي أنَّ مدينة (إسفرايين) شافعية المذهب(٢)، وقد ظهر في الوقت نفسه دفاع محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني عن الإمام الشافعي أمام من نسب إليه القول: بإفادة الواو الترتيب؛ يقول الإسفراييني: «عابوا على الشافعي ــ رحمه الله ــ حيث ذهب إلى إفادة (الواو) الترتيب، فأوجب الترتيب في الوضوء، معاذ الله أن يكون هذا مذهبه في (الواو)، وهو عَلَم في العربية أعلى كعبا، وأرفع شأنا من أن يعزي إليه مثل هذا»(٣)، الأمر الذي يدل بجلاء على أنَّ الإسفراييني شافعي المذهب.

---

(١) كشف الظنون:٢/ ١٥٤٥ ، والإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح، مقدمة التحقيق:١/ ٣٢ ، ومقدمة تحقيق فاتحة الإعراب للدكتور/ محسن العميري:١/١١.

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم:/ ٢٣٦.

(٣) فاتحة الإعراب :٢/٤٠٣.

- **مذهبه النحوي**:

عُني من ترجم للإسفراييني بالحديث عن مذهبه النحوي، ويبدو لي أن هناك اتفاقا بين المشتغلين بالإسفراييني على أنه بصري؛ فالدكتور/ حسين البدري النادي خلال تحقيقه لكتاب (الضوء شرح المصباح) ألفيته يقول: «من صدى كتابه الضوء نفهم أن مذهبه بصري، بل ويضيف نفسه إليهم، مثل قوله قال: أصحابنا رحمهم الله»(١).

وقال الدكتور/ عبد الباقي الخزرجي: «العلامة الإسفراييني نراه ينتهج منهج البصريين في اختيار آرائه»(٢).

والدكتور/ عفيف عبد الرحمن خلال تحقيقه لكتاب (فاتحة الإعراب) يقول:«المؤلف لا يقف موقفا محايدا، بل يتعصب بوضوح للمدرسة البصرية»(٣).

وقال الدكتور شوقي المعري خلال تحقيقه لكتاب (اللباب): «يشايع البصريين في أغلب الأحيان حتى إنه كان مؤيدا لهم دائما»(٤)

وهو عند الباحثة/ أسماء الغامدي خلال تحقيقها لكتاب (لب الألباب) متعصب للبصريين في أغلب المسائل، ولا أدل على ذلك من التصريح بولائه لهم حيث تراه يقول: (وهو كذا عند أصحابنا)(٥).

---

(١) الإسفراييني مع تحقيق كتابه الضوء شرح المصباح مقدمة الدراسة:/ ٢٩ .

(٢) كتاب لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني:/٢٢.

(٣) مقدمته على تحقيق فاتحة الإعراب:/ د .

(٤) مقدمته على اللباب:/ ٥ .

(٥) مقدمتها على لب الألباب: / ١٩.

وكذا الحال في (فاتحة الإعراب) فالكثير من المسائل كانت موافقته فيها للبصريين، والنذر اليسير منها أخذ فيها بقول الكوفيين، كما فعل ابن الأنباريّ في الإنصاف, وحتى تتضح الصورة أذكر بعض المواقف التي تبين صواب ما أقول من ميله إلى البصريين في كثير من الأحيان، وإلى الكوفيين في بعض المسائل بإيجاز واختصار

- فمن صور اختياره مذهب البصريين:

ـ التصريح باختياره وأنه مذهب البصريين:

قوله في إعراب المضارع: «القول الفصل، والمذهب الجزل هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنَّ المضارع إنَّما أعرب؛ لأنَّه يضارع الاسم، فكأنه والاسم رَضيعا لِبَان، وفَرسَا رِهانٍ؛ ووجه المضارعة من حيث الصورة، والمعنى، والاستعمال»(١).

ـ التصريح باختياره وأنه مذهب أصحابه يعني البصريين:

من ذلك:

ـ قوله في رافع المضارع: «اختلف النحويون في ارتفاع الفعل المضارع، والذي عليه أصحابنا أن ارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم»(٢).

ـ وقوله في فعل الأمر من جهة البناء والإعراب: «هو موقوف غير مجزوم عند أصحابنا»(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٦ .

(٢) المرجع السابق: ١/٣٧.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٥٦.

ـ التصريح باختياره مع عدم التصريح بأنه مذهب أصحابه البصريين:

من ذلك: تقسيمه المفاعيل إلى خمسة أنواع وهي: المفعول به، المفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول المطلق، قال الإسفراييني: «أما المنصوب فعلى ضربين أيضا: أصل وملحق به، فالأصل وهو المفعول وهو خمسة:المفعول المطلق، وقد ألقينا إليك زمامه عند قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(١) فيمن قرأ بالنصب ، والمفعول به وقد بينا بعض أحكامه عند قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٢)، وبعضه عند قوله: ﴿اهْدِنَا﴾(٣)، والمفعول معه، وقد شممت شيئا من روائحه في الاستعاذة عند نواصب الأفعال، والمفعول له، وقد نبهنا عليه عند ذكر المصدر، والمفعول فيه»(٤).

ـ التصريح باختياره مع أنه مذهب لأكثر البصريين:

من ذلك: حديثه عن عامل الجزم في جواب الشرط:

في المسألة خلاف فالذي عليه الكوفيون أنه مجزوم على الجوار، أما البصريون فأكثرهم على أن العامل فيه هو حرف الشرط، وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعله يعملان في الجواب، وذهب آخرون إلى أنَّ حرف الشرط

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية:/٢ ، وتنسب هذه القراءة إلى (رؤبة) .
ينظر: مختصر في شواذ القرآن :/ ٩.
(٢) سورة الفاتحة، من الآية:/٥ .
(٣) سورة الفاتحة، من الآية:/٦ .
(٤) فاتحة الإعراب: ٢/٥٨٣.

يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب المازني إلى أنَّه مبني على الوقف(١) .

والمختار عند الإسفراييني هو أنَّ عامل الجزم في جواب الشرط على الأعرف هو حرف الشرط، وقد أشار إلى شيء من هذا الخلاف من غير أن يصرح بذكر أسماء؛ إذ قال: «أما انجزام الشرط فبـ (إنْ) وفاقا، وكذلك انجزام الجزاء على الأعرف، وقد ذهب بعضهم إلى أن (إنْ) وفعل الشرط يعملان في الجزاء معا، ولا مبالاة به؛ لأن (إنْ) تستلزم شرطا وجزاء، فكانت لا محالة عاملة في الجزأين، كما أنَّ معنى التشبيه في (كأنَّ) يقتضي مشبها ومشبها به، فكانت عاملة في الجزأين»(٢) .

- **ومن المسائل التي أخذ فيها بقول الكوفيين:**

ـ رفع الاسم بعد(لَوْلا):

(لَوْلا) ترفع الاسم؛لأنها نائبة عن الفعل وهو مذهب الكوفيين(٣)، وهو الأصح عند الإسفراييني؛ إذ يقول: « (لَوْلا) ترفع الاسم؛لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن تقدير: (لَوْلا زيدٌ لأكرمتُكَ): لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامِكَ لأكرمتُكَ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا، وزادوا (لا) على (لَوْ) فصار بمنزلة حرف واحد...والبصريون ينكرون كونها عاملة؛

---

(١) ينظر: الكتاب :٣/ ٦٢ ،٦٣ ، والإنصاف:٢/ ٦٠٢ ، وشرح الرضي :٤/٩١، ٩٢، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٧٧ ، والمساعد:٣/ ١٥٣ ، والتصريح :٤/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٥٦، ٥٧.

(٣) ينظر: الإنصاف:١/٧٠ ، والتبيين:/ ٢٣٩ ، ورصف المباني:/ ٣٦٢ ، والجنى الداني:/٦٠١ ، ٦٠٢ .

لأنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، و(لَوْلا) لا يختص بالاسم دون الفعل، بل يدخل عليهما ... ومذهب الكوفيين فيه أصحُّ، وقد اختاره ابن الأنباريّ(١)...»(٢).

- **وفاته**:

أجمعت المصادر التي ترجمت للإسفراييني أنه توفي سنة ٦٨٤هـ (٣).

ورد الدكتور/ عبد الباقي الخزرجي سبب الوفاة إلى ما نزل به من حسرة جرَّاء اختفاء أخيه، ومقتل صاحب الديوان، يقول الخزرجي: «كانت وفاة العلامة كما ذكرنا سنة (٦٨٤)، والتي تصادف (١٢٨٤) بإجماع الروايات؛ ولعله بعد أشهرٍ من قتل الوزير صاحب الديوان، واختفاء أخيه مما يؤيد القول بأنَّ هذه الحادثة أدت إلى اندراس أخبار العلامة الذي يعتبر من المقربين للوزير المقتول وأخيه المختفي ، وربما مات حسرة عليهما إن لم نقل: إنه قتل، أو اغتيل بشكل، أو آخر؛ لأننا لا نملك رواية تؤيد ذلك»(٤)، رحمهم الله تعالى .

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٧٥ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/٢٤٠ ، ٢٤١.

(٣) ينظر: الأعلام:٧/٣١.

(٤) مقدمة تحقيق لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني:/١١.

- **المبحث الثاني: التعريف بـ (فاتحة الإعراب)**

وفيه مطالب:

- **المطلب الأول: الحديث عن الدراسات السابقة.**
- **المطلب الثاني: وقفة مع عنوان الكتاب.**
- **المطلب الثالث: موقفه من (علم إعراب القرآن الكريم).**
- **المطلب الرابع: الهدف من التأليف.**
- **المطلب الخامس: زمن التأليف.**
- **المطلب السادس: محتوى الكتاب.**
- **المطلب السابع: طريقته في عرض محتوى الكتاب.**
- **المطلب الثامن: مصادر الكتاب.**
- **المطلب التاسع:الأصول النحوية في الكتاب.**
- **المطلب العاشر: المسائل الخلافية في الكتاب.**
- **المطلب الحادي عشر: اجتهاداته.**
- **المطلب الثاني عشر: خصائص الكتاب.**
- **المطلب الثالث عشر: التأثر والتأثير.**
- **المطلب الرابع عشر: المآخذ.**

▪ المطلب الأول: الحديث عن الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات التي أقيمت حول الإسفراييني وهي على نوعين:

▪ النوع الأول:

دراسات أقيمت بوجه عام عن الإمام الإسفراييني لم يكن الغرض منها بيان المنهج، أو الكشف عن التحليل، بل كان القصد منها تجلية ما لحق هذه الشخصية من غموض من حيث العصر والمولد، والنشأة، والتعليم، والتعلم... ما استطاع أصحابها إلى ذلك سبيلا، وهي باختصار متمثلة في المقدمات التي كتبها الباحثون على التحقيق لبعض مؤلفات الإسفراييني، والتي وصلت إلينا، وأمكنني الوقوف عليها بعد توفيق الله تعالى، وذلك بعد طول بحث وهي:

١ ــ ما كتبه الدكتور/ حسين البدري النادي على رسالته التي نال بها درجة (العالمية) الدكتوراه بعنوان:(الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح) في (١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٤م)، محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة بإشراف ــ المرحوم بإذن الله تعالى ــ الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم بن على الشناوي.

٢ ــ ما كتبه الدكتور/ عبد الباقي عبد السلام الخزرجي على مقدمة تحقيق كتاب: (لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني) (١٣٩٩هـ ــ١٩٧٩م) رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة بإشراف ــ المرحوم بإذن الله تعالى ــ الأستاذ الدكتور/ طه محمد الزيني.

٣ ــ ما كتبه الدكتور/ عفيف عبد الرحمن على تحقيق كتاب: (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدين الإسفراييني) (١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م)، منشورات جامعة اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، ساعدني في الحصول على نسخة منه فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد حمد النعيمي من جامعة اليرموك بالأردن وذلك بعد طول بحث؛

إذ مرَّ على طباعته أكثر من خمسة وثلاثين عاما، جزاه الله تعالى عني خير الجـزاء وأوفاه.

٤ ــ ما كتبه الدكتور/ بهاء الدين عبد الوهاب على مقدمة تحقيق كتـاب: (لباب الإعراب)، ونال به درجة الماجستير من قسم اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وطبع عام(١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٤م)، نشرته المكتبة التراثية، دار الرفاعي للنشر والتوزيع بالرياض.

٥ ــ ما كتبه الدكتور/ شوقي المعري على مقدمة تحقيق كتاب: (اللباب في علم الإعراب)، طبع في لبنان (١٩٩٦م).

٦ ــ ما كتبته الدكتورة/ أسماء عبدالله صالح الغامدي على مقدمة تحقيـق كتاب: (لب الألباب في علم الإعراب)(١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢ م) ، وهو رسـالة مقدمة إلى قسم النحو والصرف

بكلية التربية للبنات بـ (جدة) ضمن متطلبـات الحصـول علـى درجـة الماجستير في اللغة العربية ــ تخصص النحو والصرف، وقد أعانني الله تعالى على السفر إلى جامعة الملك عبد العزيز بـ (جدة) كلية التربية للبنات الأقسام الأدبية للاطلاع عليها، والوقوف على ما فيها.

٧ ــ ما كتبه الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري على مقدمة تحقيق كتاب: (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للعلامة/ تاج الدين محمد بن محمد بـن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة(٦٨٤هـ)، منشورات جامعة أم القرى، وفـور اتصالي علي فضيلته أرسل لي ــ متعه الله بموفور الصحة والسعادة ــ نسخة من الكتاب المحقق مع أحد تلامذته في الجامعة الإسلامية بالمدينـة المنـورة، أسأل الله العظيم ربَّ الكريم أن يجزيه عني خير الجزاء وأوفاه، وأن يجعل ذلك في موازين حسناته.

وقد التقت هذه الدراسات ــ على الرغم من البعد الزمني، والمكاني، وتنوع التحقيق فيما بينها ــ في نقاط عدة كان من أهمها:

ــ التاريخ لم ينصف الإسفراييني؛ إذ لم ينل حظه من التعريف به، والترجمة له.

ــ نشأ هذا العالم في بيت علم وأدب، وأنَّ لوالده وجده أثرا كبيرا في توجيه مساره العلمي.

ــ (إسفرايين) مسقط رأس (الإسفراييني) أخرجت الأفذاذ من العلماء في شتى ميادين العلم والمعرفة على مر العصور، وللعلماء كلام في ضبطها.

ــ آثار الإسفراييني ومؤلفاته منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط، وأنها بلغت مبلغا كبيرا في الجدة، والطرافة، والابتكار، ومعظمها كان في النحو.

ــ انتفاع الإسفراييني بكثير من كتب العلماء السابقين عليه.

ــ اهتم الإسفراييني بالمسائل الخلافية اهتماما كبيرا، وقد كان وقوفه على نحو الكوفيين بشكل جيد أمرا واضحا لا يحتاج إلى برهان.

ــ العلامة الإسفراييني كان مولعا بالتعليلات النحوية ولعا شديدا.

ــ عني بنظرية العامل عناية بالغة.

ــ إجلاله وتوقيره للشيخ الزمخشري فخر خوارزم بيِّنٌ وظاهر.

ــ تأثر الإسفراييني بالمطرزي واضح جدا؛ إذ له مع هذا الرجل اتصال علمي، فقد أفرد لخدمته كتابين الأول: (المفتاح في شرح المصباح)، والثاني: (ضوء المصباح) وهو مختصر من الكتاب السابق.

ــ عرف الإسفراييني بكتابيه (اللباب في علم الإعراب) و(لب الألباب في علم الإعراب) أكثر من غيرهما من مؤلفاته العلمية.

ـ ظهر كتابه فاتحة الإعراب بعنوانين، الأول بعنوان: (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدين الإسفراييني) (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، بتحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن منشورات جامعة اليرموك، والثاني بعنوان: ((فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للعلامة/ تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني المتوفى سنة(٦٨٤هـ) بتحقيق الدكتور/ محسن بن سالم العميري منشورات جامعة أم القرى فمرة (بإعراب) ومرة (في إعراب) وليس ثم ثالث.

ـ أن وفاة العلامة الإسفراييني كانت سنة (٦٨٤هـ).

- **النوع الثاني**:

دراسات أقيمت حول العلامة الإسفراييني من حيث المنهج والتحليل:

وعلى الرغم من طول بحثي، وتنقيري، وسؤالي ... إلا أنني لم أظفر بالعثور على دراسة تتعلق بجانب التحليل عند الشيخ الإسفراييني.

وأما ما يتعلق بالمنهج فقد وجدت بحثا بعنوان: (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني٦٨٤ هـ ومنهجه في درس النحو)، وهو في الأصل موضوع دراسة للماجستير فرغ الباحث من كتابته أول مايو(١٩٦٨م)؛ وذلك إذ قال: «أرسلنا هذا البحث على صورته التي كان عليها وقت أن سطَّرناه في كفر الدوار في(٣ من صفر١٣٨٨هـ) الموافق أول (مايو ١٩٦٨م)؛ حفاظا على الدلالة الزمنية بالطبعة الأولى، وقد شجرتنا عن إذاعته في الناس الشواجر، بيد أن آثاره تمثلت في دراسات جامعية لم تقتصر على مصر، استأذنني أصحابها في الاطلاع على النسخة الخطية فأذنت لهم، وأفادوا منه ما أتيح لهم، ونعتقد أن الأمانة العلمية دفعتهم إلى النص على ذلك»(١).

(١) تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني ومنهجه في درس النحو:/٤.

أعاد طباعته في بيروت دار النهضة العربية(١٩٨٤م)، وكانت المشكلة الأكبر في الحصول على نسخة منه، فقد مر على طباعته في بيروت أكثر من ثلاثين عاما، سألت كثيرا من الناشرين عن الكتاب في مصر وفي خارج مصر، وكذا بعض مكتبات الجامعات هنا وهناك، إلا أنني لم أظفر بشيء، وبعد فترة علمت أنَّ مكتبة النيل والفرات(١) في بيروت لديها نسخة من الكتاب، فتواصلت معها، فأرسلت لي نسخة منه...

خرجت الدراسة في أربعة فصول، وقد كانت هناك الخلاصة الممثلة في الخاتمة شأنه في ذلك شأن كل بحث أكاديمي، أما الفصل الأول فقد كان عنوانه: (البيئة) يقصد بها (إسفرايين) من جهة الاسم، والجغرافية، والتاريخ، والعلماء، والعقيدة، وأما الفصل الثاني: فقد تحدث فيه عن البيئة الخاصة، وتواليفه، واجتماعياته، وأثره في التأليف النحوي، وأما الفصل الثالث: فموضوعه: (مناهج الدرس النحوي)، ناقش فيه أثر المناهج السابقة على الإسفراييني، وذلك من خلال التركيز على ثلاث قضايا هي: (القراءة القرآنية ، الضرورة الشعرية ، الحديث النبوي)؛ إذ قال: «في حديثنا عن مناهج الدرس النحوي نأخذ ما يعين على إيضاح ما نحن بصدده، وتبرز للبحث ظواهر كانت من طبائع الدرس لدى النحاة مما أفعمت به كتبهم، فمن هاتيك القضايا:

١ ــ القراءة القرآنية.

٢ ــ الضرورة الشعرية.

٣ ــ الحديث النبوي.

---

(١) هي: أكبر مكتبة عربية على الإنترنت من خلاله توفر للباحث ما يحتاجه من الكتب والمصادر.

وكان لكل قضية ناصروها، ومؤيدوها»([1]).

ومن أهم الكتب التي عول الباحث عليها في استقاء المنهج: (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر، و(الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(المفصل) للزمخشري، و(المصباح) للمطرزي، و(الألفية) لابن مالك، و(الكافية) لابن الحاجب، و (الارتشاف) لأبي حيان وقد وازنت بين ما كتبه الأستاذ الباحث وما تشير إليه هذه المصادر.

- **وانتهى بحثه في هذا الفصل إلى أمور،هي:**

ـ خلف الأحمر: خلا كتابه من التأويلات، والتخريجات، والعلل، ومما ليس من النحو.

ـ سيبويه: احتذى لونا من النهج أملته عليه طبيعة الدرس الذي حوى أشتات لغة، وتفسير وقراءة، ونحو، وصرف، وبلاغة ...

ـ المبرد: ظهرت عربيته التي أمكنته من الانبراء؛ للرد الذي لا يقوى على الامتشاق إلا من هو على شاكلته، يقصد موقفه من القراءات.

ـ الزمخشريّ: ظهرت لديه النظرة العامة في تتبع الكلمة في حالاتها: من رفع إلى نصب وجر، بيد أنَّ التَّقسيم اعتمد على أساس قسمين: من الاسم، والفعل.

ـ المُطَرِّزيّ: وجدت لديه سمة التقعيد، والتي هي في الأصل سمة أعجمية، وكذا ظاهرة التلخيص.

ـ ابن مالك: وجد لديه إطلاق الاستشهاد بالحديث النبوي.

ـ ابن الحاجب: له بالجدل رحم؛ وكان لهذه الآصرة آثارها عليه في الدرس النحوي، وقد ظهر هذا في الكافية التي نهج فيها نهج المتكلمين.

---

(١) تاج الدين محمد بمحمد بن أحمد الإسفراييني ومنهجه في درس النحو:/٥٣.

ــ أبو حيان: بجانب رفضه الاستشهاد بالحديث خلط في نهجه بين الصرف، والنحو بعامة، و جزئيات النحو بخاصة.

وأما الفصل الرابع وهو صلب الدراسة، والذي بعنوان: (منهجه في درس النحو) فقد كانت المساحة المخصصة له من (٨١ ــ ١٢٢) تمثل هذا المنهج عند الإسفراييني في تتبع الكلمة داخل التركيب أيا كانت الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا، وهذا المنهج وهو تتبع الكلمة داخل التركيب فيما يرى الدكتور عبد الجليل نما عند الإسفراييني نتيجة عاملين:

الأول: وظيفة علم النحو عنده، والثاني: مفهوم علم النحو لديه، معتمدا في ذلك على كتابيه: (لب الألباب)، و(لباب الإعراب)؛ مركزا في التفصيل على القضايا الثلاث السابقة، وهي: (القراءة القرآنية ــ الضرورة الشعرية ــ الحديث النبوي) والتي كانت محور الفصل الثالث عند السابقين عليه، معولا في التوضيح على ما نثره البغدادي في شرحه على أبيات المغني، مما له صلة بكتابيه: (لب الألباب)، و(لباب الإعراب).

وحتى لا تبخس الباحثة نفسها فإنه لا بد من التنبيه على أن بين بحث الدكتور/ محمد بدري عبد الجليل، والذي بعنوان: (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني٦٨٤ هـ ومنهجه في درس النحو) ، وبحثي والذي بعنوان: (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للإسفراييني دراسة منهجية تحليلية) مفارقات عديدة تضمن له شيئا من الجدة، ونصيبا من الإضافة، ومن ذلك:

١ــ أنَّ منهج الإسفراييني عند الباحثة قائم على (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، دون غيره من بقية كتب الإسفراييني.

٢ــ أن بحث الدكتور/ محمد بدري خال من الحديث عن التحليل جملة وتفصيلا.

٣ــ أن الدكتور/ محمد بدري اعتمد في إقامة منهج الإسفراييني على كتابين: هما: (اللباب، ولب الألباب).

٤ــ أنه اقتصر في توضيح المنهج على القضايا الثلاث وهي: (القراءة القرآنية ــ الضرورة الشعرية ــ الحديث النبوي).

٥ــ أنه اقتصر في عرض الشواهد التي تؤيد دلائل المنهج عند الإسفراييني على ما وجد في كتابيه: (اللباب، ولب الألباب)، دون بقية كتبه مما عرضه البغدادي في شرحه على أبيات المغني، تاركا بقية شواهد الكتابين.

▪ المطلب الثاني: وقفة مع عنوان الكتاب:

جاء عنوان الكتاب على هذا النحو: (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)،أو (فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة)، والمقصود بكلمة (الفاتحة الأولى): أول الشيء وبدايته، قال ابن منظور: «فاتحة الشيء: أَوَّله، وافتتاح الصلاة: التكبيرة الأُولى، وفَواتِحُ القرآن: أَوائل السور، الواحدة فاتحة»(١).

وأما كلمة (الفاتحة) الثانية فالمقصود بها (أم الكتاب) وهي اسم من أسمائها(٢)، والمقصود بـ (الإعراب الأول): الإبانة والإيضاح والإفصاح.

وأما (الإعراب الثاني) فحده الإسفراييني بقوله: «الإعراب هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل، شرط فيه (الاختلاف) تمييزا بين المعاني المتواردة على الاسم، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وشرط كون الاختلاف في آخر الاسم؛ لأن الإعراب متفرع على الاسم، فما لم يفرع من الأصل، لا يصار إلى الفرع ... وشرط أن يكون اختلاف الآخر باختلاف العوامل احترازا عن حركة

---

(١) لسان العرب:٢/ ٥٣٦.

(٢) النكت في القرآن:١/ ٣٩.

نون (مِنْ) في قولك: (أخذت مِنْ زيد)، و(مِنْ ابنك)، و(مِنْ الرجل)، فإن هذا اختلاف ــ كما ترى ــ في آخر الكلمة، وليس بإعراب؛ إذ الحرف لا حظ له في الإعراب، فقيد اختلاف الآخر باختلاف العوامل؛ لينفصل عن هذا الاختلاف الذي ليس بإعراب، والحركة في نون (من)؛ لالتقاء الساكنين»(١).

وقال أيضا: «الإعراب اختلاف الآخر باختلاف العوامل، ومن هذا يعرف معرفة تامة مقترنة بإتقان أنَّ الإعراب مبني على ثلاثة أركان لا يشذ عنها شيء من الأبواب، وهو: (المعرَبُ)، و(المُعرِب)، و(نفس الإعراب)»(٢).

أما النحو عنده فهو: «العلم بأحوالها، وما يعرض لها، كالجنسية، والعلمية، والإعراب، والبناء، والتثنية، والجمع، والتصغير، وغير ذلك في الأسماء، وكالماضي، والاستقبال، والتعدي، واللزوم إلى غير ذلك من المعاني في الأفعال، وكذلك ما يعرض للحروف، ككونها جارة، وناصبة، وجازمة، وعاملة، وغير عاملة، إلى غير ذلك من المعاني، فإن هذه الأشياء كيفيات تعرض للكلم زوائد على ذاتها»(٣).

وعلى هذا فهناك فرق بين الإعراب والنحو لدى الإسفراييني؛ فالنحو هو العلم بالأحوال، أي: معرفة القواعد والقوانين، أما الإعراب فهو التطبيق على ما تقتضيه هذه الصناعة، فمن قال: أعرب القصيدة أراد تتبع ألفاظها، وبين كيفية جريها على النحو.

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٣٠٢.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/ ٥٨٢.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/ ٣١.

▪ المطلب الثالث: موقفه من (علم إعراب القرآن الكريم):

يرى الشيخ الإسفراييني أنَّ الإعراب بوجه عام علم من العلوم، ولا أدل على ذلك من قوله: « لقد مهدت في هذا الكتاب قواعد (علم الإعراب)، وأعربت عنها غاية الإعراب، ولينت عريكتها، وسهلت حزونها، وذللت قيادها، وقومت سنادها غير آل جهدا في تنقيحها وتسهيلها، ولا مدخر شيئا من تعليلها، وإن أنت ترمقه بعين الإنصاف، ولا تنتدب لدواعي الخلاف، تجده مستوعبا لجميع أحكام الإعراب ودلائله، ومشتملا على دقائقه، وجلائله»(١).

وقولهِ في الفرق بين (غير) إذا وقعت صفة وإذا وقعت استثناء: «مما يؤنسك بما ذكرنا أنك لو قلت: (له علي عشرة غير واحد)، فإن رفعته على الوصفية كان المقر به عشرة، وإن نصبت على الاستثناء كان تسعة، هكذا يقتضي علم الإعراب»(٢).

وله مؤلف بعنوان: (اللباب في علم الإعراب) وآخر بعنوان: (لب الألباب في علم الإعراب) وعليه فهو يقف على حَدِّ هذه العلم، وموضوعه، وفائدته، ونسبته إلى غيره، وفضله، وواضعه، واسمه، واستمداده، وحكمه، ومسائله(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٨١ ، ٥٨٢ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٥١٥ ، ٥١٦ .

(٣) قال الناظم موضحا المبادئ العشرة التي يعرف بها كل علم:

إنَّ مبادي كلِّ علم عَشَرَه ... الحدُّ والموضعُ ثمَّ الثمرَة

وفضلُهُ ونسبةٌ والواضعْ ... والاسمُ الاستمدادُ حُكْمُ الشَّارِع

=

وهو ما نص عليه الجندي في صدر كتابه؛ إذ قال: «فإنَّ علم الإعراب إلى العلوم الإسلاميَّة سُلَّمٌ، والفوز بالسعادة الأبدية ــ لمن اتخذه مرقاة إليها ــ مُسَلَّمٌ، قد ــ لعمري ــ حسنت آثاره، وطابت لدي المجتنين ــ فيا طوبى لهم ــ ثماره، فلو لم يكن في الغوص على جواهر بحاره إلا قوة اليقين في القرآن حجة باهرة لنبوة سيد المرسلين لكفت به فضلا»(١).

وأما جعله علما مختصا بالقرآن الكريم فلا أرى مانعا من أخذ الإسفراييني بذلك، وأكبر دليل على صواب ما أقول كتابه:(فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)؛ ففيه توضيح للحد، والموضوع والفائدة ... وغير ذلك مما يحتاجه المشتغل بهذا العلم.

وهو ما ذهب إليه المجاشعي؛ إذ عدَّ علم إعراب القرآن الكريم من الأمور التي يحتاج إليها الناظر في كتاب الله تبارك وتعالى(٢)، وعلى هذا فعلم إعراب القرآن من علم النحو.

وهو قول الزركشي(٣)، والسيوطي(٤)، وابن عقيلة المكي(٥).

أما ما ذكره طاش كبرى زاده من أنه من فروع علم التفسير(١) فليس بصحيح؛ إذ الأولى به علم النحو، كما ذهب إلى ذلك حاجي خليفة(٢)، والقنوجي(٣).

=

مسائلٌ والبعضُ بالبعضِ اكتفى ومن دَرَى الجميعَ حَازَ الشَّرفَا.

(١) الإقليد:١/ ١١٥ ، ١١٦.

(٢) النكت في القرآن الكريم:١/ ٣.

(٣) ينظر: البرهان:١/ ٣٠٦.

(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن:٢/٦٠.

(٥) ينظر: الزيادة والإحسان في علوم القرآن:١/ ٤٠١.

وأما ما ذكره حاجي خليفة من أنَّ عده علما مستقلا ليس كما ينبغي؛ إذ قال:«علم إعراب القرآن وهو من فروع: علم التفسير على ما في (مفتاح السعادة)، لكنَّه في الحقيقة هو من: علم النَّحو، وعده علما مستقلا ليس كما ينبغي،وكذا سائر ما ذكره السيوطي في (الإتقان)(٤) من الأنواع، فإنه عدَّ علوما كما سبق في المقدمة، ثم ذكر ما يجب على المعرب مراعاته من الأمور التي ينبغي أن تجعل مقدمة لكتاب:(إعراب القرآن)، ولكنَّه أراد تكثير العلوم، والفوائد» (٥).

والقنوجي ــ الذي كرر كلام حاجي خليفة؛ إذ قال:« في الحقيقة هو: من علم النحو، وعده علما مستقلا ليس كما ينبغي، وكذا سائر ما ذكره السيوطي في: (الإتقان) من الأنواع، فإنَّه عدَّ علوما، ثم ذكر ما يجب على المعرب مراعاته من الأمور التي ينبغي أن تجعل مقدمة لكتاب: (إعراب القرآن)، ولكنَّه أراد تكثير العلوم، والفوائد»(٦).

وفي هذا القول نظر؛ فأسلافنا رحمهم الله تعالى تركوا لنا من المؤلفات، والمصنفات، والمقدمات التي تبين الضوابط، وتجمع الفوائد، وتحصر الشوارد، وتحدد المعاني... الكثير والكثير؛ ولعلَّ كتاب: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) للإمام ابن هشام أكبر دليل على ذلك.

قال الإمام ابن حزم: «فأما علم القرآن فينقسم أقساما: وهي علم قراءاته، وإعرابه، وغريبه، وتفسيره، وأحكامه؛ فالرجوع إليه من علم قراءات القرآن،

=

(١) مفتاح السعادة ٢/ ٤١٨.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٢١.

(٣) ينظر: أبجد العلوم:٢/٨٠

(٤) ينظر:١/١٧٩.

(٥) كشف الظنون: ٢/ ١٢١.

(٦) أبجد العلوم:٢/٨٠ .

ومقدمات مقبولة راجعة إلى قرَّاء مرضيين معلومين، راجعة إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم الذي قامت البراهين على صحَّة نقلها عنه وعلى صحة ثبوته. وأما إعرابه فهو مقدمة صحيحة فيه إذا أخذ اللفظ فيه على حركات ما, وهيئة ما فهو أصل مرجوع إليه، وأما لغته فالمعهود منها في اللغة العربية. وأما أحكامه فإلى مفهوم ألفاظها، وإلى بيان النبي صلى الله عليه وسلم لها»([1]).

▪ المطلب الرابع: الهدف من التأليف:

أفصح الإسفراييني عن الهدف من تأليف الكتاب بكل وضوح؛ إذ رأى أنَّ هذا البحث موجه في المقام الأول إلى (علم الإعراب) من جهة التركيز على قواعده، وأركانه، وضوابطه؛ إذ قال: «هذا الكتاب مهدت فيه قواعد الإعراب وأركانه، وأكدت مراهصه وبنيانه، ولم يخل ــ أيضا ــ من ضوابط المبنيات، كأسماء الأفعال، والموصولات، وغيرها من غرائب المسائل مؤكدة بالحجج والدلائل.

وأمَّا ما لم أتعرض لذكره في هذا الكتاب من الأبواب التي جرت العادة بإيرادها في كتب الإعراب ، كالتكسير، والتصغير، والنسبة، والإمالة، والإدغام، والإعلال، والوقف وغيرها، فهو في الحقيقة كالدخيل في هذا العلم المتكفل بتمهيد قواعدها، وتشييد مبانيها، والتفحص عن ألفاظها ومعانيها (علم التصريف)، وغرضي من تأليف هذا الكتاب هو علم الإعراب وحده، وقد جمعت فيه معظمه»([2]) .

---

(١) التقريب لحد المنطق:/ ٢٠١.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/ ٥٨٨.

وهو في هذا الهدف مختلف عن غيره من معربي القرآن الكريم؛ فأما الإمام مكي فقد كان الهدف من كتابه هو (مشكل إعراب القرآن) نص على ذلك بقوله: «تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله، وصعبه, ونادره؛ ليكون خفيف المحمل، سهل المأخذ، قريب المتناول لمن أراد حفظه، والاكتفاء به، فليس في كتاب الله ــ عز وجل ــ إعراب مشكل إلا وهو منصوص، أو قياسه موجود فيما ذكرته»(١).

وأما أبو البركات الأنباري فقد قال: «لخصت في هذا الكتاب (غريب إعراب القرآن)، على غاية من البيان»(٢).

وأما أبو البقاء فقد قال: «أحببت أن أملي كتابا يصغر حجمه، ويكثر علمه أقتصر فيه على ذكر الإعراب» (٣)، وهكذا فلكل وجهة وهدف الإسفراييني مختلف عن غيره في هذا الجانب وكم ترك الأول للآخر.

▪ المطلب الخامس: زمن التأليف:

الذي يظهر لي أن (فاتحة الإعراب) ألفه الإسفراييني في حياة والده؛ إذ قال: «هذا ما لخصته في هذا البحث في خدمة والدي طول الله تعالى عمره»(٤).

وفي حكمه على (فاطمة، وعاتكة) بالمنع من الصرف؛ للتعريف والتأنيث، وليس للتأنيث، ولزوم التأنيث بعد أن عرض الأمر على جده قال: «هكذا وجدته في كلام جدي ــ رحمه الله ــ فحك في صدري أن هذا ينتقض بفاطمة، وعاتكة، فإن التأنيث

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ١/٦٤.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢.

(٤) فاتحة الإعراب: ١/٨٣.

فيهما وأمثالهما لازم لفظا ومعنى، كـ(سعدى، وزهراء)، ومع ذلك لا يقال: إنهما لم ينصرفا للتأنيث ولزوم التأنيث؛ إذ لو كانا كذلك لكانا غير منصرفين معرفة ونكرة، فعرضته على والدي وأستاذي ومن إليه في المشكلات ملجئي وملاذي ــ حرس الله فضله ــ فقال: إن هذا عن النقص بمعزل وذلك؛ لأنَّ (فاطمة وعاتكة) وإن كان تأنيثهما لازما إلا أنهما واردان على صيغة الصفات التي لا يكون تأنيثهما لازما، فحكم بامتناع صرفهما ما داما معرفتين»(١).

وأنه الكتاب الثالث في سلسة مؤلفاته؛إذ ألفه بعد (المفتاح في شرح المصباح)، وبعد الرسالة التي صنفها في الرد على صدر الأفاضل؛ والدليل على ذلك أنه أحال في (فاتحة الإعراب) إلي (المفتاح في شرح المصباح) أكثر من مرة.

من ذلك أنه قال موضحا أوجه المشابهة بين الاسم والفعل المضارع:«فلما ثبتت المشابهة بين هذا النوع من الفعل وبين الاسم أعرب بوجوه إعراب الاسم التي هي: النصب، والرفع، والجزم، مكان الجر؛ وإنما منع الفعل الجر كراهة الجمع بين ثقيلين: الجر والفعل، أما ثقل الجر فظاهر، وأما ثقل الفعل فلكونه دالا على معنيين: الحدث والزمان، ولكونه متضمنا للضمير، ولكونه مستلزما للفاعل والمفعول، وقد استقصينا هذه المسائل في كتابنا المترجم: بـ (المفتاح في شرح المصباح)»(٢).

وقال أيضا في الفرق بين العلم وغيره في المنادى المعرف: «تحقيق هذه المسألة مستقصى في كتابنا المسمى بـ: (المفتاح في شرح المصباح)» (٣)، وقال ــ أيضا ــ فيما يلحق الأسماء الستة من تغيير: «من أراد استقصاء

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ١٨٨.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٣٧.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٢٨٧.

القول في هذه الأسماء بحيث لا يشذ عنه شيء منها، فعليه بكتابنا المترجم بـ: (المفتاح في شرح المصباح)» (١).

أمَّا الرسالة فقد نصَّ عليها الإسفراييني بقوله: « ذكر بعض المتأخرين أنّ إعراب المضارع أصل، وإعراب الاسم فرع عليه؛ لأنه قد ظفر به حالة الإفراد، وإعراب الاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وذكر أيضا أن كل واحد من وجوه إعراب الفعل علمٌ على معنى، كوجوه إعراب الاسم، وغير ذلك من الأباطيل التي لا مبالاة بها، ولا تعريج عليها، وقد أفردنا في الرد عليه في هذه المباحث رسالة»(٢).

▪ المطلب السادس: محتوى الكتاب:

الباحث عن محتوى الكتاب يجده لا يخرج عن ثلاثة أمور:

▪ الأمر الأول: مقدمتان:

ـ المقدمة الأولى:

بين فيها أمورا هي:

ـ علم الإعراب مشتمل على الفضائل كلها؛ إذ هو السبيل إلى الإحاطة بمعرفة كلامه، وبديع نظامه.

ـ التنبيه على قوة العلل النحوية، والإشارة إلى صعوبة مطلبها، ووعورة مسلكها.

---

(١) فاتحة الإعراب:١/٣٠٦.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٣٦ ، وهو الإمام صدر الأفاضل .

ينظر: رأيه في التخمير:٣/ ٢١٣.

ـ السبب الداعي إلى وضع النحو، وأول من قام بوضعه(١)؛ إذ يقول:« مقدمة في فضيلة هذا العلم وشرفه، والسبب الداعي إلى وضعه،اعلم أن شرف العلم إما بشرف المعلوم، كعلم أصول الدين؛ إذ المعلوم هناك صفات القديم سبحانه وتعالى، وهي أشرف المعلومات وأفضلها، فيكون العلم بها أشرف العلوم وأجلها، وإما بتأكد دلائله، ووثاقة براهينه، كعلم الهندسة، والحساب، فإنّ براهينه قوية بحيث لا يعتورها الشكوك، ولا يحوم حولها الشّبه...»(٢).

ـ المقدمة الثانية:

فيها توضيح وبيان للمقصود من علم النحو(٣)؛ إذ قال:« مقدمة أخرى في بيان أن النحو ما هو؟ اعلم أن معرفة أفراد الكلم ليست من علم النحو، وإنما هي من علم اللغة، وأما النحو فهو العلم بأحوالها، وما يعرض لها، كالجنسية، والعلمية، والإعراب، والبناء، والتثنية، والجمع والتصغير، وغير ذلك في الأسماء، وكالماضي، والاستقبال، والتعدي، واللزوم إلى غير ذلك من المعاني في الأفعال ، وكذلك ما يعرض للحروف، ككونها جارة، وناصبة، وجازمة، وعاملة، وغير عاملة إلى غير ذلك من المعاني، فإن هذه الأشياء كيفيّات تعرض للكلم، زوائد على ذاتها...»(٤).

- **الأمر الثاني**:

في رحاب تناوله لإعراب (سورة الفاتحة) نثر الكثير من كنانته النحوية، والتي منها:

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب:١/ ٢٣ ـ ٣٠ .

(٢) المرجع السابق:١/ ٢٣ .

(٣) ينظر: المرجع السابق:١/٣١ ـ ٣٣.

(٤) المرجع السابق:١/ ٣١ .

١ــ الفعل المضارع، وإعرابه: رفعا ونصبا وجزما، والفاعل، ونائبه وسماه بـــ (مفعول ما لم يسم فاعله)، والتنازع في إعرابه (أعوذ)([١]).

٢ــ حروف الجر، وأحكام تتعلق بلفظ الجلالة في إعراب (بالله)([٢]) .

٣ــ (الألف واللام) العهدية، والجنسية، والصفة وأغراضها في إعرابه (من الشيطان الرجيم)([٣]).

٤ــ الحروف المشبهة بالفعل، وتعدد الخبر في قول المستعيذ:(إن الله هــو السميع العليم)([٤]).

٥ــ الإضافة، وغير المنصرف في إعرابه:(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)([٥]).

٦ــ المفعول المطلق، والمفعول له، والمبتدأ الخبر، والعوامل الداخلة علــى المبتدأ والخبر والاختصاص، والمدح والذم، والنداء، والتــرخيم، والإعــراب، وعلاماته في الأسماء والأفعال في إعرابه: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)([٦]).

٧ــ العامل في الصفة في إعرابه:(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)([٧]).

٨ــ الإضافة اللفظية، والحال، والفرق بين الحال والتمييز، وظروف المكان، والزمان المتصرف منها وغير المتصرف، والمعرب منها والمبني، والمســألة الزنبورية، والضمائر في إعرابه: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)([٨]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٣ ــ٩١.
(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ٩٢ ــ١٢٠.
(٣) فاتحة الإعراب: ١/ ١٢٠ ــ١٣١.
(٤) المرجع السابق: ١/ ١٣١ ــ١٥٥.
(٥) المرجع السابق: ١/١٥٥ ــ٢١١.
(٦) فاتحة الإعراب: ١/٢١١ ــ ٣٢٤ .
(٧) فاتحة الإعراب: ١/٣٢٥ ــ ٣٣٠ .
(٨) فاتحة الإعراب: ١/٣٣٠ ــ ٢/ ٣٨٨ .

٩ــ تكملة الضمائر، والعامل في المفعول بــه، والحــروف العاطفــة فــي إعرابه: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)(١).

١٠ــ فعل الأمر وبناؤه، واللزوم والتعدي، وأفعال المقاربة فــي إعرابــه: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)(٢).

١١ــ البدل، وعطف البيان، والتأكيد، والموصول، والإخبار بالذي واللام في إعرابه: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)(٣).

١٢ــ الاستثناء في إعرابه: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)(٤).

١٣ــ (لا) النافية للجنس، و(لا، وما) المشــبهتان بلــيس، وكــذلك (لات)، والأحرف التي غُيِّرت بدخول (لا)، وهــي :(لــولا، وهــلا، وألَّــا، وألا) فــي إعرابه:(وَلَا الضَّالِّينَ)(٥).

١٤ــ المبنيات، وأسماء الأفعال في إعرابه: (آمين) (٦).

▪ الأمر الثالث: الخاتمة:

ضَمّنها موجزا للموضوعات التي أوردها في كتابه: (فاتحة الإعراب)(٧) بقوله: « لقد مهدتُ في هذا الكتاب قواعد علم الإعراب، وأعربت عنها غاية الإعراب، وليّنــت

---

(١) المرجع السابق:٢/ ٣٨٨ــ ٤٢٣ .

(٢) المرجع السابق:٢/٤٢٣ ــ ٤٤٥ .

(٣) المرجع السابق:٢/ ٤٤٥ ــ ٤٨٩ .

(٤) المرجع السابق:٢/ ٤٨٩ــ ٥٣٥ .

(٥) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٣٦ ــ ٥٦١ .

(٦) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٦٢ ــ٥٨١ .

(٧) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/ ٥٨١ــ ٥٨٩ .

عريكتها، وسهّلت حزُونَها وذلّلت قيادَها، وقوّمت سِنَادها غير آل جهدا في تنقيحها وتسهيلها، ولا مدخرٍ شيئا من تعليلها، وإن أنت ترمُقه بعين الإنصاف ، ولا تنتدِب لدواعي الخلاف، تجدْه مستوعبا لجميع أحكام الإعراب ودلائله، ومشتملا على دقائقه وجلائله »(١).

- **المطلب السابع: طريقته في عرض محتوى الكتاب:**

للإمام الإسفراييني طرق في عرض محتوى الكتاب، ويمكن إبرازها في أمور:

- **أولا: أسلوبه:**

تنوع أسلوب الإسفراييني أثناء قيامه بعرض المسائل، ففوق أن كان يمتاز بالوضوح، والسهولة والعذوبة، والصحة اللغوية، كان الغالب عليه في ذلك أشياء منها:

ـ حرصه على جذب انتباه القارئ:

ومن ذلك قوله: «فقد قرعنا ببيانه سمعك»(٢)، وقوله في الفرق بين عطف البيان والبدل: «قد تلونا عليك امتناعه فاعرفه»(٣)، وقوله في الحمل على لفظ المبني في الإعراب: «ولئن تخالج في قلبك أن تقول: كيف سوغوا الحمل على لفظ المبني في الإعراب؟ فعليك أن تعتبر بما أجبنا به في الحمل على لفظ المنادى» (٤).

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٨٢،٥٨١ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٥١.

(٣) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٠.

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٥٤٠.

ـ استعماله الكثير من الأساليب التي تثري المشاركة والحوار:

ومن ذلك: الفعل (اعلم) وهو كثير جدا، أي أنَّ ما يوجه إليك أيها المخاطب علم فانتبه مع ذكر الأدلة المقنعة، جاء هذا في معرض حديثه عن حكم (إنَّ)، و(أنَّ) إذ قال: «اعلم أنَّ هذين الحرفين ـ أعني (إنَّ)، و(أنَّ) ـ يخففان فيبطل عملهما؛ لبطلان شبههما بالفعل، ومن العرب من يعملهما اعتبارا بالأصل؛ لأن عدمه الآن عارض، فلا يعتد به»(١).

ومن صور استعمال الفعل (اعلم) قول الإسفراييني في ذهابه إلى أنَّ (لام) الابتداء تجامع (إنَّ) المكسورة من بين سائر الحروف: «اعلم أنَّ (لام) الابتداء تجامع (إنَّ) المكسورة من بين سائر الحروف»(٢).

ـ الفعل (عَرَفْتَ) مسندا إلى تاء المخاطب، يقول الإسفراييني موضحا نوعي الاستغراق:

«إذا عرفت معنى الاستغراق، فاعلم أنَّ الاستغراق نوعان: عُرفيّ، وغيرُ عُرفيّ ، فالأول نحو قولنا: (جَمَعَ الأميرُ الصّاغةَ)، أي: جمع صاغة بلده، وأطراف مملكته فحسب، لا صاغة الدنيا، والثاني في نحو قولنا: (اللهُ غَفّارُ الذّنوبِ)، أي: كلّها» (٣).

ـ الإكثار من (الفنقلة):

فقد أورد هذا النمط من الأساليب في مواطن عدة منها:

ـ الفرق بين (إلا)، و(غير)؛ إذ قال: «فإن قلت: فما الفرق بين (إلا)، و(غير)؟ قلنا:(غير) موضوع للوصفية، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من وجهين: من جهة الذات، ومن جهة الصفات، فإذا قلت:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٣٨.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/١٣٦.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/١٢٦.

(مررتُ بغير زيدٍ)، احتمل معنيين: أحدهما: أن يكون الممرور به غيرَ زيدٍ،والثاني: أن يكون الممرور به غيرَ زيدٍ مع أنه ليست صفتُه صفتَه؛ لأنَّ (زيدًا) فقيه، والممرور به أديب، أو لأن زيدا عالم، والممرور به جاهل، فهذا معنى (غير)، ومعنى الاستثناء، والفرق بينهما ــ أعنى الاستثناء والوصفيّة ــ ظاهر، ألا ترى أنك لو قلت: (مررتُ بغير زيدٍ وبزيدٍ أيضا) لكان سائغا، ولو قلت: (مررت بالقوم إلا زيدا، وبزيدٍ أيضا) لما ساغ ، وكذا لو قلت: (عندي درهمٌ غيرُ زائفٍ) لكان جائزا، ولو قلت: (عندي درهمٌ إلا زائفا) لم يجز» (١).

ــ القول بتركيب (هَلُمّ، وحَيّهَل)؛ إذ يقول: «فإن قلت: (هَلُمّ، وحَيّهَل) مركبان من فعل وحرف، (هَلُمّ) مركبة من حرف التنبيه مع (لُمّ)، محذوفة من (ها) ألفها عند أصحابنا، وعند الكوفيين من (هلْ) مع (أُمّ)، محذوفة همزته، و(حَيَّهَل) مركب من (حَيّ) بمعنى: (أسرع)، و(هَلْ)، فلم حكمتم بأنهما اسمان؟

قلنا: لا خلاف أنَّ (أمَّ، ولمّ، وحيّ) أفعال، فأما إذا رُكبت الكلمتان بطل كلّ واحد منهما من معنييهما، وحدث معنى ثالث، وقد تُلي عليك هذا في غير موضع، فههنا ركب الفعل والحرف وجُعلا بمجموعهما دالّين على اسم الفعل»(٢).

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥١٣ ــ ٥١٤.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥٨٠.

- **ثانيا: ذكره الكثير من المسائل التي تخص الباب تحت عنوان خاص بها:**

في كثير من الأحيان يقف الإسفراييني بعد الفراغ من الباب الذي يشرحه عند بعض المسائل التي يراها جديرة بالنظر والتأمل، يتناولها تحت عنوان خاص بها، فيقول: (مسألة)، أو (مسائل) ... وهكذا، ومرد ذلك أمران:

الأول: أنها مسائل يراها مهمة لم يتعرض لها أثناء الشرح.

الثاني: أنها مسائل مكملة للمقصود من الباب الذي يحدث به.

وفي أثناء العرض يجد القارئ المسائل على قسمين: مسائل يضع الإسفراييني لها عنوانا مناسبا، ومسائل يهمل ذكر عنوانها.

فمن أمثلة الأول قوله: «مسألة: (في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه): إن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه فقد ذكر فيه طريقان: أحدهما أن تجيز فيه البدل، والاستثناء؛ لأنه لم يتقدم على المستثنى منه، ولا مبالاة بتقدمه على صفته، فتقول: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ)، و(ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ من عمرو)، وهذا هو اختيار سيبويه(١)، والثاني: أن ينزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف؛ لأنهما لما كانا شيئا واحدا نزل التقديم على أحد الجزأين منزلة التقديم عليهما جميعا، فعلى هذا لا يجوز إلا النصب»(٢).

ومن الثاني الذي لم يضع له عنوانا: أنه عند حديثه عن إبدال المظهر من المضمر الغائب لا المتكلم والمخاطب يصح أن تقول: (رأيتُهُ زيدا)، ولا يصح أن تقول: (بي المسكينِ كان الأمرُ، ولا عليك الكريمِ المعوّلُ)؛ لأن الشيء لا يبين بما هو

---

(١) ينظر الكتاب: ٢/ ٣٣٦ ، ٣٣٧.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥٢٥.

أخفى منه، قال: «اعلم أنَّ المظهر يبدل من المضمر الغائب، تقول: (رأيتُهُ زيدا)، و(مررتُ به زيدٍ)، فرفعت بالإبدال الإبهام الثّابت في ضمير الغائب، ولا يجوز أن يبدل من المتكلّم والمخاطب، فلا تقول: (بي المسكينِ كان الأمرُ، ولا عليك الكريمِ المعوّلُ)، وذلك لأنَّ ضميري المتكلم والمخاطب هما النهاية في التّعريف والبيان، لأنَّ أحدا لا يشكّ في نفسه، ولا فيمن يخاطبه، وإذا كان ذلك فلا يجوز أن يُبَيَّنا بما هو أخفى منهما، أعني المظهر»(١).

▪ ثالثا: ذكره الكثير من الفوائد:

كان الإسفراييني حريصا كل الحرص على تقديم الكثير من الفوائد النحوية التي تتعلق بالباب الذي يشرحه؛ وذلك بأن يضع للفائدة العنوان المناسب المحدد، ومن ذلك:

ــ وقوع (لما) موقع (إلا)؛ إذ قال:«قد تقع (لمَّا) موقع (إلا)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٢) فيمن قرأ بتشديد الميم(٣)، و(إنْ) هي النافية، ومنه حديث عمر ــ رضي الله عنه ــ (عزمت عليك لمَّا ضربت كاتبك سوطا)(٤)، والمعنى: ما أطلب منك إلا ضربك، فأوقع الفعل موقع المستثنى، كما قالوا: (نَشَدْتُك اللهَ إلا فعلت)؛ ولعلَّ الأصل فيه: (إلا أن تضرب)، ثم حُذف (أنْ)، كما في (تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه)(٥)، فصار (إلاَّ تضرب)، ثم وضع الماضي موضعَ

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٨.

(٢) سورة الطارق، آية :/٤ .

(٣) هي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة ، وقرأ الباقون بتخفيفها.
ينظر: السبعة في القراءات :/ ٦٧٨ ، وحجة القراءات:/ ٧٥٨ ، والإتحاف:/٥٧٩ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٩٥ .

(٥) ينظر: مجمع الأمثال:١/ ٢٢٧ .

المستقبل؛ إيذانا بشدة اهتمامه بوقوع هذا الفعل، وإشعارا بفرط حرصه على سرعة انفعاله، فكأنه قد وقع»(١).

ـ أن الفرق بين المتعدي واللازم: هو حاجة المتعدي إلى المفعول به خاصة دون جميع المفاعيل؛ إذ قال: «اعلم أنَّ الفارق بين المتعدي وغير المتعدي هو المفعول به، دون سائر المفاعيل، والملحقات بهن؛ لأنَّها كما تنصبها بنحو: (ضرب، وكسا، وأعلم) تنصبها بنحو: (ذهب، وقرب)، فاعرفه»(٢).

ـ جواز حذف المستثنى كثيرا في كلامهم، وذلك مختص عنده بما إذا وقعت (إلا، وغير) بعد ليس؛ إذ يقول: «قد يحذف المستثنى كثيرا في كلامهم، وذلك قولهم: (جاءني زيد ليس إلا)، أي: ليس الجائي إلا زيدًا، و(ليس غيرُ)، أي: ليس الجائي غيرَه، واختص استعمال حذفه بما إذا وقعت (إلا، وغير) بعد (ليس)، ولا يكادون يحذفونه مع غيره، فإذا قلت: (جاءني زيد ليس غير، فـ (غيرُ) موضعه (منصوب) على أنه خبر ليس، وهو مبني على الضم»(٣) .

- **رابعا: التنبيه على كثير من القواعد الكلية بعد نهاية الباب، أو في أثنائه تحت كلمة (قاعدة):**

من ذلك: أنّ هذه التوابع أسماء لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التّبع لغيرها؛ إذ يقول: « قاعدة: اعلم أنَّ هذه التوابع هي أسماء لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التّبع لغيرها، وهي خمسة أضرب، صفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف، وتأكيد، أما الصفة فقد سبقت الإشارة إلى بعض أحكامها في

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٢٧ ، ٥٢٨.
(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٣.
(٣) فاتحة الإعراب:٢/٥٢٩.

الاستعاذة، وإلى شيء آخر منها عند قوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (١)، وأما البدل، وعطف البيان فقد عرفتهما آنفا، وأما العطف بالحرف فقد قرعنا ببيانه سمعك عند قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٢)» (٣).

- **خامسا: عنايته بالاعتراضات:**

نعلم أن الاعتراض عمل علمي يقوم على مقابلة الأدلة، والحجج، ويهدف إلى بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب، وقد عُني الإسفراييني بذلك، ومن أمثلة اعتراضاته:

ـ اعتراضه على من أعرب من النحويين كلمة (أخوك) صفة؛ إذ البين فيها أنها عطف بيان، يقول الإسفراييني:«أما قول النحويين في (جاءني زيد أخوك) إنه صفة فكلام متسامح فيه، وحقيقته عطف بيان»(٤).

ـ اعتراضه على القول ببدل (الكل من البعض)، يقول الإسفراييني: «البدل لا يخلو: إما أن يكون عين المبدل منه أو لم يكن، فإن كان فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فلا يخلو: إما أن يكون أجنبيا عنه، أو لم يكن، فإن كان فهو بدل الغلط ، وإن لم يكن فلا يخلو: إما أن يكون بعضه، أو لم يكن، فإن كان فهو بدل البعض ، وإن لم يكن فهو بدل الاشتمال، وبهذا يندفع اعتراض من قال: إن ههنا قسما خامسا، وهو بدل الكل من البعض نحو: نظرت إلى القمر فلكه، فإن هذا من بدل الاشتمال»(٥).

---

(١) سورة الفاتحة، آية:/ ٣ .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية:/٥ .

(٣) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٠، ٤٥١.

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٤٦٠.

(٥) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٦.

ــ اعتراضه على نقل الزمخشري عن صاحب الكتاب في أنَّ التنوين في (جوار) عوض عن الياء، وحركة الياء عوض عن الياء.

وذهب الإسفراييني معترضا على الزمخشري بأن هذا النقل يستشفه شيء من التناقض، والعبارة غير مشبعة، وأن ما وقع لـ (جوار) علته كما ذهب إلى ذلك جده حذف الياء، والتعويض عنها بالتنوين.

يقول الإسفراييني: «أما نقل العلامة فخر خوارزم فهو مخالف لهذا النقل، فإنه نَقَلَ عنه أنه قال: التنوين في (جوار) عوض عن (الياء)، وقال: وعن المبرد عن حركة الياء، وعن بعض مفسري كلام سيبويه أن مراده عوض عن حركة (الياء)، وذكر توجيه القولين في حواشي فخر خوارزم بعبارة غير مشبعة يستشفها التناقض من وراء الاعتراض، وذكر جدي ــ رحمه الله ــ أنه كان الأصل (جَوارِيْنْ) فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، ولم يمكن تحريك أحدهما، فأرادوا أن يحذفوا أحدهما، فتجاذب الأصلان، أعني: أنهم وجدوا (الياء) أولى بالسقوط، قياسا على (قاض، وماض، وراع)، ووجدوا (التنوين) ــ أيضا ــ أولى بالسقوط؛ لأن الكلمة في غاية الجمع الممتنع عن التنوين، فإما أن يحذفا معا وهو إجحاف، أو يتركا معا وهو خلاف الأصل، أو يحذف أحدهما دون الثاني، وهو ترجيح لا لمعنى من المعاني، فاحتالوا طريقا صالحا، وهو أنهم حذفوا الياء، وعوضوا عنها التنوين، وكل واحد منهما الآن كأنه ثابت ساقط؛ لأن الياء باعتبارعدم صورته ساقط، وباعتبار ثبوت التنوين عوضا عنه ثابت، وكذا (التنوين) من جهة بقاء صورته ثابت ، ومن جهة أنها ليست بزائدة، بل عوض عن حرف أصلي ساقط، فهذه التنوين كأنها هي النّعامة، إذا سِيمَ حملا قال: إني طائر، وإما إن يُقَلْ: طِرْ قال: إني من الإبل»(١).

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٠٦ ، ٢٠٧.

- **سادسا: عنايته بالمناظرات:**

عني الإسفراييني بالمناظرات، والمجالس التي كانت تعقد بين العلماء لما لها من أثر بالغ في التفكير النحوي، وإبراز العلل، وقوة الحجج، وبراعة الاستدلال، وما فيها من تراث نحوي حافل بالكثير من الفوائد، والشواهد المتنوعة، والردود المقنعة، والمبنية في الوقت نفسه على الميدانية، والتطبيق، ومن ذلك:

ـ حكم الوصف العارض من جهة المنع من الصرف، وعدمه:

وما دار من خلاف بين أبي الحسن الأخفش والمازني، يقول الإسفراييني: «ههنا حكاية، وهي أن أبا عثمان المازني ناظر أبا الحسن الأخفش في هذه المسألة، فقال: كيف تقول: (مررت بنسوة أربع) أمنصرف أم غير منصرف؟ فقال: منصرف، فقال: أليس فيه الوصفية والوزن؟ قال: كان في الأصل اسما منصرفا، والوصفية عارضة، والحكم للأصل لا للعارض، فقال: لم تصرف (أحمر) اسم رجل إذا نكرته وأصله الوصفية؟ ولا تعتبر حكم الأصل في منع الصرف فيه مع زوال أحد السببين كما اعتبرته في (أربع) فلم تمنعه الصرف مع وجود السببين ؟ فأطرق أبو الحسن، ولم يأت بمقنع»(١).

وقال الإمام عبد القاهر: «ما قال سيبويه فمتين، وما قال الأخفش فواضح، وما اعترض المازني فرائق»(٢).

ـ القول في رافع المبتدأ:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٠٠ .

(٢) المقتصد:/ ٨٠٠ .

يقول الإسفراييني: «ههنا حكاية لطيفة، وهي أنه نظم الجرميَّ والفرَّاء مجلس المناظرة، فسأله الفراء عن رافع المبتدأ، فقال إنه مرفوع بالابتداء، فقال ما معنى الابتداء؟ فقال تعريه عن العوامل اللفظية للإسناد، فقال: مثِّله، فقال: لا يتمثل، قال: صوره، فقال: لا يتصور، قال: ما رأيت كاليوم عاملا لا يتمثل ولا يتصور، فسأله الجرمي عن رافع (زيد) في (زيد ضربته)، فقال: إنه يرتفع بالهاء العائد من (ضربته) إليه، قال: كيف تكون الهاء عاملا؟ قال: لا بأس بإعمال الاسم عندنا، فإن المبتدأ والخبر يتعاملان، قال: هب أن المبتدأ والخبر كذلك، وأما (الهاء) فكيف يرتفع مع أنه ضمير منصوب، وقع عليه الفعل، وأنه ليس بخبر، فقال: ما ندعي أن ارتفاع الاسم به، وإنما نقول: ارتفاعه بالعائد إليه، فقال: ما معنى العائد؟ قال: معنى لا يعبر عنه، قال: مثِّله، قال لا يتمثل، قال: صوره، قال: لا يمكن، قال: وقعت فيما فررت منه.

ثم سئل الفراء كيف وجدت الجرمي؟ قال: وجدته آية، وسئل الجرمي كيف وجدت الفراء؟ قال: وجدته شيطانا»(١).

وأخيرا أكبر مناظرة في تاريخ النحو ألا وهي مناظرة سيبويه للكسائي في مجلس يحيى ابن خالد التي انتصر فيها من انتصر، وانهزم فيها من انهزم رحم الله الجميع(٢).

- **سابعا: عنايته بالتقسيمات:**

الناظر في (فاتحة الإعراب) يجد الإسفراييني قد عني عناية كبيرة بالتقسيمات؛ وذلك حتى يخرج بحثه بصورة منظمة، وتظهر أفكاره بطريقة

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٢٢٤.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٣٨٢.

مرتبة، وإن دل هذا فإنما يدل على قوة فهم ما يتحدث به، وإلمامه بأطراف موضوعه، ومن الشواهد على ذلك:

ـ التقسيمات في (الظرف) فبعد أن قسمه إلى زمان ومكان، وأن كليهما على نوعين: مبهم ومؤقت(١) قسمها إلى أربعة أقسام:

ما ينصرف ويتصرف، وإلى مالا ينصرف ولا يتصرف، ومنها ما ينصرف ولا يتصرف، ومنها ما لا ينصرف ويتصرف، وذلك تحت عنوان: (تقسيم آخر في الظروف) (٢)، ثم ذكر لها تقسيما آخر بعد ذلك من جهة الإعراب والبناء إذ قال:« تقسيم آخر في الظروف، وهو أن يقال: من الظروف ما هو معرب، ومنها ما هو مبني»(٣).

ـ التقسيمات في (الفاعل) فبعد أن قسم مراتب الإضمار في الفاعل إلى أربع مراتب، قال: «إذ قد عرفت هذا فلا بد من معرفة تقسيم آخر في الفاعل، وهو أن الفاعل على نوعين: مظهر ومضمر فالمظهر نحو: ضرب زيد، والمضمر على نوعين: منفصل ومتصل»(٤).

وذكر بعدهما تقسيما آخر؛ إذ قال: «تقسيم آخر في الفاعل: الفاعل إما أن يكون فاعلا لفظا ومعنى، نحو: (ضرب زيد)، فزيد ههنا فاعل في اللفظ؛ لأنه مرفوع وفي المعنى؛ لأنه أحدث الضرب، وإما أن يكون فاعلا في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ (٥) فـ (بالله) فاعل في المعنى،

(١) فاتحة الإعراب:٢/٣٦٤.
(٢) فاتحة الإعراب:٢/٣٦٧.
(٣) فاتحة الإعراب:٢/٣٧٥.
(٤) فاتحة الإعراب:١/٧١.
(٥) سورة النساء، من الآية:/ ٧٩.

التقدير: (وكفى الله ومجرور في اللفظ، وإما أن يكون فاعلا في اللفظ دون المعنى، نحو: (مات زيد)، ومن هذا مفعول ما لم يسم فاعله، نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، لأنَّ الفعل لما بني للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا رفع المفعول، فهو فاعل في اللفظ ؛ لكون الفعل مسندا إليه ومفعول في المعنى؛ لكون الفعل واقعا عليه»([1]).

- **ثامنا: عنايته بالمحاورات:**

عني الإسفراييني في ثنايا عرضه وتضاعيف حديثه بالمحاورات النحوية، تلك المحاورات التي يتقدم فيها الطالب بطرح ما لديه من أسئلة، واستفسارات على شيخه وأستاذه؛ بغية الوصول إلى إجابة شافية، وحل مقنع للمشكلة التي يطرحها، وذلك نابع في المقام الأول من حرص الطالب على التعلم، والاستفادة، واستعداد الأستاذ لهذا الطرح .

وخير مثال لهذا النوع من المحاورات ما دار بين المؤلف (الشيخ الإسفراييني) ووالده وجده فكثيرا ما كنت تجد الإسفراييني يقول: (وقد سألت والدي)([2])، (فعرضته على والدي وأستاذي)([3])، (وذكر والدي حرس الله فضله) ([4])، (وذكر جدي)([5])، (هكذا وجدته في كلام جدي)([6]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٧٣.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٧٧.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/١٨٨.

(٤) فاتحة الإعراب: ١/١٤٤.

(٥) فاتحة الإعراب: ١/١٨٧.

(٦) فاتحة الإعراب: ١/١٨٨.

ولا شك أن هذا النوع من المحاورات يكون له أكبر الأثر في تكوين وتشكيل الطالب تشكيلا علميا ويساعد في الوقت ذاته على ترسيخ المعلومة في ذهن الطالب والأستاذ على حد سواء، فحياة العلم مدارسته.

- **تاسعا: إبراز النزعة المنطقية الجدلية:**

هذه النزعة التي يغلب عليها ذكر المقدمات التي لا تكاد تفارقه، من ذلك:

أنَّ المراد بتعريف الحقيقة هو الإشارة إليها حال حضورها في الذهن، معولا في ذلك كله على ذكر الكثير من المصطلحات المنطقية في جوابه والتي منها: الاستغراق، والمقدم، والموضوع، والتالي، الماهية، والحقيقة، والعارض؛ إذ قال:« إذا قلنا المراد بتعريف الحقيقة هو: الاستغراق لزم في اللام كونها موضوعة لغير التعريف، إذا تأملت ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين المتنافيين، وإن صير في الجمع بينهما إلى نحو الجمع بين المفرد وبين الواو والنون في نحو: (المسلمون) لامتنع؛ لوجوه كثيرة لا تخفى على متقني أنواع الأدب، أدناها وجوب نحو: (الرجل الطوال)، و(الفرس الدرهم)، أو صحته لا أقل على الاطراد، وكلٌّ ذلك، على ما ترى فاسد، انتهى كلامه

الجواب ليس المراد بتعريف الحقيقة القصد إليها وتمييزها من حيث هي هي؛ وذلك؛ لأن كل ماهية ــ سواء كانت مجردة عن العوارض أو لم تكن مجردة عنها ــ فإنها من حيث هي هي متميزة عما سواها، فعلى هذا يلزم أن لا يحكم بتنكير اسم قط، والتالي باطل فالمقدم مثله، وإذا بطل هذا القسم تعين القسم الثاني، وهو أن يكون المراد بتعريف الحقيقة الإشارة إليها حال حضورها في الذهن»([1]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٣٦.

- **عاشرا: حرصه على الإيجاز والاختصار:**

يظهر حرصه على الإيجاز والاختصار من خلال أمور، منها:

- **الإحالة على بعض مصنفاته الأخرى:**

ـ الإحالة على كتابه: (المفتاح في شرح المصباح) فيما يتعلق بالأسماء الستة من تغيير؛ إذ قال: «اعلم أنَّ لهم طرقا شتى، واختلافات كثيرة في تغيير هذه الأسماء قلصنا عن ذكرها ذيلا خيفة التطويل والإكثار، ومن أرد استقصاء القول في هذه المسألة بحيث لا يشذ عنه شيء منها فعليه بكتابنا المترجم بـ: (المفتاح في شرح المصباح)» (١).

ـ الإحالة على رسالة صنفها في الرد على بعض المتأخرين في علة إعراب المضارع، يقول الإسفراييني: « ذكر بعض المتأخرين أنّ إعراب المضارع أصل، وإعراب الاسم فرع عليه ؛ لأنه قد ظفر به حالة الإفراد، وإعراب الاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب، وذكر أيضا أن كل واحد من وجوه إعراب الفعل علمٌ على معنى كوجوه إعراب الاسم، وغير ذلك من الأباطيل التي لا مبالاة بها، ولا تعريج عليها، وقد أفردنا في الرد عليه في هذه المباحث رسالة»(٢).

ـ الإحالة على مواطن أخرى من كتابه (فاتحة الإعراب):

من ذلك: أنَّ الإضافة كما لا يخفى على نوعين: معنوية ولفظية، أمَّا الإضافة المعنوية فقد أفاض القول فيها عند الحديث عن قوله تعالى:﴿بِسْمِ

---

(١) فاتحة الإعراب: ٣٠٦/١.

(٢) فاتحة الإعراب: ٣٦/١ ، وهو الإمام صدر الأفاضل .

ينظر: رأيه في التخمير:٣/ ٢١٣.

اللَّهِ﴾(١)، وجعل عنوانها: (أحكام الإضافة المعنوية)(٢)؛ فلذا اكتفى بالحديث عن الإضافة اللفظية في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (٣)، وإن كانت الإضافة تحتمل أن تكون معنوية ولفظية، يقول الإسفراييني:

«إضافة ﴿مَالِكِ﴾ إلى ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾ يحتمل أن تكون حقيقية ويحتمل أن تكون لفظية، وقد سبقت الإشارة إلى الإضافة الحقيقية، ولنذكر آنفا أحكام الإضافة اللفظية»(٤).

من ذلك ــ أيضا ــ أنه حينما تناول قول الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾(٥) لم يذكر معاني (الباء)؛ ذلك لأنه قد تناولها قبل ذلك(٦)؛ إذ يقول: «﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ قد سبق ذكر معاني (الباء) قبل ذلك إلا أنا نذكر ههنا شيئا آخر مما لم نذكره هناك»(٧).

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية :/١ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١٦٠/١ ، ١٦١.

(٣) سورة الفاتحة، آية:/ ٤ .

(٤) فاتحة الإعراب: ٣٣٠/١.

(٥) سورة الفاتحة، من الآية :/١ .

(٦) فاتحة الإعراب: ٩٤/١، وفيه يقول: « لنعد إلى تفصيل معاني الحروف واحدا واحدا، ولنبدأ بالباء، فنقول: أصلها: الإلصاق، وتستعمل على وجوه ... »

(٧) فاتحة الإعراب: ١٥٦/١.

- **الاقتصار على بعض الأحكام**:

من ذلك قوله في (كلا): «الثاني في (كلا) إذا أضيف إلى مضمر، والكلام فيه واسع المجال طويل الأذيال، وفيه ــ أيضا ــ اختلافات كثيرة، وللعلماء فيه طرق مختلفة، إلا أنا نذكر ــ ههنا ــ ما لا بد من معرفته على سبيل الإيجاز والاختصار» ([1]).

- **تركه الحديث عما لا طائل تحته:**

من ذلك الخلاف في (نعم وبئس) إذ يقول: «اعلم أنهم قد اختلفوا في (نعم وبئس) آسمان هما أم فعلان؟ والصحيح أنهما فعلان ماضيان، أسلبا التصرف؛ ليدلا على المدح العام، والذم العام، وأما ذكروا فيهما من الاحتجاجات والنقوض والمعارضات فقد ضربنا عنه صفحا، وطوينا دون ذكره كشحا؛ إذ لا طائل من تحته» ([2]).

- **المطلب الثامن: مصادر الكتاب:**

مع أنَّ كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) للشيخ الإسفراييني في صميم الإعراب، وأن شغله الشاغل هو الإعراب، إلا أنَّ القارئ الكريم للكتاب لا يجد مصدرا واحدا من مصادر إعراب القرآن الكريم منصوصا عليه ضمن الكتب الواردة في متنه.

وحتى يتأكد ذلك لدى القارئ أذكر أهم هذه المصادر مراعية الترتيب الزمني حتى بداية عصر المؤلف ــ رحمه الله ــ تقريبا، وها هي ذي:

١ ــ إعراب القرآن لقطرب (تـ ٢٠٦هـ)([3]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ٣٠٦/١ .

(٢) فاتحة الإعراب: ٢٥٦/١ ، ٢٥٧.

(٣) ينظر: الفهرست:/٧٦، وبغية الوعاة:٢٣٠/١.

٢ ــ إعراب القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (تــ٢١٠هــ) ([١]).

٣ ــ إعراب القرآن للأخفش(تــ٢١٥هــ)([٢]).

٤ ــ إعراب القرآن لعبد الملك بن حبيب بن سليمان(تــ٢٣٩هــ) ([٣]).

٥ ــ إعراب القرآن لأبي حاتم السجستانيّ(تــ٢٥٥هــ) ([٤]).

٦ ــ إعراب القرآن لابن قتيبة(تــ٢٧٦هــ) ([٥]).

٧ ــ إعراب القرآن للمبرد(تــ ٢٨٥هــ) ([٦]).

٨ ــ إعراب القرآن لثعلب (تــ ٢٩١هــ) ([٧]).

٩ ــ إعراب القرآن لنفطويه (تــ٣٢٣هــ) ([٨]).

١٠ــ الفريد في إعراب القرآن المجيد للأخفش الصغير(تــ٣١٥هــ) ([٩]).

١١ ــ إعراب القرآن، للنحاس(تــ٣٣٨هــ) ([١٠]).

١٢ ــ إعراب القرآن لابن خالويه(تــ٣٧٠هــ) ([١١]).

---

(١) ينظر: الفهرست:/٧٦، وطبقات المفسرين للداودي:٢/ ٣٢٦.

(٢) ينظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون:/٥٥.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين:/٢٦٠، وبغية الوعاة:١٠٤/٢.

(٤) ينظر: إنباه الرواة:٢/ ٦٢، وبغية الوعاة:٥٨٧/١.

(٥) ينظر: الفهرست:/ ١٠٦، وطبقات المفسرين للداودي:١/ ٢٤٥.

(٦) ينظر: إنباه الرواة:٣/ ٢٥١، وبغية الوعاة:٢٥٦/١.

(٧) ينظر: إنباه الرواة:١/ ١٨٦، وطبقات المفسرين للأدنه وي:/٤٣.

(٨) ينظر: بغية الوعاة:١/ ٤١٣، وطبقات المفسرين للداودي:٢١/١.

(٩) ينظر: استدراكات على تاريخ التراث العربي:١٨٦/٢.

(١٠) حققه الدكتور/ زهير غازي زاهد، في خمسة أجزاء، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هــ ــ ١٩٨٨م.

(١١) ينظر: إعراب ثلاثين سورة:/١٣٧.

١٣ ــ إعراب القرآن للتميميّ (تــ٣٩٠هــ) ([١]).

١٤ــ تفسير مشكل القرآن للمعافى بن زكريا النهروانيّ(تــ٣٩٠ه) ([٢]).

١٥ ــ غريب إعراب القران لابن فارس(تــ٣٩٥هــ) ([٣]).

١٦ ــ مشكل إعراب القرآن لابن فورك(تــ٤٠٦هــ)([٤]).

١٧ ــ إعراب القرآن لابن السّحناتِيّ (تــ٤٢٤ هــ) ([٥]).

١٨ ــ البيان في إعراب القرآن للطَّلَمَنْكِيّ (تــ٤٢٩هــ) ([٦]).

١٩ ــ إعراب القرآن للحوفيّ(تــ ٤٣٠هــ) ([٧]).

٢٠ــ مشكل إعراب القرآن للقيسيّ(تــ ٤٣٧هــ) ([٨]).

٢١ ــ إعراب القرآن للسرقسطيّ(تــ٤٥٥هــ) ([٩]).

٢٢ ــ إعراب القرآن لقوام السنة (تــ٥٣٥هــ) ([١٠]).

٢٣ ــ الملخص في إعراب القرآن (تــ٥٠٢هــ) ([١١]).

---

(١) ينظر: الفهرس الشامل:١/ ٦٢.

(٢) ينظر: الفهرس الشامل: ١/ ٦٤.

(٣) ينظر: نزهة الألباء:/٣٢١، ومعجم الأدباء:١/٤١١.

(٤) ينظر: معجم مصنفات القرآن الكريم:١/١٩٢.

(٥) ينظر: معجم الأدباء:٤/١٧٧٥، وبغية الوعاة:٢/١٦٣.

(٦) ينظر: طبقات المفسرين للداودي:١/٧٨, ومعجم مصنفات القرآن الكريم:١/١٨١.

(٧) ينظر:إنباه الرواة:٢/٢٢٠، وطبقات المفسرين للسيوطيّ:/٨٣.

(٨) حققه الدكتور/ حاتم الضامن وطبع في مجلدين، دار البشائر، دمشق ١٤٢٤ هــ ــ ٢٠٠٣م.

(٩) ينظر:الفهرس الشامل: ١/ ١٠٠.

(١٠) ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي:/٣٨، وطبقات المفسرين للداودي:١/١١٤.

(١١) ينظر: معجم الأدباء: ٦/٢٨٢٣.

٢٤ ــ استيعاب البيان في معرفة مشكل إعراب القرآن لأبي عبد الله المقريّ(تـ٥٠٩هـ) (١).

٢٥ ــ نكت الإعراب في غريب القرآن الكريم للزمخشريّ(تـ٥٣٨هـ) (٢).

(٢).

٢٦ ــ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباريّ(تـ٥٧٧هـ)(٣).

٢٧ ــ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبريّ(تـ ٦١٦هـ) (٤).

ولعل في التعويل على المصادر الأخرى، وكتاب سيبويه على الأخص مندوحة؛ إذ هو المرقاة لفهم كتاب الله تعالى، قال أبو حيان: «فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب؛ إذ هو المطلع على علم الإعراب ، والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والراد من نظائره ما طمس، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعوّل عليه، والمستند في حل المشكلات إليه»(٥).

---

(١) ينظر: معجم مصنفات القرآن الكريم:١/١٩٢.

(٢) حققه الدكتور/ محمد أبو الفتوح، دار المعارف، مصر١٩٨٥م.

(٣) حققه الدكتور/ طه عبد الحميد طه، وراجعه مصطفى السقا، طبع في الهيئة العامة العامة للكتاب١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠م .

(٤) حققه الشيخ/ علي محمد البجاوي، طبع في دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

(٥) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي:١/ ١١ .

- **ومن صور اعتماده على نص الكتاب**:

ـ القول في اختصاص (هل) بالفعل:

الذي يدل على اختصاص (هل) بالفعل أنها بمعنى (قد)، يدل على ذلك نص سيبويه، يقول الإسفراييني: « يتّجه أن يُعلّل اختصاصها بالفعل بأنها بمعنى (قد)، نص على ذلك سيبويه(١)؛ ويدل عليه دخول (الهمزة) عليها في قوله:

أهَلْ رَأونَا بسَفحِ القاعِ ذي الأكمِ(٢)»(٣).

ـ القول في أنَّ (اللام) وحدها للتعريف:

يقول الإسفراييني:«ذهب سيبويه إلى أن (اللام) وحدها للتعريف، والهمزة همزة الوصل(٤)؛ اجتلبت للابتداء بها؛ لأن (اللام) ساكن، والابتداء بالساكن محال»(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب :٣/ ١٨٩ .

(٢) عجز بيت من (البسيط) ، لزيد الخيل (رضي الله عنه) ، وصدره : سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدّتنا .

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٨/ ١٥٢ ، وخزانة الأدب :١١/ ٢٦١ ، ومغني اللبيب: ٢/ ٣٥٢ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ٧٧.

(٤) ينظر: الكتاب:٤/ ١٤٧.

(٥) فاتحة الإعراب:١/١٢١.

ـ إضافة (ذو) إلى أسماء الأجناس:

يقول الإسفراييني:« (ذو) فإنها لا تضاف إلا إلى الأسماء الأجناس، نحو: (رجلٌ ذُو مالٍ)، هكذا نص سيبويه(١)»(٢).

- **ومن المصادر التي اعتمد عليها أيضا:**
- **المقتصد:**

أكثر الإسفراييني من النقل منه والتعويل عليه، وعلى كل فقد كان اهتمام الإسفراييني بالشيخ عبدالقاهر كبيرا في هذا الكتاب، ومن مسائل ذلك:

ـ القول في أنَّ (هذان) صيغة مقتضبة للتثنية:

يقول الإسفراييني: «الشيخ عبد القاهر على أنَّ (هذان) صيغة مقتضبة للتثنية، وليس على حد (مسلم، ومسلمان)؛ إذ هو غير مستحق للإعراب، وقوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(٣) يقوي مذهبه؛ إذ لو كان معربا لوجب أن تقلب الألف ياء في حالة النصب»(٤).

قال الشيخ عبد القاهر موضحا مذهبه: «أما (هذان) فإن (النون) فيه ليس بمنزلة النون في (رجلان)، وإنما هو صيغة مرتجلة للتثنية، كما أن (هؤلاء) صيغة موضوعة للجمع» (٥).

---

(١) ينظر: الكتاب :٣/ ٤١٢ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/١٧٥ .

(٣) سورة طه، من الآية:/٦٣ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٦.

(٥) المقتصد:١/١٩١.

ــ الفرق بين (إلا) في الوصفية، وبينها في الاستثناء، وأنها إذا كانت بمعنى (غير) يكون ما بعدها تابعا لما قبلها في الإعراب(١).

ــ نسبته الاضطراب إلى الشيخ عبد القاهر في (عشيّة، وعتمة) من حيث المنع من الصرف وعدمه، يقول الإسفراييني: «الشيخ عبد القاهر قد اضطرب كلامه في (عشيّة، وعتَمة)(٢) فقال مرَّة : أما (عشيّة، وعتَمة) فإنّك إذا قصدت عشيَّةَ يومكِ، وعتَمة ليلتكِ قلت: (خرجت عشيَّةَ، وعتَمةَ) فلم تصرفهما، كـ(طلحة)، فإن أردت التنكير قلت: (عشيّةً من العشَايا)، وقال مرة أخرى: اعلم أنهم خصوا (غدوة، وبُكرة) بشيء لا يكون في نظائرهما، وهو أن وضعوهما علمين لجنس الوقت، كالأعلام التي توضع للأجناس، كـ(أسامة)، وما أشبه ذلك، تقول: (خرجتُ يوما من الأيام غُدْوَةَ) غير منصرف، وذلك أنك أردت أن تقول: خرجت يوما في هذه الساعة في هذا الجزء المعلوم موضعه من الأيام، وكذا الحكم في (بُكرة)، تقول: (خرجتُ في يوم الجُمعةِ بكرةَ) فلا تصرف؛ لأنك أردت في هذه الساعة، ولا يكون هذا ــ أعني : الوضع على العلمية ــ في غيرهما، تقول: (خرجت اليومَ عشيَّةً، والبارحة عتَمةً) فتنون، وإذا قلت: (خرجت يومًا من الأيام عشيةً، وليلةً من الليالي عَتَمةً) كان أجدر بذلك، هذا هو المعوّلُ عليه»(٣).

- **مفتاح العلوم للسَّكاكيّ**:

عول الإسفراييني على هذا المصدر في مواطن متعددة من كتابه، من ذلك:

ــ ورود (أي) حرف عطف:

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/ ٥١٨ ، ٥١٩ .

وينظر: قول الإمام عبد القاهر في المقتصد:٢/٧١٢.

(٢) ينظر: المقتصد: ١/ ٦٣٦ ، ٦٣٧ .

(٣) فاتحة الإعراب:٢/ ٣٧١، ٣٧٢.

يقول الإسفراييني: «ذكر الإمام سراج الدين السَّكاكيّ ــ رحمه الله ــ أن أيْ ــ أيضا ــ من حروف العطف(١)، تقول: (جاءني رجلُ أيْ زيدٌ)،و(رأيت رجلا أيْ زيدا)،و(مررت برجل أيْ زيدٍ) »(٢).

ــ جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

امتزاج المضاف بالمضاف إليه، وفرط اشتباكه به أمر من الأهمية بمكان؛ ومما يدل على ذلك امتناع وقوع الفاصلة بينهما.

وأما ما ورد من قوله تعالى:﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(٣)، و﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾(٤) فهي محمولة عند السّكاكيّ على حذف المضاف إليه من الأوّل، وإضمار المضاف مع الثاني، يقول الإسفراييني نقلا عن المفتاح: «نحو قراءة من قرأ:(قتلُ أولادَهم شركائِهم)(٥)، و(مخلفَ وعدَه رسلِه)(٦)، قال السَّكاكيّ(٧) ــ رحمه الله ــ نحو هذه الأشياء؛ لاستنادها إلى الثقات، وكثرة نظائرها من الأشعار، ومن أرادها

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم:/ ١٨٧، وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم أبو جعفر بن صابر من أهل المغرب

ينظر: جواهر الأدب:/ ٢١٩ ، والجنى الداني:/ ٢٣٤ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٤٢٣ .

(٣) سورة الأنعام، من الآية:/ ١٣٧.

(٤) سورة إبراهيم، من الآية :/ ٤٧ .

(٥) هي قراءة الإمام ابن عامر.

ينظر: السبعة في القراءات:/ ٢٧٠ ، وحجة القراءات :٢٧٣ ، والنشر: ٢/ ٢٦٣ .

(٦) نسبها الإمام ابن عطية لفرقة.

ينظر: المحرر الوجيز:/ ١٠٦٢ .

(٧) ينظر: مفتاح العلوم:/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

فعليه بخصائص الإمام ابن جني(١) ــ رحمه الله ــ محمولة عندي على حذف المضاف إليه من الأوّل، وإضمار المضاف مع الثَّاني على نحو قراءة من قرأ(٢)﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾(٣) بالجر بإضمار المضاف على تقدير:(عَرضَ الآخرةِ)»(٤).

ــ القول باسمية (رُبَّ):

قال الإسفراييني: «قد اختار السَّكاكيّ ــ أيضا ــ هذا القول، وقال: الأظهر أنّها ليست من حروف الجر؛ لعدم لازم حرف الجر معها ، وهو (التعدية)، ولكونه في مقابلة (كَمْ) الخبرية»(٥).

وقد نص السَّكاكيّ على ذلك بقوله: «(رُبَّ) للتقليل، والأظهر فيه عندي ما ذهب إليه الأخفش من كونه اسما(٦)؛ لعدم لازم حرف الجر عنده وهو التعدية، ولكونه في مقابلة (كَمْ)»(٧).

- **الإيضاح للمُطَرِّزيّ:**

ومنه: انتصاب (تميميا، وقيسيا) في المثل: (أتميميا مرة وقيسيا أخرى)(٨)

---

(١) ينظر: الخصائص:٢/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(٢) هي قراءة: ابن جَمّاز . ينظر: المحتسب:١/٢٨١ .

(٣) سورة الأنفال، من الآية :/ ٦٧ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/١٧٠، ١٧١.

(٥) فاتحة الإعراب:١/ ١١١.

(٦) وهو مذهب الكوفيين.

ينظر: جواهر الأدب:/٣٦٥ ، والجنى الداني:/ ٤٣٩ ، ومغني اللبيب:١/١٣٤

(٧) مفتاح العلوم:/١٥٩ .

(٨) ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم:١/ ٣٢٥ .

على وصف المصدر([1]).

- **حواشي الزمخشريّ**:

ومن ذلك: أن المقدر مكان الضمير في نحو: (عبدالله أظنه صادقا) مصدر معرفة؛ لأمرين:

الأول: أن المصدر إذا كان نكرة فهو توكيد للفعل ، ولا كذلك إذا كان معرفة، وههنا لا يجوز توكيد هذا الفعل.

الثاني: أن الضمير معرفة البتة، وإن عاد إلى نكرة؛ لأنه إشارة إليه، ومجراه مجرى لام التعريف، فإنه إذا دخل على نكرة يحدث فيه معنى الإشارة والتعيين، فلما كان معرفة فتفسيره بالمعرفة لا غير، هكذا ذكره فخر خوارزم([2]).

- **معاني القرآن للنحاس**:

ومنه: أنَّ تعلق الباء في﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾([3]) بمحذوف، وذلك المحذوف خبر المبتدأ ، يقول الإسفراييني: «حكى أبو جعفر النحاس في (معانيه) عن البصريين أن تقديره: أول ما أبدأ باسم الله([4]) ، ولا يجوز أن تتعلق (الباء) في هذا الوجه بـ (أبدأ)؛ لأنه في صلة (ما) ، وما تعلق بالموصول لا يجوز أن يكون خبرا، فتكون (الباء) متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف خبر المبتدأ، على ما ذكر»([5]).

---

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٣٤٨.

(٢) فاتحة الإعراب:١/٢١٧.

(٣) سورة الفاتحة ، من الآية:/ ١ .

(٤) ينظر: معاني القرآن للنحاس:١/ ٥٠ .

(٥) فاتحة الإعراب:١/١٥٩.

• المطلب التاسع: الأصول النحوية في الكتاب:

تنوعت الأصول النحوية في الكتاب فشملت عدة أمور هي:

▪ أولا: السماع:

وهو: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل: كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»(١). ــ وعلى هذا فمحاور الحديث عن السماع يتناول:

القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظما ونثرا .

▪ القرآن الكريم:

هو محور الدراسة، وذروة الكلام العربي، وأعلى مصادر الاستشهاد، واستشهاد الإسفراييني بالآيات القرآنية في صواب ما يرى صوابه، وصحة ما يرى صحته، وقوة ما يرى قوته أمر لا يحتاج إلى بيان أو توضيح وذلك في جميع أبواب الكتاب، وفصوله، ومباحثه، وقلما تخلو مسألة من المسائل إلا وفيها استناد إلى آية قرآنية كريمة، واعتماد على كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن ذلك:

ــ الاستدلال على استعمال (ظل) بمعنى (صار) بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾(٢)، قال الإسفراييني: « نحو قوله تعالى: ﴿

---

(١) الاقتراح:/٤٨.

(٢) سورة النحل، من الآية:/ ٥٨ .

وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾، أي: صار؛ لأن البشارة كما تكون بالليل تكون بالنهار»(١).

وعلى إقامة المظهر مقام المضمر استدل بقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾(٢)، أي: ما هي (٣).

وعلى استعمال كلمة (بكرة) مصروفة؛ استدل(٤) بقوله تعالى:﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾(٥).

وعلى استعمال (هنالك) للزمان؛ استدل(٦) بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ﴾(٧)، وهكذا...

- **القراءات القرآنية**:

أكثر الإسفراييني من التعويل على القراءات القرآنية في مواطن كثيرة، ومن هذه المسائل:

ـ جعل (لا) بمعنى (غير):

يقول الإسفراييني «فيمن جعل (لا) بمعنى (غير) أيضا، فيكون بمعنى: (غير المغضوب عليهم، وغير الضالين) كما تقول: (جاءوني غيرَ زيدٍ، وغيرَ عمروٍ)؛

---

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٢٦٥.

(٢) سورة القارعة، الآيات :/١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/٢٥٣.

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٣٧٠ .

(٥) سورة مريم، من الآية :/ ٦٢ .

(٦) فاتحة الإعراب:٢/٣٨٦.

(٧) سورة آل عمران ، من الآية :/ ٣٨ .

ويدل عليه قراءة عمر(١) ــ رضي الله عنه ــ (وغير الضالين)» (٢).

ــ الحرف قد يدخله الحذف؛ لكثرة الاستعمال:

وذلك ردا على الكوفيين القائلين بفعلية (حاشا)؛ لأن الحذف يلحقها بخلاف الحرف، قال الإسفراييني: « قولهم: الحرف لا يدخله الحذف فلا نسلم؛ لأنهم قالوا في (ربَّ): (رُب) بالتخفيف، وقد قريء به(٣)» (٤).

ــ المستثنى من كلام غير موجب، نحو: (ما جاءني أحد إلا زيدا) يجوز فيه النصب والبدل

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾(٥) على البدل، وقد قريء: ﴿إلا قليلا﴾ على الاستثناء(٦)، ويحتمل أن يكون صفة مصدر محذوف، والفصيح هو البدل عن الإسفراييني وقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾(٧)، فقد قريء مرفوعا ومنصوبا(٨)، أما الرفع فعلى البدل، وأما النصب فعلى وجهين:

---

(١) ينظر: الكشاف:١/ ٧٣ ، والدر المصون:١/ ٧٤ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥١٦، ٥١٧.

(٣) قرأ نافع وعاصم بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد .

ينظر: حجة القراءات:/٣٨٠ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٥١١.

(٥) سورة النساء ، من الآية: /٦٦ .

(٦) قرأ ابن عامر وحده بالنصب، والباقون بالرفع.

ينظر:الكشف عن وجوه القراءات:١/ ٣٩٢، وحجة القراءات:/٢٠٦، والنشر:٢/٢٥٠.

(٧) سورة هود، من الآية:/ ٨١ .

(٨) الرفع لأبي عمرو وابن كثير، والنصب للباقين .

=

أحدهما: أن يكون مستثنى من﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، وهو الأوجه.

الثاني: أن يكون من ﴿لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾(١).

ــ نصب الفعل بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلى)، أو (حتى)، أو (إلا)، وإن لم تكن في معناها فلا يجوز في الذي بعدها إلا الرفع، وقرئ قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾(٢)، أو يسلموا، والنصب بإضمار (أن) (٣)، والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلون، أو على الابتداء على أو هم يسلمون(٤).

وهَذَا الَّذِي ذهب إِلَيْهِ الإسفراييني يختلف عن مذهب بعض النُّحاة القُدَامَى الَّذِين عابوا عَلَى بعض القراءات الْقُرْآنِيَّة. يقول السُّيوطي: « كَانَ قومٌ من النُّحاة المُتَقدِّمِينَ يعيبون عَلَى عَاصم ، وحَمْزة ، وابن عَامر قراءات بعيدة فِي العربيَّة، وينسبونهم إِلَى اللَّحْنِ وهم مُخْطِئون فِي ذَلِكَ، فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصَّحيحة الَّتِي لا مَطْعَنَ فِيهَا»(٥).

وهو فِي ذَلِكَ موافق لسِيبَوَيْهِ؛ إِذْ قَال: «أنَّ القراءة لاتخالف؛ لأَنَّ القراءةَ السُّنَّةُ» (٦)، والفَرَّاء بقوله: «الكِتَابُ أَعْرَبُ، وَأَقْوَى فِي الحُجَةِ من الشِّعْرِ»(٧)،

=

ينظر: السبعة في القراءات:/٣٣٨، والإتحاف:/ ٣٢٥ .

(١) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/٥٠٦، ٥٠٧.

(٢) سورة الفتح، من الآية:/ ١٦.

(٣) لسيدنا أبي بن كعب، وسيدنا عبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما).

ينظر: مختصر في شواذ القرآن:/١٤٣.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٤٩، ٥٠ .

(٥) الاقتراح:/ ٣٦ .

(٦) الكِتَاب: ١/ ١٤٨ .

(٧) مَعَاني القرآن للفرَّاء : ١/ ١٤ .

وابن خَالَوَيْهِ(١).

- **الأحاديث النبوية**:

الشيخ الإسفراييني وضع الحديث النبوي الشريف الموضع اللائق به من حيث صحة الاستشهاد به، والاعتماد عليه في إقامة القواعد، ووضع الضوابط ومن ذلك:

ـ يذكر الإسفراييني أن من بين المنصوبات المنصوب على الاختصاص؛ إذ يقول: «قوله عليه السلام: {إنّا مَعْشَرَ الأنبيَاءِ}(٢) نصبا على الاختصاص»(٣).

ـ ومن استدلاله بالمنصوب الاختصاص أيضا، قول الإسفراييني: «قال عليه السلام: {سَلْمَانُ مِنّا أهْلَ البَيْتِ} (٤)، أي: أعني أهل البيت»(٥).

ـ جعل اليمن اللام (ميما)، يقول الإسفراييني: «أهل اليمن يجعلون اللام ميما، ويروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: {لَيْسَ من امْبَرِّ امْصيَامُ في امْسَفَر} (٦)»(٧).

ـ من الأوجه الإعرابية الجائزة في ارتفاع المخصوص في نحو: (نعم الرجل زيد) ارتفاعه على أنه مبتدأ، وخبره ما تقدمه من الجملة، والأصل: (زيد

(١) ينظر: المُزْهِر:١/ ٢١٣ .
(٢) ينظر: مسند الإمام أحمد :٢/ ٤٦٣ .
(٣) فاتحة الإعراب:١/٢٨١.
(٤) ينظر: المستدرك على الصحيحين:٣/ ٦٩١ .
(٥) فاتحة الإعراب:٢/٤٨٨.
(٦) مسند الإمام أحمد:٥/ ٤٣٤ .
(٧) فاتحة الإعراب:١/١٢١، ١٢٢.

نعم الرجل)، ولا بد من ضمير عائد إلى (زيد)؛ وإنما خلا منه لاشتمال (الرجل) عليه وعلى غيره.

والدليل على صواب ذلك ما ورد في الحديث: {نِعْمَ الإدَامُ الخَلُّ}(١)، يقول الإسفراييني: «ساغ خُلوه عن الضمير العائد إليه؛ لاشتمال (الرجل) على (زيد) وغيره من الأشخاص المندرجة تحت مفهوم (الرجل)؛ إذ هو دال على الحقيقة النوعية، وكذلك قوله عليه السلام: {نِعْمَ الإدَامُ الخَلُّ}؛ إذ (الإدام) يشتمل على الخل وغيره من الألوان التي يؤدم بها؛ إذ هو دال على الصّنف»(٢).

- **أقوال العرب نظما ونثرا**:

عول الإسفراييني على كثير من كلام العرب نظما، ونثرا.

- **أما النظم فمن صوره**:

ـ الاستشهاد بالشعر مع التعيين لاسم الشاعر:

ومن ذلك: أنَّ البدل في حكم تكرير العامل، بخلاف عطف البيان، يقول الإسفراييني: « البدل في حكم تكرير العامل، بخلاف عطف البيان، وإن شئت أن يتضح لك هذا الفرق، فاستأنس بقول المرّار:

أنَا ابْنُ التاركِ البكريّ بشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا(٣)» (٤).

---

(١) ينظر:الفائق في غريب الحديث:١/ ٢٩ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/٢٥٢، ٢٥٣.

(٣) بيت من (الوافر).

ينظر: الكتاب:١/ ١٨٢، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٣٩٩ ، وشرح ابن طولون:٢/ ٧٦، وخزانة الأدب:٤/ ٢٨٤ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٠.

ـ الاستشهاد بالشعر من غير تعيين لاسم الشاعر:

ومن ذلك: إعمال حرف الجزم مع الحذف؛ استشهادا بقول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ؛ فَإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَان (١)

يقول الإسفراييني: «جاء إعمال حرف الجزم مع الحذف، قال الشاعر:

فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُ؛ فَإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

أراد ولأَدْعُ» (٢).

ـ الاستشهاد بشطر البيت صدرا أو عجزا:

ومن ذلك: استدلاله على ابتدائية (حتّى) بقول امريء القيس(٣):

..... وحتّى الجيَادُ مَا يُقَدْنَ بأرْسَانِ(٤).

ـ استشهاده بأشعار المحدثين:

ومن ذلك: ما أورده في مجيء الحال من صاحبها المجرور؛ إذ قال مستدلا بقول عبد الصمد بن بابك، والأبيوردي: «قد وجد هذا كثيرا في أشعار المحدثين، منه قول عبد الصم بن بابك

---

(١) بيت من (الوافر)، وقد اختلف في قائله؛ فقيل: للأعشى، وقيل: للحطيئة ، وقيل: للفرزدق، وقيل: لدثار بن شيبان النمري.

ينظر:الكتاب:٣/ ٤٥ ، والإنصاف:٢/٥٣١ ، ومغني اللبيب:٢/ ٣٩٧ ، وشرح ابن طولون:٢/ ٢١٨ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٢٧.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب:١/١٠٣.

(٤) عجز بيت من (الطويل) ، وصدره: مطوتُ بهم حتّى تكلَّ مطيُّهُم

ينظر: ديوان امريء القيس:/ ٩٣، والكتاب :٣/ ٢٧، والتبصرة والتذكرة:١/ ٤٢٠ ، والمحصول:٢/ ٧١٨.

ثم اتّقَتْهُ من الحَبَابَ بِلامَةٍ

إذ الظرف ــ أعني (من الحَبَابَ) ــ لا يمكن أن يوجه إلا على الحال من المجرور المتأخر عنه، وكذلك قول الأبيوردي:

بوُدِّي أني أستطيعُ فَيُتَّقَى لظَى حَرَّهَا منْ أضْلُعِي بمَقيلِ(١)

ومثل هذا في كلامهم أكثر من أن يحصى»(٢) .

- **مفهوم الضرورة الشعرية عنده:**

يفهم من حكم الإسفراييني على أنَّ تنوين العلم الموصوف بـــ (ابن) ضرورة بقوله: «جوزوا في ضرورة الشعر التنوين فيما وقع بين علمين ــ أيضا ؛ وذلك لأن الشاعر له أن يستعمل القياس المهجور، كصرف ما ينصرف، وقصر الممدود ونحوهما»(٣).

وأن العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ضرورة؛ بقوله: «أما ما أنشدوا من قوله: ... إذْ أقبلَت وُزهْرٌ...(٤)

---

(١) بيت من (الطويل).

ينظر: الديوان :٢/ ٢٠٧ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٣٤٧.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٢٨٠.

(٤) جزء بيت من (الخفيف)، وتمامه:

قُلتُ إذْ أقبلَت وُزهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رملا

ينظر: الديوان :/ ٣٠٥ ، والكتاب :٢/ ٣٧٩ ، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٢٤٥ ، والنجم الثاقب:١/ ٥٦٩

فمن الشواذ التي لا يؤخذ بها ولا يعرج عليها، على أنّا نقول: إنما جاء ههنا؛ لضرورة الشعر، فلا حجة لكم فيه» (١)، وغير ذلك مما دونه في فاتحة الإعراب .

وعليه فمعرفة الشيخ الإسفراييني بالضرورة الشعرية ووقوفه على الضرائر أمر لا يحتاج إلى بيان، ولكن الذي يحتاج إلى توضيح في نظري هو تحديد مفهوم الضرورة عنده.

بيد أن القارئ قوله:« ما كان للمتّصل مندوحة في الكلام لا يُصارُ إلى المنفصل، وإنما يُصار إليه عند تعذّر الاتّصال، وذلك إذا كان متقدّما على الفعل، أو فُصِل بينه وبين الفعل، فلا تقول: (ضربتُ إيّاك)، لأنك تقدر أن تقول: (ضربتُك)، ولكن تقول: (إيّاك ضربتُ)؛ لتعذر الاتصال، وكذلك (ما ضربتُ إلا إياك)، ونحو قوله: ...

حتى بَلَغتْ إيّاكَا (٢)،

وقوله:

إلاكِ دَيّارُ(٣)

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤١٢.

(٢) جزء بيت من (الرجز)، لحميد الأرقط ، وتمامه: إليكَ حتى بَلَغتْ إيّاكَا .
ينظر: الكتاب :٢/ ٣٦٢، والفوائد والقواعد:/٤٢١ ، والإنصاف:٢/٦٩٩.

(٣) جزء بيت من البسيط، وتمامه :
وَمَا نُبَالِي إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا أنْ لا يُجَاوِرَنَا إلاكِ دَيّارُ
ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٠١ ، وارتشاف الضرب :٢/ ٩٣٣ ، ومغني اللبيب:٢/ ٤٤١.

من الشواذ»([1]) .

يعني أن مفهوم الضرورة الشعرية عنده هو: ما ليس للشاعر عنه مندوحة وأن معني الضرورة هو: الإلجاء إلى الشيء، وهو المفهوم من موقف ابن مالك كما لا يخفى، قال السيوطي: «لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأنَّ قائله متمكن من أن يقول: (كذا)، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم: هو الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنهم لا يلجون إلى ذلك؛ إذ يمكن أن يقولوا: كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها»([2]).

- **أما أقوال العرب نثرا فعلى نوعين**:
  - **النوع الأول**: **الأمثال**، **ومنه**:

ــ استدلاله على حذف الصلة بأثرها بقولهم([3]): (جاءت بعد اللَّتَيَا وَالّتي)([4]).

ــ استدلاله على إضمار (كان) بقولهم ([5]): (الناسُ مَجزيُّون بأعْمَالهم، إنْ خيرا فخيرٌ، وإنْ شرا فشرٌ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ، إنْ سيفا فسيفٌ، وإنْ خنجرا فخنجرٌ)([6]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ٢/٣٩٠، ٣٩١ .

(٢) الأشباه والنظائر: ١/٢٦٨.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢/٤٦٤.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال: ١/ ١٥٩.

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب: ١/٢٦٢.

(٦) ينظر: مجمع الأمثال: ٣/ ٣٨٧.

- **النوع الثاني: الأقوال:**

ومنه:

ــ استشهاده على أن البناء يعرض في مواضع، منها: المركبات بقولهم: (جاري بَيْتَ بَيْتَ)، و(وقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ)، والأصل (بيتٌ لبيتٍ)، و(وقعوا في حيصٍ وبيصٍ)، والأول منهما بني؛ لتنزله منزلة شق الكلمة، وأما الثاني؛ فلتضمنه معنى الحرف(١).

ــ ذكره الأوجه المختلفة في بعض الأقوال:

من ذلك ما أورده في نحو: (أكلتُ السّمكةَ حتّى رَأسها)، يقول الإسفراييني: «يجوز في (أكلتُ السّمكةَ حتّى رَأسها) الأوجه الثلاثة:

الجر على أن يكونَ (حتّى) جارة، والنصب على أن تكونَ عاطفة، والرفع على أن تكونَ ابتدائية والخبر محذوف، والمعنى: حتى رأسُها مأكولٌ»(٢).

- **ثانيا: القياس:**

قال أبو البركات الأنباري معرفا القياس: «هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم» (٣) .

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/٥٦٥.

(٢) فاتحة الإعراب:١/١٠٣.

(٣) لمع الأدلة:/٩٣.

ولقد عول عليها الإسفراييني في عدد لا بأس به من المسائل، واتخذ منه دليلا لقبول ما يقبل ورد ما يرد، منبها على ما يتعلق بالقياس من أحكام؛ الأمر الذي يبين معرفته به، وحسن استيعابه له ومن ذلك:

ــ أنه ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بد من المغايرة في بعض الأحكام، ومنه: أنهم أعملوا (ما) عمل (ليس) مع أن تقديم خبر ليس على اسمها جائز بإجماع، ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها(١).

ــ ما يشترط في المقيس عليه:

النادر والشاذ لا يصلحان أن يجعلا أصلا يقاس عليهما، من ذلك أن جواز نحو: (لا خاتمي من فضة) لو قيل بجوازه فيه إشكال من جهة أن المقيس عليه فيه ما فيه من الندرة والشذوذ، يقول الإسفراييني: «قلنا: القياس أنه يجوز لو ساعده الاستعمال، ويمكن أن يقال: إن مثل هذا لا يجوز؛ لأنا قد ذكرنا أن قولهم: (لا أبالك)، و(لا غلامي لك) قد يشم منه رائحة الشذوذ، ويقطر منه ماء الندرة ، فلا يصلح أن يجعل أصلا يقاس عليه»(٢).

ــ من أنواع القياس:

أ ــ قياس المطرد، ومن مسائله: التعدية بحرف الجر، يقول الإسفراييني بعد أن ذكر أسباب التعدية، ألا وهي: التعدية بالهمزة، والتعدية بالتثقيل، والتعدية بحرف الجر: «اعلم أنَّ التَّعدية بحرف الجر قياس مطرد بالإجماع»(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٢٧٣.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٤٥.

(٣) فاتحة الإعراب:٢/٤٣٧.

ب ــ القياس المهجور:

للشاعر أن يستعمل القياس المهجور، ومنه: صرف لا ينصرف، وقصر الممدود، وتنوين (ابن) فيما وقع بين علمين من نحو: (هذا زيد بن عمرو)(١).

ــ ترك القياس لضرب من الاستحسان:

من ذلك: إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال مع أنَّ القياس يقتضي عدم الإضافة؛ لدلالة الفعل على الزمان والزمان بعض الفعل، يقول الإسفراييني: «أسماء الزمان فإنها تضاف إلى الفعل، خُصّت بذلك من بين سائر الأسماء، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾(٢)، و(جئتكَ إذْ جاءَ زيدٌ)؛ وإنما أُجيز إضافتها إلى الأفعال، والقياس ألا تجوز الإضافة إليها؛ لأن الفعل يدل على الزمان والمصدر، فالزمان ــ إذا ــ بعض الفعل، فتركوا القياس، واستحسنوا إضافته إلى الفعل؛ لأن إضافة بعض الشيء إلى الشيء جائزة »(٣).

ــ تحديد الأصل من الفرع؛ اعتمادا على القياس:

ومنه: أن التأنيث فرع التذكير؛ بدليل الزيادة على التأنيث(٤) .

ــ وقوع خلاف بين العلماء في الاحتجاج بالقياس:

من ذلك: أنَّ العدل عن العدد محصور عند بعضهم في: (ثلاث، ورباع)، وعند الأخفش إلى رباع وإلى عُشار(٥)، يقول الإسفراييني: «معدول عن عدد، نحو: (ثُلاثَ، ورُباعَ) عدلا عن ثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وهكذا خماس،

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٢٨٠.

(٢) سورة المائدة،من الآية:/ ١١٩.

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ١٧٧.

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب:١/ ١٨٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/ ٨٧٤ .

وسداس إلى عُشار عند الأخفش، وأما عند بعضهم فلا يتجاوز (رباع)، ولا يجري فيه القياس»(١).

ـ القياس على الفعل:

من ذلك: أن اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لم يكن في حاجة إلى إبراز فاعله، وإذا جرى على غير من هو له احتجت إلى إبراز فاعله؛ حطا لرتبته عن رتبة الفعل هذا مذهب البصريين، والذي يراه الكوفيون أن لا يجب إبراز الضمير(٢)، وإن جرى على غير من هو له مستدلا لهم بالقياس على الفعل، وأن مما يقوي قياسهم قول الشاعر:

وإنَّ امْرَأ أسْرَى إليكِ ودُونَه من الأرضِ مَوْماةٌ وبيداء سمْلَقُ

لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَستَجِيبِي دُعَاءَهُ وأنْ تَعلَمِي أن المعانَ مُوَفقُ(٣)

فترك إبراز الضمير، ولو أبرز لقال: (لمحقوقة أنتِ)(٤).

ـ رده بعض الأقيسة:

من ذلك: رد قياس التمييز على الحال في جواز تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا صريحا ولم يجز فيما إذا كان معنى فعل، فيصح:

---

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٢٠٢.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/ ٥٧ ، وائتلاف النصرة:/ ٣٢ .

(٣) بيتان من(الطويل)، للأعشى .

ينظر: الديوان :/ ٢٢٣ ، والإنصاف:١/ ٥٨ ، وائتلاف النصرة:/ ٣٢ .

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب:١/٧٢، ٧٣.

(نفسًا طاب زيدٌ)، ولا يصح: (خلا راقودٌ) وذلك فيما رواه المبرد عن المازني([1])؛ وذلك لأن التمييز فاعل في المعنى([2]).

- **ثالثا: الإجماع**:

الإجماع كما يرى ابن جني يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص؛ إذ قال: «باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟ اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه؛ وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ»([3]).

وفي ضوء هذه الضوابط التي وضعها الإمام ابن جني كانت مسائل الإجماع في (فاتحة الكتاب)، ومن ذلك:

ـ العامل في المفعول به على مذهب أصحابه هو الفعل وحده؛ للإجماع على أن التأثير للفعل، أما الفاعل فلا تأثير له([4]).

ـ المتصف بالإعراب والبناء هو المفرد وليس الجملة؛ بدليل الإجماع على أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل، والبناء لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة، وحينئذ بدت السماء نقية أن الإعراب والبناء محلهما الكلمات

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦ .

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/٣٦١ ، ٣٦٢.

(٣) الخصائص:١/ ١٩٠ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٣٩٩.

المفردة، والجملة ليست في شيء من الإعراب والبناء، خلافا لما ذهب إليه السَّكاكيّ من أنَّ البناء يدخل الجمل(١).

ـ أن (أيْ) إذا كانت موصولة، وكان العائد إليها مذكورا فهي معربة بالإجماع، ومثال ذلك: (اضربْ أيّهُم هو في الدَّارِ)، بخلاف ما كان العائد محذوفا، فالبصريون على البناء، والكوفيون على الإعراب(٢).

ـ أجاز الكوفيون بناء (غير) على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيف إلى متمكّن أم إلى غير متمكّن(٣)؛ وذلك لأن الاسم (غير) أقيم مقام الحرف (إلا)، والأسماء إذا أقيمت مقام الحروف وجب أن تبنى، ولا علاقة له باختلاف المضاف إليه إعرابا وبناء.

والذي عليه الإسفراييني أنَّ هذا خلاف الإجماع؛ لأنَّ هذه القول يترتب عليه فتح (مثل) في قولهم: (زيدٌ مثلَ عمرو)، والإجماع على خلاف ذلك(٤).

- **رابعا: استصحاب الحال:**

عرفه ابن الأنباري بقوله: «اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به: استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٩٣، ١٩٤.

وينظر: رأي الإمام السكَّاكيّ في مفتاح العلوم:/ ١٣٤ .

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢/٤٨١ ـ ٤٨٣.

وينظر: رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف: ٢/ ٧٠٩ ، ٧١٠، وائتلاف النصرة:/٦٧ .

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٨٧ ، والتبيين :/ ٤١٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٨٠ .

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢/ ٥٣٤، ٥٣٥ .

الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو: شبه الحرف، أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو(الذي)، وتضمن معنى الحرف في نحو: (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو: (يذهب، ويكتب، ويركب)»(١).

- **ومنه في فاتحة الكتاب**:

ـ أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الموصولات؛ لأنَّ الأصل فيها أن تكون دالة على الإشارة، والموصولات ليست في معناها، فينبغي ألا تحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، فمن ادعى وراء ذلك فعليه الدليل وهو مذهب أهل البصرة، وهذا على خلاف ما عليه أهل الكوفة(٢)؛ إذ يرون أنَّ أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة؛ لأنَّه جاء في كتابه تعالى وكلامهم، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾(٣)، التقدير: أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وعلى هذا لا يجوز: (هذا ذاك زيد)، أي: الذي قال، وقال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ ﴾(٤)، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾(٥)، أي: ما التي؟(٦).

---

(١) لمع الأدلة:/١٤١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٧١٧/٢ ، وائتلاف النصرة:/ ٦٧ .

(٣) سورة البقرة، من الآية:/ ٨٥ .

(٤) سورة النساء، من الآية :/ ١٠٩ .

(٥) سورة طه، الآية :/ ١٧ .

(٦) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/ ٤٨٦، ٤٨٧.

ــ أنَّ (لا) النافية التي بمعنى (ليس) لا تعمل في المعرفة، بخلاف (ما) فإنها تعمل في النكرة والمعرفة، يقول الإسفراييني: «(لا) لا تعمل إلا في النكرة؛ لانحطاطها عن رتبة (ما)، ولأنها في الأصل لنفي الجنس، وههنا وإن كانت بمعنى (ليس) إلا أنهم راعوا أصلها، فلم يعملوها إلا في النكرة»(١).

• المطلب العاشر: المسائل الخلافية في الكتاب:

شغلت مسائل الخلاف التي رصدها الإسفراييني حيزا كبيرا في كتابه (إعراب الفاتحة)، فالدكتور/ عفيف عبد الرحمن يقول: « تضمن الكتاب كثيرا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهو متأثر في ذلك بكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الذي يتقدم عليه زمنيا»(٢).

والدكتور/ محسن العميري يقول: «المؤلف ــ رحمه الله ــ قد لخص ما في الإنصاف دون إشارة إلى ذلك، وقد أضفت بعض الكلمات من الإنصاف للتوضيح، وللتصحيح أحيانا»(٣).

ويقول أيضا: «أباح المؤلف لنفسه أن ينقل عنه دون عزو، رحم الله الجميع»(٤)، وقال أيضا: «المؤلف كعادته يلخص ما جاء فيه»(٥).

وقد كان الدكتور العميري يعتمد على الإنصاف في استقامة نص المؤلف وتصويبه وتصحيحه، نص على ذلك بقوله:«في النسخ كلها (بلدكم) والمثبت من

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٥٢.

(٢) مقدمة التحقيق:/ س.

(٣) فاتحة الإعراب: ٢/٤١٠.

(٤) فاتحة الإعراب: ٢/٤١٣.

(٥) فاتحة الإعراب: ٢/٤٨٤.

الإنصاف، وكذا فعل المحقق السابق» (١) ، يقصد الدكتور/عفيف، وقال الدكتور العميري أيضا: «في النسخ كلها (اعملوه)، والمثبت من الإنصاف، فالنص منقول منه ومختصر»(٢).

والحق أن كثرة المسائل الخلافية في الكتاب أمر بين وظاهرة واضحة وتأثره في الوقت نفسه بأبي البركات لا يحتاج إلى برهان.

وقد تنوعت المسائل الخلافية لدى الإسفراييني، فجاءت على هذا النحو:

- **مسائل لم يشر فيها إلى خلاف، والواقع ينافيه**:

ومن ذلك: تقسيمه المفاعيل إلى خمسة أنواع وهي: المفعول به، المفعول معه، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول المطلق.يقول الإسفراييني: «أما المنصوب فعلى ضربين ــ أيضا ــ أصل، وملحق به، فالأصل هو المفعول وهو خمسة: المفعول المطلق، ولقد ألقينا إليك زمامه عند قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(٣) فيمن قرأ بالنصب، والمفعول به، وقد بَيّنا بعض أحكامه عند قوله:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٤)، وبعضه عند قوله: ﴿اهْدِنَا﴾(٥)، والمفعول معه، وقد شمَمْتَ شيئا من روائحه في (الاستعاذة) عند نواصب الأفعال، والمفعول له، وقد نبهنا عليه عند ذكر المصدر، والمفعول فيه، وقد أرينـاك

---

(١) فاتحة الإعراب: ٣٨٢/٢.

(٢) فاتحة الإعراب: ٣٨٣/٢.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية:/ ٢ .

(٤) سورة الفاتحة، من الآية:/ ٥ .

(٥) سورة الفاتحة، من الآية:/ ٦ .

أحكامه بحيث لا تشكُّ في شيء منها عند قوله: (مَلَكَ يَوْمِ الدِّينِ) فيمن قرأ على لفظ الفعل(١)»(٢).

وقد أشار السيوطي إلى هذا الخلاف بقوله: «انقسام المفعول إلي: مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا، وإنما مشبه بالمفعول» (٣).

- **مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين**:

ومن ذلك: قوله في إعراب المضارع: «ذهب البصريون إلى أن إعرابه بسبب مضارعته الاسم من الوجوه التي سنذكرها(٤)؛ ولهذا سمي مضارعا وهو فرع على الاسم في الإعراب،وذهب الكوفيون إلى أنّه إنّما أعرب من حيث إنّه قد دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة(٥)» (٦).

---

(١) هي قراءة: الإمام أنس بن مالك (رضي الله عنه). ينظر: مختصر في شواذ القرآن:/٩ .

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/٥٨٣.

(٣) الهمع:٢/ ٦.

(٤) ينظر: الكتاب:١/١٣ ، والمغني لابن فلاح:١/ ١٤٧ ، وشرح الرضي:٤/ ١٧، وائتلاف النصرة:/ ١٢٧

(٥) ينظر: المغني لابن فلاح:١/ ١٤٩ ، وشرح الألفية لابن القواس:١/٣١٣ ، والنجم الثاقب :٢/ ٩٠٩ .

(٦) فاتحة الإعراب:١/٣٥.

- **مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين البصريين أنفسهم**:

ومن ذلك: حديثه عن العامل في الصفة؛إذ قال:« اختلفوا فيما يعمل في الصفة، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيها هو العامل في الموصوف، وهو قول أبي عثمان، وأبي حاتم، أبي العباس، وابن كيسان، والزّجاج، وعلي بن عيسى، وعلي بن سليمان، وهو مذهب سيبويه، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن العامل في الصفة كونها صفة، وأن الوصف يجري على ما قبله(١)، وليس معه لفظ عمل فيه؛ وإنما يعمل فيه كونه وصفا»(٢).

- **مسائل أشار فيها إلى الخلاف بين الكوفيين أنفسهم:**

ومن ذلك: العامل في المفعول به، يقول الإسفراييني: «فالكوفيون على أن العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا، وبعضهم على أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية أنك إذا قلت: (ظننت زيدا قائما) تنصب زيدا بالتاء، و(قائما) بالظن، وخلف الأحمر منهم على أن العامل في المفعول معنى المفعولية، وكذا في الفاعل(٣)؛ واحتجوا بأنه لا يكون مفعولا إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا، وهما ــ أعني: الفعل والفاعل ــ بمنزلة شيء واحد»(٤).

---

(١) ينظر: الكتاب:١/٤٢١، وأسرار العربية:١/ ٧٩، واللباب:١/ ٤٠٦، والمستوفي في النحو:٢/٤.

(٢) فاتحة الإعراب:١/٣٢٥.

(٣) ينظر: الإنصاف:١/ ٧٩ ، وائتلاف النصرة :/ ٣٤ ، وشرح شذور الذهب للجوجري:٢/ ٤٠٨ ، وشرح ابن طولون: ١/ ٣٤٩ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٣٩٧.

• المطلب الحادي عشر: اجتهاداته:

ــ ظهر اجتهاد الإسفراييني واضحا في عرضه للقضايا النحوية في (فاتحة الإعراب)؛ إذ استطاع أن يتناول جل الموضوعات والأبواب النحوية.

ــ كما ظهر اجتهاده بجلاء حينما رأى أن الإعراب ينبي على ثلاثة أركان هي: المعرَب، والمعرب والمقصود به العامل، ونفس الإعراب، وأنه تارة يكون بالحركات، وتارة يكون بالحروف، وتارة يكون ملفوظا، وتارة يكون مقدرا.

ــ اجتهاده في بعض المسائل، من ذلك: ذهابه إلى أن الصفة في (الشيطان الرجيم) يحتمل أن تكون للتوكيد؛ إذ قال: «تجيء لمجرد التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(١)، ومن هذا (أمسِ الدّابرُ)، ويحتمل أن يكون الشيطان الرجيم من هذا؛ لأن الشيطان لا يكون إلا رجيما»(٢).

• المطلب الثاني عشر: خصائص الكتاب:

لكتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) خصائص عدة، أذكر منها:

ــ التأصيل لعلم فريد، ألا وهو: (علم إعراب القرآن الكريم)؛ وذلك حينما جعل (فاتحة الكتاب) محور الإعراب منبها فيه على كثير من مبادئه، فقد وضع الحد، وبين الفائدة، وذكر الدواعي التي أدت إليه، والفرق بينه وبين غيره من العلوم، محددا الضوابط، ومبينا الأسس التي ينبغي مراعاتها.

ــ تعد طريقة التأليف التي سار عليها المؤلف طريقة جديدة فريدة، بعيدة عن الرتابة والسآمة التي اعتادها المؤلفون، وسلكها النحويون من قبل ومن

---

(١) سورة الحاقة، من الآية :/ ١٣ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١/١٢٩.

بعد؛ فقد اتخذ المؤلف من إعراب كلمات السورة الكريمة منطلقا إلى موضوعات نحوية لا يربطها إلا رابط واحد، وهو العلاقة الإعرابية بين الكلمات في الآية.

ـ حرصه على توصيل المعلومة لقارئه، ويظهر هذه جليا في اعتماد الإسفراييني على غير العربية؛ لإيضاح ما يود إيضاحه من ضوابط، وقواعد، وأمثلة، وعلل، ومن ذلك:

ـ قوله في تمييز المبتدأ عن الخبر:«إنما يتميز المبتدأ عن الخبر بانحياز الرابطة إليه، إذا ترجمت الكلام بغير العربية، نحو: (زيد برباي است)،أو تقول: (برباي زيد است)، فالرابطة، وهو قولنا: (است)، إلى أي اسم انحازت فهو الخبر، سواء كان مقدما أو مؤخرا، فهذا ضابط يسهل عليك تمييز الخبر عن المبتدأ إذا اشتبه عليك، فاعرفه»(١).

ـ استشهاده على ترخيم المنادى بقوله: (يا مح يجْنُبْ)، أي: يا محمود تحرك، يقول الإسفراييني: «من خصائص المنادى: الترخيم، وهو حذف من آخر الاسم على سبيل الاعتباط ، وله شرائط ، أن يكون الاسم علما، وغير مضاف، وزائدا على ثلاثة أحرف، ولا يكون مندوبا، ولا مستغاثا؛ وإنما اختص بالنداء؛ لأن النداء لا يكون إلا لأمر مهم للمنادى فهو بالترخيم يؤذن أن ذلك مما لا يقبل التوقف، حيث لم يتوقف رَيْثما يتمّ الاسم، بل حذف البعض منه تحريضا على التوجه نحو مراده، وحكي عن بعض المحترفة أن صاح إلى تلميذ له اسمه محمود بالفارسية: (يَا مَحْ يجُنْبْ)، فاستحسن منه أهل التمييز»(٢).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٢٣٢.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٢٩٧.

ـ عنايته المطلقة بالعامل سواء أكان هذا العامل عاملا لفظيا أم معنويا، وسواء أكان العامل اللفظي قياسيا أم سماعيا.

ـ أخذ الخلاف النحوي في كتاب (فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة) أكثر من حقه، وشغل حيزا كبيرا، ومساحة واسعة منه، سواء أكان الخلاف بين البصريين والكوفيين، أم بين أبناء المدرسة الواحدة، أم بين علماء معروفين مشهورين.

ـ للتعليل في الكتاب أثر واضح، فقلما تخلو مسألة من تعليل.

ـ استوعب الإسفراييني النحو كله إلا قليلا في (فاتحة الإعراب)، فقد بدأ بـ (أعوذ بالله) وانتهى بـ (آمين) وبانتهائه من (آمين) كان قد شرح النحو العربي من خلال إعراب كلمات هذه السورة.

ـ كشف العديد من الأسرار النحوية في السورة الكريمة، ووقف على دلائل إعجاز القرآن الكريم ووضح الحدود، وشرح المصطلحات، ونص على الفروق، وأفسح المجال للأدوات النحوية، والاعتراضات، والمناقشات، والمحاورات، والمناظرات، والموازنات، وأكمل في أثناء ذلك الناقص، وحل المشكل، وقيد المطلق.

ـ عني عناية كبيرة بالتقسيم، الأمر الذي يدل على تمكنه من بحثه، وإلمامه الشديد بموضوعه وأنَّ المادة العلمية المقدمة للقارئ الكريم واضحة المعالم، محددة الفكرة؛ لئلا يضل الفهم ويتيه الفكر.

ـ أدبه الجم، وتواضعه الشديد، وبره بوالده وجده، وجميع من نقل عنهم، وأخذ منهم، فلم يسفه لأحد قولا، أو يقلل شأنا، أو يضعف من عزيمة قارئه، بل يقدم المعلومة له في حوار هاديء ومشاركة فاعلة.

ــ تنوع المصادر، وغزارة الثقافة، وتعدد الأصول، وكثرة الشواهد، وإبداء اختياره، وأمانته العلمية، وعنايته بالرواية، وغير ذلك تعد من خصائص هــذا الكتاب، ومزاياه.

• المطلب الثالث عشر: التأثر والتأثير:

الإسفراييني شأنه شأن غيره من العلماء يتأثرون ويؤثرون، أما من جهــة تأثر الإسفراييني بغيره من العلماء فالقارئ لــ (فاتحة الإعراب) يرى أن تــأثر الإسفراييني بــ (المفصل) للإمام الزمخشري أمر لا يحتاج إلــى برهــان فــي العبارة، والاصطلاح، والشروط، والتمثيل، والتعليل ...

ففي باب (المفعول له) وهو باب يترجمه البصريون، ولا يترجمه الكوفيون، يقول الزمخشري:«هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب لمه؟ وذلــك قولــك: (فعلت كذا مخافة الشر، وإدخار فلان) و(ضربته تأديبا له)، و(قعدت عن الحرب جبنا)، و(فعلت ذلك أجل كذا)، وفي التنزيل ﴿حَذَرَ الْمَــوْتِ﴾(١)،وفيــه ثــلاث شرائط: أن يكون مصدرا، وفعلا لفاعــل الفعــل المعلــل، ومقارنــا لــه فــي الوجود»(٢) .

وقال الإسفراييني: «أما أصحابنا فقد سموا ذلك (مفعولا له)؛ لأنه علة إقدام الفعل واشترطوا في انتصابه ثلاث شرائط، أن يكون مصدرا، وفعلا لفاعل الفعل المعلَّل، ومقارنا له في الوجود»(٣).

فالشروط هي الشروط، والمصطلح (المفعول له) هو المصطلح، والعبــارة هي العبارة.

---

(١) سورة البقرة ، من الآية: /١٩.

(٢) المفصل:/٦٠.

(٣) فاتحة الإعراب١/٢١٣.

ـ وفي باب (الحال) ذكر الزمخشري أمورا هي:

ـ أنَّ بين الحال والمفعول شبها؛ لكون كل واحد منهما فضلة يجيء بعد تمام الكلام.

ـ أن بين الحال والمفعول شبها بالظرف من جهة وقوع الفعل فيهما.

ـ الحال تكون لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول.

ـ قد تكون منهما (ضربة) على الجمع والتفريق.

ـ الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام.

قال الزمخشري: «شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ؛ ومجيئها لبيان هيأة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك: (ضربتُ زيدًا قائمًا) تجعله حالا من أيهما شئت، وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق، كقولك: (لقيتُهُ راكِبَينِ)...و (لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا)»([1]).

وقال الإسفراييني: «إنما يكون الحال منصوبا؛ لوقوع المشابهة بينه وبين المفعول؛ لكون كل واحد منهما فضلة يجئ بعد تمام الكلام، ولها بالمفعول فيه شبه خاص من حيث وقوع الفعل فيهما.

وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: (جاءني زيدٌ راكبًا)، و(ضربتُ زيدًا قائمًا)، يجوز أن تجعله حلا من أيهما شئت على أنك (ضربتَهُ وأنتَ قائمٌ)، أو (ضربتَهُ وهو قائمٌ)، ويسمى ذلك الفاعل أو المفعول الذي هي هيئته (ذا الحال)، وقد تكون منهما، أي: من الفاعل والمفعول (ضَرْبَةً) على الجمع، نحو: (لقيتُهُ راكِبَينِ)، وعلى التفريق، نحو: (لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»([2])

---

(١) المفصل:/٦١ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١ /٣٣٦، ٣٣٧ .

ـ وفي الترخيم يذكر الزمخشري أمورا منها:

١ ـ من خصائص النداء الترخيم.

٢ ـ للمنادى المرخم شرائط أربعة.

٣ ـ لا يشترط العلمية والزيادة على الثلاثة فيما فيه تاء تأنيث؛ وذلك إذ قال: «من خصائص النداء: الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء، وله شرائط: إحداها: أن يكون الاسم علما، والثانية: أن يكون غير مضاف، والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا، والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف»(١).

وقال الزمخشري أيضا:«ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين، يقولون: (يا عاذلَ)»(٢).

ويقول الإسفراييني: «من خصائص المنادى: الترخيم، وهو حذفٌ من آخر الاسم على سبيل الاعتباط، وله شرائط، أن يكون الاسم علما، وغيرَ مضاف، وزائدا على ثلاثة أحرف، ولا يكون مندُوبًا، ولا مُستغاثًا»(٣).

وقال أيضا: «ما فيه تاء التأنيث فالعلميّة، والزيادة على الثلاثة فيه غيرُ مشروطتين، نحو: (يا عاذلَ)»(٤)، وهكذا في مواطن كثيرة من الكتاب.

أما أثره في غيره فخير مثال على ذلك الشيخ البغدادي في كتابه القيم: (خزانة الأدب) فقد تأثر بالإسفراييني تأثرا كبيرا، ولا سيما في كتابيه: (لباب

---

(١) المفصل:/٤٧ .

(٢) المفصل:/٤٧.

(٣) فاتحة الإعراب:١/٢٩٧.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٢٩٨.

الإعراب) ([1]) و(لب الألباب)([2])؛ وأكبر دليل على ذلك تصريح البغدادي بذكر اسمه، أو اسم كتاب: (اللباب) صراحة، والنص على ذلك نصا بينا.

أما ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنَّ أبا حيان وابن هشام قد تأثرا بالإسفراييني؛ إذ قال: «جاء بعد الإسفراييني أبوحيان النحوي، ثم ابن هشام، ولحظ لدى صاحب الارتشاف ــ مع ما احتواه كتابه من خلط ــ شيء من النظرة الكلية للدرس النحوي القائمة على الاستقراء،

والناظر في كتابي اللباب، والشذور لابن هشام واجدٌ لونا من الاتفاق نلفت عن غيره فيما يلي:

اللباب	الشذور
١ ــ مقدمة.	١ ــ مقدمة.
٢ ــ حديث عن الإعراب	٢ ــ حديث عن الإعراب
٣ ــ حديث عن المعربات	٣ ــ حديث عن المعربات
٤ ــ المرفوعات	٤ ــ المرفوعات
٥ ــ المنصوبات.	٥ ــ المنصوبات.
٦ ــ المجرورات.	٦ ــ المجرورات.

(١) ينظر: خزانة الأدب:١/ ٢٣٦ ، ٣١٥ ، ٢/ ٢٢١ ، ٣٨٩ ، ٣ / ١١٥ ، ٢٥٥ ، ٤/ ١٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٥/ ٦٧، ٦٨، ٢٦٤، ٢٩٢ ،٦/ ١٠٢، ١٢٨، ٣٩٣، ٧/ ٢٤، ١٣٠، ١٣١، ٢٤٠، ٣٤٨، ٥٦٣ ، ٨/ ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٢، ٣٧٩، ٤٣٣، ٤٣٤، ٥٤٠، ٥٧٠، ٥٧٢، ٩/ ٢١٩، ٢٤٤، ٢٥٤.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٤٠٧، ٣/ ١١٧ ، ٤/ ١٣١، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ٣٣٤ ، ٨/ ٢٦١، ٩/ ٤٧٣.

٧ ــ المجزومات.	٧ ــ المجزومات.
٨ ــ غير المستبد.	٨ ــ التوابع.

هذي مقارنة استقرائية تكشف عن مدي التطابق بين النحــويين، وتســمح بالقول بأن ابن هشام لم يكن سابقا في هــذا المــنهج، وكــان ذلــك الســبق للإسفراييني إن لم يكن هناك أخذ، وإذا سمحنا لأنفسنا بالنظر في وجهة التأليف العامة لدى كل منهما، لمسنا توافقنا آخر تكشفه المقارنة الإسفراييني، يؤلــف اللباب نهجا جديدا يتبع النهج الوصفي القائم على الاستقراء، وابن هشام يعقــد الشذور مسايرا لهذا النهج، والإسفراييني يؤلف شرحا للمصباح، وابن هشــام يعقد شرحا للألفية، الإسفراييني يعقد قسما في كتابــه:(اللباب) عــن العامــل، ويضع رسالة الجملة الخبرية، وابن هشام يتحدث في ذلك؛ إذ عقد كتابه: مغني اللبيب، الإسفراييني يشرح القصيدة الطنطرائية، وابن هشام يشرح قصيدة بانت سعاد»(١).

والحق أن ما ذهب إليه الدكتور ضرب من المبالغة والشطط، وأمر لا تسعفه الأدلة الدامغة، ولا البراهين الســاطعة، بــل هــو مجــرد تخمــين؛ إذ لــم أر للإسفراييني ذكرا فيما وقفت عليه من مؤلفات الإمام ابن هشام.

(١) تاج الدين محمد بن أحمد الإسفراييني ومنهجه في درس النحو:/١١٨ ، ١١٩.

• المطلب الرابع عشر: المآخذ:

الشيخ الإسفراييني لم يكن معصوما من الوقوع في السهو، أو الخطأ، أو النسيان؛ فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى، ومما لحظته عليه:

▪ الإحالة إلى مجهول، ومن ذلك:

أنه نسب إلى بعض المتأخرين القول بأن إعراب المضارع أصل، وإعراب الاسم فرع عليه؛ بحجة أنه ظفر به في حال الإفراد، وإعراب الاسم لم يظفر به في حال إلا في حالة التركيب، وأن كل واحد من وجوه إعراب الفعل علم على معنى، كوجوه إعراب الاسم وغير ذلك.

يقول الإسفراييني: «أفردنا في الرد على هذه المباحث رسالة، فلا نعيد شيئا منها ههنا» (١)، فأين هي هذه الرسالة؟

والذي نص عليه أبو البقاء العكبري أنه لبعض الكوفيين؛ إذ قال: «قال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإِعراب أيضاً» (٢).

▪ الخطأ في تفصيل مذهب الكوفيين أحيانا:

ومن ذلك: القول في نصب (ليت) الاسمين، أشار إلى هذا الخلاف عند تناوله قول الراجز: (يَا لَيْتَ أَيّامَ الصَّبَا رَواجعَا)(٣)

---

(١) فاتحة الإعراب:١/٣٦.

(٢) مسائل خلافية في النحو:/ ٨٧ .

(٣) بيت من (الرجز)، للعجاج ، وقيل : لرؤبة .

ينظر: ملحقات ديوان العجاج :٢/ ٣٠٦ ، والكتاب:٢/ ١٤٢، والأصول :١/ ٢٤٨، والخزانة:١٠/ ٢٣٤.

فذكر أن الفرّاء يذهب إلى إنّه على تقدير(كان)؛ لكثرة استعمالها معها، والكسائيّ يذكر أنّ الاسمين منصوبان بـ (ليت)؛ لأنّها بمنزلة تمنيّت، يقول الإسفراييني: «الكسائي على أن (ليت) محذو بها حذو (أتمنى)، وانتصاب (أيام) على المفعولية، كأنَّه قال: أتمنى أيام الصبا رواجعا، وهذا ليس بسديد؛ لأنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وهو غير سائغ بالاتفاق؛ إذ لو جاز لجاز (ما زيدا قائما)، يعني نفيت زيدا قائما، وما يشاكله، وذكر الفراء أن انتصاب رواجعا بـ (كان) مضمرة، والتقدير: ياليت أيام الصبا كانت رواجعا، والجملة ـ أعني كانت وخبرها ـ في موضع خبر (ليت) ، وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب»([1]).

وفي ذلك نظر؛ فالمعلوم من كلام النحويين أن الفراء يرى نصب الاسمين بـ (ليت) وحدها، على حين يرى الكسائي أن نصب (أيام) بـ (كان) المضمرة([2]).

وإنما كان القول بإضمار (كان) قويا لدى الإسفراييني؛ مراعاة للكثرة، فقد كان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع جاء فيه نصب الخبر بعد هذه الحروف؛ اعتمادا منه على أنَّ (كان) تأتي بكثرة بعد (ليت).

قال ابن مالك: « قد روي عن الكسائي أنَّه كان يوجه هذا التَّوجيه في كل موضع نصب فيه بعد شيء من هذه الأحرف؛ ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان)

---

(١) فاتحة الإعراب:١/ ١٤٧، ١٤٨ ، وفيه: أن مذهب أصحابه البصريين في المسألة هو أن (ليت) لم تنصب الاسمين، بل إن خبرها محذوف، وانتصاب (رواجعا) على الحال من (أيام)، والعامل معنى التمني.

(٢) ينظر: الأصول:١/ ٢٤٨، ٢٥٨، وشرح الكافية للرضي:٤/٣٣٣ ،٣٣٤، والخزانة:١٠/٢٣٤، ٢٣٥.

بعد (ليت)، و(إن) كثيرا، كقوله تعالى:﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم﴾(١)، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾(٢)،﴿إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُم رَحِيمًا﴾(٣)، ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيء حَسِيبًا﴾(٤)، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِن خَيرٍ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾(٥)، ﴿إِنَّك كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾(٦)، ﴿إِنَّه كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ (٧) فجاز إضمار (كان) هنا؛ لكثرة إظهارها»(٨).

على أن قول الكسائي لم ينفك عن ضعف؛ لأنّ(كان) و (يكون)، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، قال الرضي: «الكسائي، يقدر (كان)، أي: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛ لأنَّ (كان)، و (يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلا عليهما»(٩).

ــ وخروجا من هذا الخلاف أقول:

أولا: إن بعض العرب يستعملها بمنزله (وجدت)، فيعديها إلى مفعولين، قال الجوهري:«حكى النحويون أن بعض العرب يستعملها بمنزله (وجدت)، فيعديها

(١) سورة النساء، من الآية:/ ٧٣.
(٢) سورة النبأ ، من الآية:/٤٠.
(٣) سورة النساء، من الآية:/ ٢٩.
(٤) سورة النساء، من الآية:/ ٨٦.
(٥) سورة النساء، من الآية:/ ١٢٧.
(٦) سورة طه، الآية:/ ٣٥.
(٧) سورة مريم، من الآية:/ ٤٧.
(٨) شرح التسهيل: ٢/ ٩، ١٠.
(٩) شرح الكافية: ٤/ ٣٣٤

إلى مفعولين، ويجريها مجرى الأفعال، فيقول: (ليت زيدا شاخصا)، فيكون البيت على هذه اللغة»(١).

وقال الرازي: «حكى النحويون أن بعض العرب يستعملها استعمال (وجدت) ويُجريها مُجرى الفِعل المُتعدي إلى مفعولين، فيقول: (ليت زيدا شاخِصا)، فيكون قول الشاعر يا ليت أيام الصِبا رواجِعا على هذه اللغة» (٢).

ثانيا: من لغات بعض القبائل العربية، وهي قبيلة عُكْل نصب خبر (ليت)، نص على ذلك أبو شامة المقدسي؛ إذ قال: «إنَّ الذي ذهب إليه الفراء لغة عكل ينصبون خبر (ليت)، وأنشد على ذلك قول النمر:أَلا يا لَيتَني حَجرا بواد أصم أقامَ، وليتَ أمِّي لم تَلِدْني(٣) » (٤).

والحق أنها هنات يسيرة لا تقلل بحال من الأحوال من قيمة الكتاب، ولا من قيمة صاحبه.

---

(١) الصحاح: ٢٦٥/١ .

(٢) مختار الصحاح:/ ٦١٢ .

(٣) بيت من (الوافر).

ينظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب):/ ٣٩١ ، والغرة:١/ ١٧ ، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة: ١/ ١٦٢ ، وهمع الهوامع: ١/ ٤٩١ .

(٤) شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى:١/ ١٦٢ .

الفصل الثاني:

ملامح منهجية في فاتحة الكتاب

- المبحث الأول:عنايته بالعامل.
- المبحث الثاني:حرصه على كشف العديد من الظواهر النحوية.
- المبحث الثالث: عنايته بالحدود.
- المبحث الرابع: عنايته بالرواية.
- المبحث الخامس: منهجه في الاستدلال.
- المبحث السادس: عنايته بذكر الفروق.
- المبحث السابع: عنايته بالمصطلحات.
- المبحث الثامن: عنايته بالأدوات النحوية.
- المبحث التاسع: عنايته بالمعنى.
- المبحث العاشر: تركه تناول مسائل التصريف.

النهج، أو المنهج، أو المنهاج لغة: الطريق الواضح، قال الجوهري: « النهج: الطريق الواضح، وكذلك المنج والمنهاج، وأنهج الطريق، أي: استبان، وصار نهجا واضحا بينا»(١) وقال الزَّبيديّ: «(النَّهْج) بفتح فسكون: الطرق الواضح البين» (٢)، وفي التنزيل الحكيم: ﴿لِكُلٍ جَعَلْنَا مِنْكُم شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾(٣).

وأما من حيث الاصطلاح فالمقصود به: فن التنظيم الدقيق لسلسة من الأفكار العديدة من أجل الوصول إلى النتائج؛ وحتى يمكن الوصول إلى الصورة الحقيقة لمنهج الإسفراييني من خلال (فاتحة الكتاب) كان لا بد من تتبع هذه الأفكار التي حاول البحث استنطاقها من أجل الوصول إلى حقيقة المنهج الذي اتبعه الإسفراييني، والتي انتظمت عدة مباحث وهي:

▪ المبحث الأول: عنايته بالعامل:

عني الشيخ الإسفراييني عناية بالغة بالعامل، وهو في صنيعه هذا متأثر بالإمام عبد القاهر؛ إذ قال: «مما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا، ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك كل الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبرا، أو صفة، أو حالاً، أو ما شاكل ذلك»(٤).

---

(١) الصحاح:١/ ٣٤٦.

(٢) تاج العروس:٦/ ٢٥١ .

(٣) سورة المائدة ، من الآية:/ ٤٨ .

(٤) دلائل الإعجاز:/ ٣١٤.

وهذا على خلاف ما ذهب إليه الدكتور/ تمام حسان من القول بإغفال دور العامل النحوي وأن فهم القرائن كاف للقضاء على خرافة العامل، والغريب أنه قرن هذا الرأي بالإمام عبد القاهر في قوله: «في رأيي ــ كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال ــ أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العامل»(١).

مما يوحي بأن الإمام عبد القاهر يعد العامل خرافة، وهذا مجانب للصواب، وقد مر نص عبد القاهر في الاعتماد على العامل في بناء نظريته.

على أي حال شغل الحديث عن العامل حيزا كبيرا عند الشيخ الإسفراييني، ولا غرو فالعامل ركن من الأركان التي يبنى عليها الإعراب لديه؛ ولهذا قال: «الإعراب مبني على ثلاثة أركان، لا يشذ عنها شيء من الأبواب، وهو (المعرَب)، و(المعرِب)، و(نفس الإعراب)»(٢).

وقال أيضا: «الركن الثاني في المعرِب، وأعني به: العامل تسمية للآلة باسم المباشر»(٣).

- **وكان من مظاهر الاشتغال به أمور منها:**
- **أولا: وضع تعريف للعامل:**

ذكر الشيخ ابن الحاجب أنَّ العامل هو: «الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب»(٤) أي: أنَّ العامل أيا كان، لفظياً أو معنويًا، ما به يتقوَّم، أي: يحصلُ المعنى المقتضي للإعراب، ففي (جاءني زيدٌ)، (جاء) عامل؛ إذ به

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:/١٨٩.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/٥٨٢.

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ٥٨٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل:١/١٥٩.

حصل معنى الفاعلية في (زيد)، وفي (رأيت زيدا) (رأيت) عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية في (زيد)، وفي (مررت بزيد) الباء: عامل؛ إذ به حصل معنى الإضافة في (زيد).

قال الجامي: «العامل، لفظيا كان أو معنويا (ما به يتقوم)، أي: يحصل (المعنى المقتضي)، أي: معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية (للإعراب)، ففي (جاءني زيد)، جاء: عامل؛ إذ به حصل معنى الفاعلية في (زيد)، فجعلا لرفع علامة لها ، وفي (رأيت زيدا)، رأيت: عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية في (زيد)، فجعل النصب علامة لها، وفي (مررت بزيد)، (الباء): عامل؛ إذ به حصل معنى الإضافة في (زيد)، فجعل الجر علامة لها»([1]).

والإسفراييني في أثناء كشفه عن علة رفع المبتدأ والخبر وأنهما يشبهان الفاعل، فالمبتدأ مثله في كونه مسندا إليه، والخبر يشبه الفاعل في أنه جزء ثان من الجملة لم يخرج عن هذا الحد الذي صاغه الشيخ ابن الحاجب([2]).

فقد وجدت الإسفراييني يفرق بين ثلاثة أشياء: الأول: موجب الإعراب وهو الشبه بالفاعل، والثاني: وهو العامل وهذا حاصل في معنى الابتداء، والثالث: وهو المقتضي، فالفاعلية هي المقتضية للرفع، والمفعولية هي المقتضية للنصب، والإضافة هي المقتضية للجر.

يقول الإسفراييني: «إنما وجب أن يكون المبتدأ والخبر مرفوعين؛ لشبههما بالفاعل في أنَّ المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثان من الجملة، ومن هذا يُعرف أنَّ موجب الإعراب غيرُ العامل، فإن الموجب ههنا هو

---

(١) الفوائد الضيائية: ١/ ١٢٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/١٥٩.

الشبه بالفاعل، والعامل ما ذكرنا من معنى الابتداء، وهكذا أبدا المقتضي غير العامل، فإنَّ الفاعلية هي المقتضية للرفع، والمفعولية هي المقتضية للنصب، والإضافة هي المقتضية للجر، والعامل غير المقتضي، فإنَّ العامل في الفاعل والمفعول هو الفعل، وفي المضاف إليه هو حرف الجر، أو معناه»([1]).

ولا فرق في هذه الحالة بين العامل المعنوي والآخر اللفظي، يقول الإسفراييني مقويا مذهب البصريين في أنَّ عامل الرفع في (المبتدأ) هو الابتداء، وأنه عامل معنوي: «أما البصريون فقد ذكروا أنَّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حقيقة حسية، كالإحراق للنار، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات، ودلالات بالإجماع، والأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجوده، وإن شئت فاعتبر بهذا المثال، وهو أنه لو كان معك ثوبان، وأردت التمييز فصبغت أحدهما، وتركت الآخر لكان ترك الصبغ في التمييز بمنزلة الصبغ، فكذلك ههنا»([2]).

- **ثانيا: إحصاء أنواع العامل:**

قدم الإسفراييني حصرا دقيقا لأنواع العامل، فجعلها على نوعين: لفظي وهو المنطوق، ومعنوي وهو المدرك بالقلب وهو مسبوق به من قبل الشيخ ابن جني؛ إذ قال: «إنَّما قال النَّحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه، كـ (مررت بزيد)، و(ليت عمرًا قائمٌ)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل؛ لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٢٢.

هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيرِه؛ وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»(١).

أما اللفظي عند الإسفراييني فعلى نوعين: قياسي وهو ما صحَّ أن يقال فيه: كل ما كان كذا فهو يعمل كذا، وهو الفعل والأسماء المتصلة به، كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة والمصدر.

أما السماعي فهو ما يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، ولا يجاوز ذلك، فـ (اللام) تجر و(لم) تجزم، وهذا عنده واحد وتسعون عاملا .

وأما المعنوي فحاصل في المبتدأ، والفعل المضارع، والصفة(٢).

- **ثالثا: مسائل خلافية أساس الخلاف فيها مبني على الموقف من العامل:**

من ذلك تتبعه المسائل الخلافية بين العلماء، والتي كان سببها في المقام الأول: الخلاف في العامل، مثل:

١ــ ارتفاع المضارع بعامل معنوي:

فقد ذكر أنَّ الذي عليه أصحابه ــ يعني البصريين ــ أنَّ ارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم؛ إذ قال: «الذي عليه أصحابنا أن ارتفاعه بعامل معنوي، وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم»(٣)، وهذا صحيح؛ فالذي يدل على صواب ذلك قول سيبويه : « هذا باب وجه دخول

(١) الخصائص:١/ ١١٠، ١١١ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٨٥ ــ ٥٨٧.

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ٣٧.

الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء: اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ أو موضع اسمٍ بني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ، ولا مبنيٍ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور، أو منصوب فإنَّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها؛ وعلته: أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء، كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها، أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً» (١).

أما الكوفيون فقد نص الإسفراييني على الخلاف فيما بينهم فوضح أنَّ أكثرهم يذهب إلى أنه ارتفع بتعريه عن العوامل اللفظية مع منعهم ذلك في المبتدأ والخبر، واستبعادهم إعمال عدم العامل، وأن الكسائيّ منهم ذهب إلى أنَّ ارتفاعه بما في أوله من الزوائد الأربع.

يقول الإسفراييني: «أما الكوفيون فاختلفوا في ارتفاعه، فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع بتعرِّيه عن العوامل اللفظية مع منعهم ذلك في المبتدأ والخبر، واستبعادهم إعمال عدم العامل، وذهب الكسائيّ إلى أنه ارتفع بما في أوله من الزوائد الأربع» (٢).

- **وفيما قاله نظر من جهات:**

ـ الجهة الأولى:

أنَّ عد التعري عن العوامل اللفظية هو الرافع عند أكثر الكوفيين فحسب فيه نظر؛ إذ هو قول الأخفش من البصريين.

---

(١) الكتاب:٣ / ٩ ، ١٠.

(٢) فاتحة الإعراب:١/٣٩ ــ ٤٠.

وممن نصَّ على مذهب الأخفش: الشيخ خالد الأزهري؛ إذ قال: «رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم, وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين، والأخفش» (١).

الجهة الثانية:

للكوفيين مذاهب أخرى في المسألة منها: أنَّ رافع المضارع هو المضارعة نفسها، ذهب إلى ذلك الإمام ثعلب (٢).

الجهة الثالثة:

أنَّ للعلماء أقوالا أخرى غير ما تقدم من قولي البصريين والكوفيين، من ذلك:

ــ ما ذهب إليه الحريريّ من أن تعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم هو عامل الرفع؛ إذ قال: «اعلم أنَّ المضارع يرتفع؛ لتعريه عن عوامل النصب وعوامل الجزم، وحلوله محل الاسم»(٣).

ــ قول الأعلم الشنتمريّ أن الرافع له هو الإهمال، قال السيوطي:« قول الأعلم ارتفع بالإهمال» (٤).

ــ ما نصَّ عليه السيوطيّ من أنَّه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب؛ وذلك لأنَّ الرفع نوع من الإعراب(٥).

---

(١) التصريح:٤/٢٨٣ .

(٢) ينظر: التصريح :٤/ ٢٨٥ ، وشرح الأشموني :٣/ ٢٧٧ .

(٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب:/ ٦٧ .

(٤) الهمع:١/ ٥٩١ .

(٥) الهمع:١/ ٥٩٢.

٢ــ العامل في المفعول به:

هكذا جعل الشيخ الإسفراييني عنوان المسألة الأمر الذي يدل على مكانة العامل لديه، يقول موضحا ما دار من خلاف بين العلماء في المسألة:

« العامل في المفعول به، وقد اختلف في العامل في المفعول، فالكوفيون على أن العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعا، وبعضهم على أن العامل هو الفاعل.. وخلف الأحمر منهم على أن العامل في المفعول معنى المفعولية،»(١)، وعند التحقيق نجد أن القائل بأن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعا هو الشيخ الفراء(٢).

أما على قول أصحابه من أهل البصرة فالناصب للمفعول هو الفعل وحده، قال الإسفراييني: «أصحابنا على أنه منصوب بالفعل وحده، واحتجوا بقولهم: أنا أجمعنا على أنَّ الفعل له تأثير في العمل، ولا تأثير للفاعل؛ لأنه اسم ولا تأثير له، فإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير لا تأثير له»(٣).

وقد نص سِيبَوَيْهِ على ذلك بقوله: «هَذَا بابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يتعدَّاه فِعْله إِلَى مَفْعُوله، وذَلِكَ قولك: (ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا) فعبد الله ارتفع ههنا ، كمَا ارتفع فِي (ذَهَبَ)، وشَغَلْت ضَرَبَ به، كمَا شَغَلْتَ به (ذَهَبَ)، وانتصب (زيدٌ)؛ لأنَّه مفعول تعدَّى إِلَيْهِ فِعلُ الْفَاعِلِ، فإنْ قدَّمتَ المفْعُولَ وأخَّرت الْفَاعِلَ جرى اللَّفظ كمَا جرى فِي الأَوَّلِ، وذَلِكَ قولك: (ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله)؛ لأنَّك إنَّمَا أردت به مؤخَّرًا مَا أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تشغلَ الْفِعْلَ بأَوَّل مِنْهُ وإنْ كَانَ مؤخَّرًا فِي اللَّفظ

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/ ٣٩٧.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١ / ٧٩ ، واللباب:١/ ١٥١ ، وشرح الرضي: ١/ ٣٣٦ ، والهمع: ٢ / ٥، وشرح ابن طولون: ١/ ٣٤٩ .

(٣) فاتحة الإعراب:٢/ ٣٩٩.

فمن ثمّ كَانَ حدُّ اللَّفظ أن يكون فِيه مقدَّمًا، وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ كَأَنَّهم إنَّمَا يقدِّمون الَّذِي بيانه أهمّ لهم، وهُمْ ببيانه أعْنَى، وإن كَانَا جميعًا يُهِمَّانِهم ويُعْنِيانِهم» (١).

- **رابعا: من العوامل ما يعمل مطلقا، ومنها ما يعمل باشتراط:**

الناظر في (فاتحة الإعراب) يُلفي العامل على نوعين:

١ــ نوع يعمل من غير اشتراط؛ لقوته، وأصالته في بابه وذلك كالفعل، يقول الإسفراييني: «الفعل لقوته صار يعمل عملين، فهو بذاته رافع وناصب»(٢).

والمصدر لقوته يعمل عمل الفعل من غير شرط، يقول الإسفراييني:«المصدر يعمل عمل الفعل نحو: (عجبت من ضرب زيد عمرا)، ولا يشترط فيه الاعتماد»(٣).

٢ــ نوع يعمل باشتراط، ومنه: اسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وغير ذلك قال الإسفراييني: «اسم الفاعل يعمل عمل (يفعل) من فعله، إذا كان للحال أو الاستقبال، معتمدا على أحد الأشياء الخمسة التي هي: المبتدأ، والموصوف، وذو الحال، وحرف الاستفهام، وحرف النفي، نحو: (زيد ضارب غلامه)، و(مررت برجل قائم أبوه)، و(جاءني عمرو راكبا غلامه فرسا)، و(أقائم أخواك؟)، و(ما ضارب غلاماك)، وكذلك الصفة المشبهة، نحو: (زيد

---

(١) الكِتَاب: ١/٣٤ .

(٢) فاتحة الإعراب: ٢ / ٣٩٩.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/ ٦٧.

حسن وجهه)، وعلى هذا فقس، وكذلك اسم المفعول يعمل عمل يفعل من فعله، إذا كان معتمدا أيضا، نحو: (زيد مضروب غلامه)، أي: يضرب غلامه»(١).

- **خامسا: العمل فرع عن الاختصاص:**

يتضح من قول الإسفراييني:«الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كالجارّ، والجوازم، وأما إذا كانت داخلة على القبيلين فلا تكون عاملة، كحروف العطف، والاستفهام»(٢) أنَّ ربط العمل بالاختصاص أصل من أصول العمل لديه، وأن الحروف الجارة والجازمة إنما عملت ؛ لاختصاصها، على حين تفقد حروف العطف، والاستفهام العمل؛ لفقد الاختصاص.

والذي أراه في هذا الصدد هو التحفظ؛ وذلك لوجود ما يخالف ذلك في الواقع اللغوي فـ (السين) و(سوف)، و(قد)، و(أل) مختصة بنوع من الكلم وهي مع هذا ليست عاملة، وعلى النقيض نجد (ما) العاملة عمل (ليس) ــ وهي غير مختصة ــ تعمل عند الحجازيين، وكذا (لا) النافية تعمل في الاسم بعدها النصب مع أنها ليست مختصة.

- **سادسا: الإشارة إلى مراتب العامل:**

يظهر هذا بجلاء عند تفسيره لكثير من القضايا النحوية من جهة ما يعمل منها، وما لا يعمل ودرجات القوة في العمل وفيما تعمل، والتي منها:

ــ الكلمات النافية العاملة فهو يرى أنَّ أعلاها مرتبة (ليس)، ثم (ما)، ثم (لا)، ثم (لات)؛ إذ يقول: «الكلمات النافية العاملة على أربع مراتب:

أولها: (ليس) فإنها تعمل في المعرفة والنكرة، وعند التقديم، ومع وجود (إلا).

---

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٦٧.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٥٣.

ثانيها: (ما) فإنها تعمل في المعرفة والنكرة، ولكن لا تعمل مع التقديم، ومع (إلا)؛ لانحطاط رتبتها عن رتبة (ليس).

ثالثها:(لا) فإنها إلا تعمل في النكرة؛ لانحطاط رتبتها عن رتبة (ما).

رابعها:(لات) ، وهي أدناها؛ لأنها لا تعمل إلا في اسم واحد» (١).

ـ (لا) النافية للجنس تنحط رتبة عن (إنَّ) فوجب ألا تعمل في الخبر؛ إظهارا لفرعيتها(٢).

ـ أقوى المراتب الفاعلية؛ لأن الكلام لا يتم إلا به، وأدناها المفعولية؛ لحصول الفائدة بدونه(٣).

ـ أقوى مراتب الإضمار: ألا يكون إضمارا قبل الذكر صورة وتقديرا، نحو: (ضرب زيدٌ غلامَه)، وأقلها: أن يكون الإضمار قبل الذكر تقديرا، ولا يكون ذلك صورة، نحو: (ضرب زيدا غلامه)(٤)

ـ الباء لأصالتها تدخل على المظهر والمضمر جميعا ، نحو: (بالله) ، و(بك لأفعلن)، والواو لانحطاط رتبتها عن الباء لا تدخل إلا على المظهر، فلا يقال: (وك)، ولا (وه)(٥).

- **سابعا: تنبيهه على أن العامل يعمل في المعمول مباشرة تارة، وبواسطة تارة أخرى:**

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٥٥.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥٣٨.

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ٦٨.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٧١.

(٥) فاتحة الإعراب:١/١١١.

كثير من العوامل يتم التواصل بينها وبين معمولها مباشرة ومن غير واسطة، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، لكنَّ الناظر فيما كتب الإسفراييني يجد هناك نوعا آخر يتم فيه التواصل بين العامل والمعمول بواسطة.

- **ومن الأمثلة التي تؤيد هذا الواقع اللغوي:**

ـ العامل في المستثنى؛ إذ يرى الإسفراييني أنَّ مذهب البصريين: «هو القول الفصل، والمذهب الجزل»(١).

وقد قضى هذا المذهب بأن العامل في الاستثناء هو الفعل ولكن بواسطة (إلا)؛ لأنه قوي بـ (إلا)، وأنَّ نظيره في ذلك هو باب (المفعول معه)، وأما المذاهب الأخرى فليس فيها أن العامل قد تقوى بشيء آخر، فهي مباشرة من جهة وغير مباشرة من جهة أخرى، الأمر الذي يدلك على استيعاب الإسفراييني نظرية العامل استيعابا جيدا، وهذه الأقوال هي:

ـ الناصب ما قبل (إلَّا) على سبيل الاستقلال، وهو مذهب ابن خروف(٢)، يقول الشاطبي: « أنَّ النصب بالفعل المتقدم بغير وساطة (إلا)، وهو رأي ابن خروف» (٣).

ـ أنَّه انتصب بـ (إلا) وحدها وهو رأي ابن مالك، وزعم أنَّه مذهب سيبويه، والمبرد، والجرجاني، قال ابن مالك: «اخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنِّي في ذلك موافق لسيبويه، وللمبرد، وللجرجاني، وقد خفي كون هذا

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤٩٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٢ / ٢٧٧ ، وابن الناظم:/ ١١٦، والجنى الداني:/ ٥١٦ ، والارتشاف:٣/ ١٥٠٦

(٣) المقاصد الشافية: ٣ /٣٤٩ .

مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه، وأنا أستعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضا، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته، وفساد ما سواه، ولا حول ولا قول إلا بالله » (١).

ـ أنَّ النصب بما في (إلا) من معنى الاستثناء، وقد نسب هذا المذهب للمبرد، فكأنَّ النصب بفعل، فإذا قلت: (قام القوم إلا زيدًا)، فالتقدير: أستثني زيدا، قال المبرد: « ذلك لأنَّك لما قلت: (جاءني القوم) وقع عند السامع أنَّ زيدا فيهم، فلما قلت: (إلا زيدا) كانت (إلا) بدلا من قولك: (أعني زيدا)، و(أستثني فيمن جاءني زيدا) فكانت بدلا من الفعل» (٢).

ـ أنَّه منصوب بالمخالفة؛ وذلك لأنَّ ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها، وتوضيح ذلك أننا لو قلنا: (قام القوم إلا زيدًا) كان ما بعد (إلا) قد نفي عنه القيام وما قبلها قد وجب له القيام، والمخالفة أصل من أصول الكوفيين، وقد حكي عن الكسائي، قال الشاطبيُّ: «منصوب بالمخالفة؛ لأنَّ ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها، وهو أصل الكوفيين، وحكي عن الكسائي» (٣).

ـ أنه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب (الدرهم) بعد (العشرين) على التشبيه بالمفعول به، ويعزى لسيبويه؛ إذ قال: «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصبا؛ لأنَّه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل (العشرون) في الدرهم حين قلت: (له عشرون درهما)، وهذا قول الخليل ـ رحمه الله ـ وذلك قولك: (أتاني القوم إلا أباك)، و(مررت بالقوم إلا أباك)، و(القوم فيها إلا أباك)، وانتصب (الأب)؛ إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله،

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٧١ .

(٢) المقتضب: ٤/٣٩٠.

(٣) المقاصد الشافية:٣ / ٣٤٩ .

ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أنَّ الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه، وعمل فيها»(١).

ـ مذهب الكسائي أنه منصوب بـ (أن) مقدرة، محذوفة الخبر(٢).

- **ثامنا: الجمع بين المجرد عن العامل اللفظي، وغير المجرد محال:**

العامل في المعمول شيء واحد فهو إما أن يكون لفظيا أو معنويا، ومحال أن يكون لفظيا ومعنويا في وقت واحد.

ومن أمثلة ذلك عند الإسفراييني قولهم: (هل أنت ساكت؟)، فلو رفعت (أنت) بالفاعلية للفعل فعلام يرتفع اسم الفاعل بعده؟ إذ ليس هناك مبتدأ فيكون هو خبره، ولو رفعنا (أنت) مع كونه فاعلا للفعل المضمر بالابتداء، ونحكم على الاسم المرفوع بعده بالخبرية لزمنا أن نجعل الشيء الواحد فاعلا ومبتدأ، ويلزم كون الاسم الواحد معمولا لعاملين مختلفين في حالة واحدة وهذا مما رفضوه رأسا(٣).

يقول الإسفراييني: «نحن إذا قلنا: (أنت) مبتدأ فقد حكمنا بأنه مجرد عن العوامل اللفظية، ثم إذا قلنا: إنه فاعل بفعل مضمر، والمضمر له حكم الظاهر، فقد حكمنا بأنه غير مجرد عن عامل لفظي، فيؤدي هذا إلى أن تقول: إنه مجرد عن العامل غير مجرد عنه. ولا يخفى أن هذا جمع بين النفي والإثبات، وهو محال بالضرورة»(٤).

---

(١) الكتاب:٢/٣٣٠ ، ٣٣١.

(٢) شرح الرضي:٢/٨٠ ، وفاتحة الإعراب: ٢/ ٤٩٨.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب:١/٧٩.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٨٠.

- **تاسعا: إعمال الأقرب أولى من إعمال الأبعد:**

ومن صور ذلك أنَّ الفعلين إذا وجها إلى اسم واحد أعمل أحدهما في الاسم الظاهر، والآخر في ضميره وفاقا، والذي عليه أهل البصرة إعمال الثاني؛ لأنه الأقرب وإعمال الأقرب لدى الإسفراييني أولى من إعمال الأبعد؛ إذ قال: «البصريون على إعمال الثاني في الظاهر؛ لأنه أقرب إليه، وإعمال الأقرب أولى لديه من إعمال الأبعد، والكوفيون على إعمال الأول في الظاهر، والثاني في المضمر؛ تفاديا بذلك عن الإضمار قبل الذكر» (١).

- **عاشرا: العامل من جهة التقديم والتأخير:**

العامل عند الإسفراييني على نوعين: نوع يعمل متقدما ومتأخرا، ونوع لا يعمل إلا متقدما، فالذي يعمل متقدما ومتأخرا هو الفعل وشبهه؛ لقوتهما، والذي لا يعمل إلا متقدما هو ما كان فيه معنى الفعل لضعفه، نحو: (فيها زيد مقيما)، أي: استقر فيها مقيما، و(مالك واقفا؟)، أي: ما تصنع؟ و(هذا زيد قائما)، أي: أنبه عليه، وأشير إليه؛ لأنَّ في (الهاء) معنى التنبيه، وفي (ذا) معنى الإشارة.

يقول الإسفراييني: « الفرق بين النوعين من العامل أنَّ الأول ــ أعني الفعل وشبهه ــ يجوز أنْ يعمل فيها متقدما ومتأخرا، نحو: (راكبا جاءني)، ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدما؛ لضعفه، فلا تقول: (مقيما فيها زيد)» (٢).

- **الحادي عشر: العامل بين جواز الإضمار ولزومه:**

المتتبع لمحاور الحديث عن العامل عند الإسفراييني يجده قد نصَّ على وروده مضمرا جوازا ولزوما في مسائل كثيرة، ومن بينها:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٨٥.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٣٣٩.

ــ المصدر المنصوب بالفعل المضمر؛ وذلك إذ قال: «ههنا تقسيم لعلَّ نفسك لا تسكن دون الوقوف عليه، وهو أن المصدر المنصوب بفعل مضمر، إمـــا أن يكون مستعملا إظهار عامله كقولهم: (مَوَاعيدَ عرقُوبٍ)(١)، أي: وعدت مواعيدَ عرقوبٍ، ولا عليك أن تظهر هذا الفعل، قال الشاعر:

وَعَدتَ وكانَ الخُلفُ منك سَجيَّة مَوَاعيدَ عرقُوبٍ أخَاهُ بيثْرِبِ(٢)

ومنه:(غَضَبَ الخَيْلِ عَلَى اللُّجمِ)(٣)،أي:غضِبْتَ غضَبَ الخيلِ على اللُّجمِ، أو لازما إضمار عامله، وذلك نحو:(سقيا له ورعيا) في الدعاء، و(حمدا لله) فـــي الإخبار، وههنا قد أقيم المصدر مقام الفعل، وعُدِّي إلى مفعوله، وصار إثبـــات الفعل مرفوضا في الاستعمال»(٤).

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال :٢/ ٣١١ .

(٢) بيت من (الطويل) ، للأشجعي .

ينظر: الكتاب:١/ ٢٧٢ ، والتخمير: ١/ ٣٠٠ ، وخزانة الأدب: ١/ ٥٨ .

(٣) ينظر: مجمع الأمثال :٢/ ٤١٢ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/ ٢١٤ ــ ٢١٥.

▪ المبحث الثاني: حرصه على كشف العديد من الظواهر النحوية: ومنها:

١ــ ظاهرة الحمل:

عُني الشيخ الإسفراييني عناية بالغة بهذه الظاهرة في تضاعيف أعاريب (سورة الفاتحة)؛ وذلك لما لهذه الظاهرة من فوائد متنوعة فهي تُظْهِر مقدرة النَّحويين، وطرائقهم في الربط بين الأساليب المختلفة، وعبقريتهم في استلهام علة الحكم, بل وعبقرية العربي، وحسن تصريفه للكلام, والذي يتيح للمتكلم بهذه اللغة مجالات رحبة في التعبير، وآفاق واسعة في الاستعمال وقد أوردها الإسفراييني في صور متنوعة؛ نظرا لتعددها.

▪ وكان مما حواه (فاتحة الإعراب) من هذه الصور:

ــ حمل الجزاء على الشرط في نحو قول زهير:

وَإِن أتاهُ خليلٌ يومَ مسغبة يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(١)

يذكر الإسفراييني أن فعل الشرط إن كان ماضيا والجزاء مضارعا جاز في المضارع: الرفع والجزم ، أما الرفع فللمشاكلة بين الشرط والجزاء، فلما لم يظهر أثره في الشرط لم يظهر في الجزاء؛ إذ يقول: «أما الرفع، فلأن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا، حمل الجزاء عليه، وترك على أول أحواله وهو الرفع، وأما الجزم فلأنَّ (إن) تقتضي جزم

---

(١) بيت من (البسيط) .

ينظر: ديوان زهير:/ ١٥٣، والكتاب:٦٦/٣، والمحتسب: ٦٥/٢، وشرح الكافية الشّافية: ١٥٨٩/٣.

فعل الشرط والجزاء معا، ولما لم يمكن إعماله في الشرط ــ ههنا ــ أعمل في الجزاء ؛ لأنَّ الميسور لا يسقط بالمعسور»(١).

ــ الحمل على المحل بالعطف مع (إنّ):

يرى الإسفراييني أنَّ محل (إنّ) المكسورة وما عملت فيه الرفع؛ ولذا ساغ في نحو: (إنَّ زيدا قائم وعمرا)، و(إنَّ بشرا راكب لا سعيدا، أو بل سعيدا) أنْ يرفع المعطوف حملا على المحل، وقد جعل الإسفراييني من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(٢).

فـ (رسوله) عطف على محل اسم (إنّ)، وفي الآية الكريمة وجه آخر عند بعضهم وهو الرفع عطفا على الضمير المستكن، وحسَّن العطف وجود الفاصل وهو: ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وعليه فالعطف على الضمير المرفوع المستتر مشروط عند الإسفراييني بجود الفاصل.

يقول الإسفراييني: «محل(إنّ) المكسورة وما عملت فيه الرفع؛ ولهذا سوغوا في قولك: (إنَّ زيدا قائمٌ وعمرا)، و(إنَّ بشرا راكبٌ لا سعيدا، أو بل سعيدا) أنْ يرفع المعطوف حملا على المحل، وعليه قوله تعالى: ﴿...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾(٣)، وذكر بعضهم أنه إنما ارتفع عطفا على الضمير المستكن، ولكن لا يحسن ذلك في (إن زيدا ظريفٌ وعمرو) حتى تؤكده بضمير منفصل، فتقول: (إن زيدا ظريفٌ هو وعمرو)، وأما ما في الآية فبدون

---

(١) فاتحة الإعراب:١/٥٧ ، ٥٨ .

(٢) سورة التوبة، من الآية:/٣.

(٣) سورة التوبة، من الآية:/٣.

التأكيد حَسُنَ عطفه؛ لمكان الفصل، أعني: ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فإنه قام مقام الضمير المنفصل، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾(١)» (٢).

على أنَّ لهذا الحمل قيودا عند الإسفراييني منها: أنَّه يصحُّ مع (إنَّ) دون بقية أخواتها، ولا بد من مضي الجملة؛ إذ قال: «اعلم أنَّ هذا ــ أعني الحمل على المحل ــ إنَّما يصحُّ مع (إنَّ) دون سائر أخواتها، وإنَّما يصحُّ بعد مضي الجملة؛ ولا يصح قبل مضيها، فلا يقال: (إنَّ زيدا وعمروٌ قائمان)»(٣)، وعليه فمذهبه فيها، كمذهب أصحابه في العطف على محل اسم (إن).

ــ الحمل على المحل بالعطف مع (لكنَّ):

مع أنَّ الشيخ الإسفراييني ذهب إلى أنَّ الحمل على المحل خاص بـــ (إنَّ) كما مر، دون بقية الأخوات إلا أنه يذهب إلى أنّ (لكنَّ) يجوز فيها ما جاز في (إنَّ) من الحمل على المحل بحجة أن (إن)، و(لكن) لا يغيران معنى الابتداء، بخلاف أخواتهما.

يقول الإسفراييني في معرض حديثه عن (لكنَّ): «معنى (الاستدراك) أنك إذا قلت: (ما جاءني زيد)، يجوز أن يتوهم متوهم أنَّ عمرا لم يجيء ــ أيضا ــ فتستدرك فتقول: (لكن عمرا جاءني)، وهي تشايع (إنَّ) في إجازة الحمل على المحل، ولا يجوز ذلك في سائر الحروف؛ وذلك لأنهما ــ أعني إنَّ، ولكن ــ لا يغيران معنى الابتداء بخلاف أخواتهما» (٤)؛ ولعل هذا استدراك منه.

---

(١) سورة الأنعام، من الآية:/ ١٤٨.

(٢) فاتحة الإعراب :١/١٤١ ، ١٤٢.

(٣) فاتحة الإعراب :١/١٤٢.

(٤) فاتحة الإعراب :١/ ١٤٥ ، ١٤٦.

ـ الحمل على المحل بالنعت مع (إن):

كما جوز الإسفراييني الحمل على المحل عطفا جوز ـ أيضا ـ الحمل على المحل نعتا؛ إذ قال: « مما ينخرط في سلك المعطوف في إجازة الحمل على المحل الصفة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾(١)» (٢)، وهو قول الزجاج (٣).

وفيه نظر قال ابن الحاجب: «هذا الذي صار إليه الزجاج ليس بشيء فإنه يمكن حمل الآية على غير ما ذكره، وهو أن يكون ﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ خبرا بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف»(٤).

ـ الحمل على اللفظ والمحل معا، كالحمل على المنادى المضموم:

مما جاز فيه الحمل على المحل، والحمل على اللفظ معا: الحمل على المنادى المضموم، أما الحمل على محل المنادى فلا إشكال فيه، أما الحمل على اللفظ ففيه إشكال؛ ووجهه الحمل على لفظ المبني.

ونظير هذا الحَمل: الحمل على لفظ النكرة الواقعة بعد (لا) النافية للجنس، نحو: (لا رجل ظريفا)، قال الإسفراييني: «ممَّا يدلك على أنَّ المنادى المضموم منصوب المحل جواز حمل توابعه عليه، إذا كانت مفردة، أمَّا إذا مضافة فلا يجوز الحمل إلا عليه، بيان هذا أنَّك إذا قلت: (يا زيد الظريف) جاز لك في الوصف الرفع حملا على اللفظ ، والنصب حملا على المحل» (٥)

---

(١) سورة سبأ، من الآية:/ ٤٨ .

(٢) فاتحة الإعراب :١/ ١٤٤.

(٣) معاني القرآن وإعرابه :١/ ١٤٢.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ١٨١.

(٥) فاتحة الإعراب :١/ ٢٨٧ ــ ٢٨٨.

ـ حمل النصب على الجر:

نبه الإسفراييني على هذا النوع؛ إذ قال: «حمل النصب على الجر في جمع المؤنث بالألف والتاء، نحو: (رأيت مسلمات)، و(مررت بمسلمات)»(١).

ـ نصب تمييز (كم) الاستفهامية:

إنما نصب تمييز (كم) الاستفهامية؛ حملا لها على مميز الأعداد المنصوب مميزها، يقول الإسفراييني: «إنما نصب مميزها حملا على مميز الأعداد المنصوب مميزها؛ وإنما حمل عليها دون غيرها؛ لأنه سؤال عن العدد، وقد يكون عن القليل والكثير، فحمل على الرتبة الوسطى التي هي القليل بالنسبة إلى ما فوقها، والكثير إلى ما دونها»(٢).

ـ حمل الفرع على الأصل:

من ذلك: حذف الحروف من الأمر المعتل للبناء؛ حملا له على الصحيح، يقول الإسفراييني:

«إنما حذفت هذه الحروف للبناء، لا للإعراب والجزم؛ حملا للفعل المعتل على الصحيح، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح، نحو: (لم يفعل وافعل)، وإن كان أحدهما مجزوما والآخر موقوفا سُوِّي بينهما في الفعل المعتل؛ وإنما وجب حذف هذه الحروف في الجزم؛ لأن هذه الأحرف جرت مجرى الحركات، كما سبقت الإشارة إليه، فكما أن الحركات تسقط بالجزم فكذا هذه الحروف، ولما وجب حذف هذه الحروف من المعتل

---

(١) فاتحة الإعراب :١/ ٣٣٤.

(٢) فاتحة الإعراب :١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

للجزم، فكذا يجب حذفها من المعتل للبناء؛ حملا للمعتل على الصحيح ؛لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه، فحمل الفرع على الأصل»([1]).

ـ حمل النقيض على النقيض:

من صور هذا النوع من الحمل:

ـ أن مميز (كم) الخبرية جاء مجرورا؛ لأنها محمولة على (رُبَّ) حمل النقيض على النقيض؛ إذ يقول: «أما (كم) الخبرية فمميزها مجرور؛ لأنها محمولة على (رُبّ) حمل النقيض على النقيض»([2]).

ـ أنَّ الكوفيين استدلوا على كون الأمر معربا مجزوما بالحمل على فعل النهي المعرب المجزوم؛ حملا للنقيض على النقيض؛ وذلك إذ قال: «منهم من تمسك على أنَّه معرب مجزوم بأن قال: إنَّا أجمعنا أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: (لا تفعل)، فكذلك الأمر، نحو: (افعل)؛ لأنَّ الأمر ضد النهي، فحمل النقيض على النقيض»([3]).

ـ حمل الفعلين: (عدم، وفقد) في الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول؛ لأنهما نقيضا (وجدت)، يقول الإسفراييني:« قد سلك بـ (عَدِمْتُ، وفَقَدتُ) مسلك هذه الأفعال، فقيل: (عَدِمتُني، وفَقَدْتُني)، قال جران العَوْد:

لقَدْ كانَ لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وَعَمّا أُلاقي منهُما مُتَزحْزَحُ([4])

---

(١) فاتحة الإعراب :٢/٤٣١.

(٢) فاتحة الإعراب :١/ ٣٦٠.

(٣) فاتحة الإعراب :٢/٤٢٦.

(٤) بيت من (الطويل)

ينظر: الديوان :/٣٩ ، والأمالي الشجرية :١/ ٣٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب:/ ١٨٨.

وقيل: السبب في ذلك أنهما نقيضا (وَجَدْتُ)، فحملا عليه»(١) .

ـ حمل (لا) النافية للجنس في العمل على (إن)؛ لأنَّ (لا) نقيضتها، قال الإسفراييني: «إنما عملت هكذا؛ لأنها نقيض (إنَّ)، لأنَّها لنفي مضمون الجملة، كما أنَّ (إنَّ) لتأكيد مضمون الجملة، وإذا كانت نقيضتها حملت عليها» (٢) .

حمل الجر على الرفع، والرفع على الجر عند التوكيد:

يقول الإسفراييني: «تقول في التوكيد: (رأيتك أنت)، و(مررت به هو)، فتأتي بعد ضمير المنصوب والمجرور بضمير المرفوع في نحو قولهم: (ما أنا كأنت، وما أنت كأنا)، كما يحمل الرفع عليه في نحو: (لولاه، ولولاي، ولولاك) في أحد المذهبين؛ وإنما جيء في التأكيد بضمير المرفوع بعد الضميرين إيقاعا للمخالفة بين المبدل والتأكيد، وكان البدل أولى بأن يطابق المبدل منه؛ لأنه ـ أعني البدل ـ متهييء لدخول العامل عليه بخلاف التأكيد»(٣)

ـ الحمل على المحل دون اللفظ:

من الصور التي يجوز فيها الحمل على المحل دون اللفظ قولهم: (ما جاءني من أحد إلا عبدُ الله) ، و(ما رأيت من أحد إلا عبدُ الله) وذلك؛ لأنَّ (مِنْ) الاستغراقية لا تدخل إلا على المنفي وكذا لا تدخل إلا على النكرة.

نبه على ذلك الإسفراييني؛ إذ قال: «(ما جاءني مِنْ أحد إلا عبدُ الله)، و(ما رأيت من أحد إلا عبدَ الله)، فتحمل البدل على محل الجار والمجرور، ولا يجوز الحمل على لفظه، لأنَّ (مِنْ) هذه هي الاستغراقية ، وهي لا تدخل إلا على

---

(١) فاتحة الإعراب :٢/٤٤١.

(٢) فاتحة الإعراب :٢/٥٣٧.

(٣) فاتحة الإعراب :٢/٤٤٨ ، ٤٤٩ .

المنفي، ولا تدخل ــ أيضا ــ إلا على النكرة، نحو قوله تعالى: وما من إله إلا الله»(١).

ــ الحمل للاتفاق في المعنى:

من ذلك: فتح العين من (يذر)؛ حملا لها على (يدع)؛ لاتفاقهما في المعنى، قال الإسفراييني: «(يدع) أصله: يَوْدِع، بكسر الدال، فحذفوا الواو؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، فصار (يَدِع) مثل: (يَعد)، ثم فتحوا عينه التي هي الدال؛ لأنَّ لامه ــ وهي العين ــ حرف حلقي، ولم يجدوا في (يذَر) حرفا حلقيا يستحق به أن تفتح عينه، ولكنها فتحت حملا على دال (يدَع)؛ لاتفاقهما في المعنى» (٢).

٢ــ ظاهرة طول الكلام:

من صورها:

ــ الحديث عن حذف العائد في الصلة لطول الكلام، يقول الإسفراييني: «أما حذفها في الصلة فحسنٌ، وفي القرآن حذفها وإثباتها، قال الله تعالى:﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً﴾(٤)، أراد: بَنَوْهُ؛ وإنما حسن حذفها لأن (الذي) والفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد، وكذا كل موصول يكون هو والصلة كشيء واحد واستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحدا، ولم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم ، ولا إلى حذف الفعل؛ لأنه الصلة، ولا إلى

---

(١) فاتحة الإعراب :٢/٥٢١.

(٢) فاتحة الإعراب :٢/٥٤٢، ٥٤٣.

(٣) سورة الأعراف، من الآية:/١٧٥.

(٤) سورة التوبة، من الآية:/ ١١٠ .

حذف الفاعل؛ لأن الفاعل لا بدَّ له منه، فحذفوا المفعول؛ لأنه كالفضلة في الكلام»([1]).

ـ الحديث عن حذف الياء من الذي ثم حذف الحركة، ثم حذف الكلمة رأسا والاجتزاء عنها باللام؛ لطول الكلام، يقول الإسفراييني: «اعلم أنهم خففوا (الذي) من غير وجه؛ لاستطالتهم إياه مع صلته، فقالوا: (الذِ) بحذف الياء، ثم (الذْ) بحذف الحركة، ثم حذفوه رأسا، واجتزءوا عنه باللام، وذلك نحو: (الضارب أباه زيد)، واسم الفاعل ـ ههنا ـ في معنى الفعل، ومعناه: الذي ضرب أباه زيد؛ وإنما عدل عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل لئلا تخلو اللام عما هو أصل فيها من إيلائها الأسماء»([2]).

٣ ـ ظاهرة الإجحاف:

كشف الإسفراييني عنها في مواطن عدة من كتابه، ومنها:

ـ حذف المبتدأ والخبر معا، وذلك عند إعراب المخصوص بالمدح أو الذم خبرا لمبتدأ محذوف في أحد الوجهين، والمخصوص كثيرا ما يحذف، وعلى هذا يلزم أن يكون المبتدأ والخبر محذوفين معا وهو إجحاف،يقول الإسفراييني: «المخصوص كثيرا ما يُحْذَفُ في كلامهم، منه قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾([3])، أي: نحن، وعلى هذا يلزم أن يكون المبتدأ والخبر محذوفين معا، وهذا إجحاف» ([4]) .

---

(١) فاتحة الإعراب:١/٨٨ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) سورة الذاريات، من الآية:/ ٤٨ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/ ٢٥٦.

ـ حذف الساكنين معا في نحو: (جَوارِيْنْ) من غير ترك لأحدهما ([1]).

٤ـ ظاهرة الكراهة:

ومن صورها عنده:

ـ المنع من جر الفعل كراهة الجمع بين الثقيلين، يقول الإسفراييني: «إنما منع الفعل الجر كراهة الجمع بين ثقيلين: الجر والفعل، أما ثقل الجر فظاهر؛ وأما ثقل الفعل فلكونه دالا على معنيين: الحدث والزمان، ولكونه متضمنا للضمير، ولكونه مستلزما للفاعل والمفعول»([2]).

ـ كراهة الجمع بين التعريفين بالعلامة، من ذلك: أنهم لا يقولون (يالرجل)؛ كراهة الجمع بين التعريفين بالعلامة: اللام وحرف النداء([3]).

ـ الاستغناء بجواب الأمر عن ذكر المأمور به؛ كراهة الإعادة؛ إذ يقول: «يقولون في الأمر: (مره يعطيني مائة درهم يوم الجمعة إعطاء سهلا)، وهو في تقدير: مره بأن يعطيني مائة درهم يوم الجمعة إعطاء سهلا يعطيني، إلا أنهم استغنوا بجواب الأمر عن ذكر المأمور به؛ كراهة الإعادة»([4]).

ـ إعراب اسم (لا) إذا كان مضافا:

«فإن قلت: فلم لم يبن المضاف؟ قلنا: لأنهم كرهوا أن يجعلوا ثلاثة أشياء شيئا واحدا»([5]).

ـ إعراب المعطوف على اسم (لا):

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٠٧.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٧.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/١١٨.

(٤) فاتحة الإعراب: ١/٩٨.

(٥) فاتحة الإعراب: ٢/٥٤٠.

قال الإسفراييني: «لا يجوز البناء ههنا؛ لكراهية بناء أربعة أشياء، أعني: (لا)، والمنفي وحرف العطف والمعطوف»(١).

٥ــ ظاهرة خلاف الأصل:

من ذلك :

ــ الإضمار خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا لحاجة(٢)

ــ ترك التقاء الساكنين في نحو: (جَوارِيْنْ) من غير حذف لأحدهما(٣).

٦ــ ظاهرة تجاذب الأصلين:

نبه على تجاذب الأصلين عند حديثه عن المحذوف من نحو (جــوار)، وأن توجيه القول فيها راجع إلى حذف (الياء)، وجعل التنوين عوضا عنها، يقــول الإسفراييني: «ذكر جدي ــ رحمه الله ــ أنه كان الأصــل (جَــوارِيْنْ) فــالتقى ساكنان: الياء والتنوين، ولم يمكن تحريك أحدهما، فأرادوا أن يحذفوا أحدهما، فتجاذب الأصلان، أعني أنهم وجدوا (الياء) أولى بالسقوط، قياسا على (قاض، وماض، وراع)، ووجدوا (التنوين) ــ أيضا ــ أولى بالسقوط؛ لأن الكلمة فــي غاية الجمع الممتنع عن التنوين، فإما أن يحذفا معا وهو إجحاف، أو يتركا معا وهو خلاف الأصل، أو يحذف أحدهما دون الثاني، وهو ترجيح لا لمعنــى مــن المعاني، فاحتالوا طريقا صالحا، وهو أنهم حــذفوا اليــاء، وعوضــوا عنهــا التنوين، وكل واحد منهما كأنه ثابت ساقط؛ لأن الياء باعتبار عــدم صــورته ساقط، وباعتبار ثبوت التنوين عوضا عن ثابت، وكذا (التنوين) من جهة بقــاء صورته ثابت، ومن جهة أنها ليست بزائدة بل عوض عن حرف أصلي ساقط،

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٤١.

(٢) فاتحة الإعراب:١/ ٢٥٦.

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ٢٠٧.

فهذه التنوين كأنها هي النعامة، إذا سيم حملا قال: إني طائر، وإما إن يقل طر قال: إني من الإبل»(١).

٧ــ ظاهرة جري الباب على وتيرة واحدة:

اهتم الإسفراييني بهذه الظاهرة كثيرا، ومن ذلك:

ــ حديثه عن الامتناع من الجمع بين الضمير المتصل وما فيه التنوين أو نون التثنية والجمع، وحذف الواو من (أعد، وتعد، ونعد)؛ لحذفها في (يعد) جريا للباب على وتيرة واحدة، يقول الإسفراييني: «فلم يجيزوا الجمع بينه وبين الضمير، فلم يقولوا: (الضاربانه)، كما لم يقولوا: (ضاربُنْهُ)؛ جريا على وتيرتهم في توخي الازدواج والتشاكل، وكثير في كلامهم أن يثبت في صورة من الصور علة مستلزمة لحكم من الأحكام، ثم أنهم أجروا ذلك الحكم في أخواتها ونظائرها مما لم تثبت فيه تلك العلة؛ وذلك حرصا منهم وتشوقا لجري الباب على وتيرة واحدة وطريقة مطردة، وإن شئت فاستأنس بباب (يعد، وأعد، وتعد، ونعد)؛ وذلك لأن الأصل في (يعد) يوعد، فحذف الواو؛ لوقوعه بين الياء والكسرة، ثم تراهم يحذفونه في (أوعد، ونوعد، وتوعد) أيضا، وإن فقدت تلك العلة؛ قياسا على (يعد) لجري الباب على سنن واحد»(٢).

٨ــ ظاهرة التعليل:

أهم ما يميز منهج الإسفراييني في (فاتحة الإعراب) هو العناية بالتعليل؛ وذلك من أجل تقرير الأصول وتحريرها، وضبط القواعد وإحكامها، وذلك باستفاضة واستقصاء وبسط.

ومن أمثلة ذلك:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٠٦ ، ٢٠٧.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٣٣٣، ٣٣٤.

ـ علل توزيع الحركات الثلاث على المعاني الثلاثة:

يذكر الإسفراييني أنَّ من العلماء من سلك في التعليل مسلك التوافق والتشاكل، ومنهم من انتهج مناهج التوازن والتعادل في علل توزيع الحركات: الرفع، والنصب، والجر على المعاني الثلاثة: الفاعلية،والمفعولية، والإضافة، فلما كانت الفاعلية في أقوى المراتب كان لها الرفع الذي هو أقوى الحركات، ولما كانت المفعولية في أدنى المراتب جعل لها أضعف الحركات ومنها ما هو متوسط بين الحالين وهو الإضافة، فجعل لها الحركة المتوسطة التي هي الجر وهذا ما يسمى بعلل التوافق والتشاكل وهي كثيرة جدا في (فاتحة الإعراب).

أما جعل الرفع الذي هو أقوى للفاعل الذي هو أقل؛ إذ لا يكون إلا واحدا، والنصب الذي هو أخف للمفعول الذي هو أكثر؛ لكون المفعول واحدا فصاعدا إلى تسعة، فهذا يقصد به التوازن والتعادل، يقول الإسفراييني: «فهذا ما قيل في توزيع الحركات الثلاث على المعاني الثلاثة على ما وزعت، وللعلماء طرق شتي، وأساليب مختلفة في تعليل المسائل، فبعضهم يسلكون مسالك التوافق والتشاكل، وبعضهم ينتهجون مناهج التوازن والتعادل، وقد سلكوا ههنا كلا المسلكين، وكل منهما بالتحقيق حقيق»(١).

ـ ومن التوازن والتعادل ـ أيضا ـ جعلهم (الألف) التي هي أخف للتثنية التي هي أكثر، و(الواو) التي هي أثقل للجمع الذي هو أقل، وكذا أيضا فتح ما قبل الياء في التثنية، وكسر ما قبل الياء في الجمع.

يقول الإسفراييني: «فإن قلت: فلم خصوا (الألف) بالتثنية، و(الواو) بالجمع ولم يعكس؟ قلنا: لأن التثنية أكثر من الجمع السالم؛ إذ التثنية تدخل على من يعقل وعلى من لا يعقل من الحيوان، والجماد، والنبات، وغيرها، والجمع

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٦٩، ٧٠.

السالم يختص بأولي العلم، فجعل الأخف الذي هو (الألف) للأكثر الذي هو التثنية، والأثقل الذي هو (الواو) للأقل الذي هو الجمع؛ ميلا إلى التوازن والتعادل، وهذا هو العلة في اختصاص الفتحة بما قبل ياء التثنية، والكسرة بما قبل ياء الجمع حيث كانت الفتحة أخف من الكسرة، والكسرة أثقل منها»([1]).

ـ علل البناء والإعراب:

يقصد بهذه العلل: العلل التي تذكر في معرض الحكم على الكلمة سواء أكانت اسما أم فعلا أم حرفا بالبناء والإعراب، وذلك بعد تقريرهم الأصول العامة؛ ومما يدل على فرط عنايته بهذا النوع من العلل قوله: (الأسماء المبنية وعلة بنائها)، ومن ذلك:

ـ (أين، وكيف) بنيا؛ لتضمنهما معنى همزة الاستفهام([2])،و (مذ، ومنذ) بنيا؛ لأنهما يتضمنان معنى حرفي الابتداء والانتهاء، أعنى من وإلى([3])، فالعلة هنا علة تضمن.

ـ (المضمرات والمبهمات) بنيا؛ لمشابهة الحروف في أنها لا تستقل بنفسها([4])،و(الذي) اسم موصول مبني على السكون بني؛ لأنه يشبه الحرف من حيث إنه لا يستقل بنفسه([5]).

فالعلة هنا علة مشابهة.

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٣٠٩، ٣١٠.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٢.

(٣) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٧.

(٤) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٤.

(٥) فاتحة الإعراب: ٢/٤٥٦.

ـ (فساق، وفجار) بنيا؛ لمشاكلتهما (نزال) من جهة الوزن ([1])، فالعلة هنا علة مشاكلة.

ـ بناء (هؤلاءِ، وأينَ، وأمسِ) على الحركة للهروب من التقاء الساكنين، فالعلة علة تخفيف.

ـ بناء (أين، وكيف، وليت، وذيت، وهو، وهي، وخمسة عشر) على الفتح؛ لكون الاسم مستدعيا للخفة، وتفاديا بها عن الثقل ([2])، فالعلة علة تخفيف.

ـ الفعل المضارع أعرب بسبب مضارعته الاسم ([3])، فالعلة علة مضارعة.

ـ علل تحديد نوع الكلمة:

أعني بها: تلك العلل التي تساق في معرض الدلالة على تحديد نوع الكلمة من جهة الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، ومن ذلك

ـ حديث الإسفراييني عن (رُبّ) من حيث الحرفية والاسمية، وأنَّ من بين القائلين باسميتها: الأخفش، وهو المختار لدى السكاكي؛ والعلة في ذلك أنها في مقابلة (كم).

يقول الإسفراييني: «ذهب الأخفش إلى أنها اسم، واختاره بعض المتأخرين من المحققين قائلا: إن مجراها مجرى (كم) الخبرية، فإذا قلت: (رب رجل جاءني)، كان مبتدأ، نحو: (كم رجل جاءني)، وإذا قلت: (رب خطب كفيت)، كان مفعولا، كقولك: (كم خطب كفيت)، قال: وليت شعري كيف أمكنهم أن يجعلوا (رب) حرف جر، ولا شك أن حروف الجر إنما أوردت لتفضي الفعل إلى المفعول، وأنت تسمعهم يقولون: (كفيت الخطب)، ولا يقال: (كفيت بالخطب،

---

(١) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٤.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٧.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٣٥.

أوفي الخطب)، أو ما شاكل ذلك، وقد اختار الكسائي ــ أيضا ــ هــذا القــول، وقال: الأظهر أنها ليست من حروف الجر؛ لعدم لازم حرف الجر معها، وهــو التعدية، ولكونها في مقابلة (كم) الخبرية»([1]).

ــ حديثه عن (نعم وبئس) من حيث الاسمية والفعلية، و(فعلي التعجب) بعد الكلام عن اسمية (أسماء الأفعال)([2])، يقول الإسفراييني: « إن هــذه الأســماء المبحوث عنها لا يسوغ أن يحكم عليها بالفعلية... وذلك لأنها غير واردة على صيغة الأفعال وهذا مما لا شبهة فيه، وأنها لا تدل على التجدد والحدوث الــذي تدل عليه الأفعال، ألا ترى أن (هيهاتَ) ليس معنــاه اقتــران البعــد بالزمــان الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، بل هو يدل على بعــد ثابــت مســتمر، ولا يخفى أن مثل هذا لا يكون فعلا، وعلى هذا القياس سائر الأسماء،وإذا ثبت أنها ليست بأفعال ثبت أنها أسماء»([3]) .

ــ علل الإعمال والإهمال:

هي العلل التي تذكر؛ لاختصاص بعض الكلمات بالعمل دون غيرها، كعمــل حروف الجر، قال الإسفراييني: «هذه الحروف لما كانت لازمة الأسماء وجــب أن تعمل الحركة المخصوصة بالأسماء وهو الجر» ([4])، فالعلة هنا علة لزوم.

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١١٠ ، ١١١.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢/٥٧٣ــ ٥٧٧ .

(٣) فاتحة الإعراب:٢/٥٧٥ ، ٥٧٦ .

(٤) فاتحة الإعراب: ١/٩٣.

علة عمل حروف (الجر) دون غيره هي علة فرق، قال الإسفراييني: «فرقا بينها وبين ما يصل إليها الفعل بذاته من الأسماء، ولا مطمع في الرفع؛ لاختصاصه بالفاعلية، فلم يبق إلا الجر»(١).

ـ (إنَّ) وأخوتها تعمل الرفع في الخبر؛ لشبهها بالفعل، قال الإسفراييني: «إنما رفعن؛ لأنهن أشبهن الفعل من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال، أما اللفظ فبناؤهن على الفتح، وكونهن على ثلاثة أحرف فصاعدا، كالأفعال الماضية، وأما المعنى فلأنهن متضمنات لمعنى الفعل... وأما الاستعمال فلزومهن الأسماء، كالأفعال»(٢).

ـ إعمال (كأنّ)، و(ليت)، و(لعل) إذا لحقتها (ما) أكثر منه في (إنّ) و(لكنّ)؛ لكونها أوغل شبها بالفعل منهما؛ لتغير معنى الابتداء بها(٣)، فالعلة هنا علة شبه.

ـ إبطال عمل (إنَّ، وأنَّ) إذا خففتا؛ لبطلان شبههما بالفعل، قال الإسفراييني: «اعلم أن هذين الحرفين ـ أعني (إنَّ، وأنَّ) يخففان فيبطل عملهما؛ لبطلان شبههما بالفعل» (٤).

ـ علل التقديم والتأخير:

أعني بها: ما تساق من الأسباب التي تبين موقع الكلمة في التركيب من حيث التقديم والتأخير ومن أمثلة ذلك:

---

(١) فاتحة الإعراب: ٩٣/١.

(٢) فاتحة الإعراب: ١٥٠/١، ١٥١.

(٣) فاتحة الإعراب: ١٥٠/١، ١٥١.

(٤) فاتحة الإعراب: ١٣٨/١ ـ ١٣٩.

ـ تقديم اسم (إنَّ) (المنصوب) على الخبر (المرفوع)؛ فرقا بينها وبين الفعل، وعليه فالعلة هنا علة فرق، قال الإسفراييني: «إنما لزم تقديم منصوبها على المرفوع؛ فرقا بينها وبين الفعل»(١).

ـ (كان) وأخواتها ما خلا في أوله (ما) يعملن في الخبر متقدما ومتأخرا، نحو: (كان قائما زيد)، و(قائما كان زيد) وكذا أخواته؛ وذلك لأنهن أفعال متصرفة، فقوين على العمل مع التقديم والتأخير(٢).

ـ علل الذكر والحذف:

المقصود بها: العلل التي تذكر في سياق التركيب؛ لتوضيح موقف الكلمة من حيث الذكر والحذف، ومن ذلك :

ـ حذف المنادى في نحو: (يا بؤس لزيد)؛ تخفيفا، وامتناعهم من ترخيم، نحو: (تأبط شرا)، أو (درّى حبّا)، أو (برق نحره)؛ لأنَّ الجملة يعمل بعضها في بعض، والترخيم لا بد له من الحذف والحذف لا يجوز في هذه الحالة لما فيه من الإجحاف.

يقول الإسفراييني: «أما المركب فلا يخلو: إما أن يكون جملة، أو غير جملة، فإن كان جملة نحو: (تأبط شرا)، أو(درّى حبّا) ، أو (برق نحره) فلا يرخم البتّة؛ لأن الجملة محكية ليس إلا، ولأن الجملة يعمل بعضها في بعض، فحذف بعضه يؤدي إلى الإجحاف»(٣)؛ فالعلة من حذف المنادي كان التخفيف، والعلة في المنع من الحذف آخر المرخم هو الإجحاف

ـ علل الأصول:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٣٢.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٢٦٦.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٢٩٩ ، ٣٠٠.

أعني بها: العلل التي تذكر لتقرير الأصول العامة التي يستند عليها في بناء الأحكام.

من ذلك:

ـ قول الإسفراييني: «الأصل في الفعل العمل»(١).

ـ قول الإسفراييني: «الأصل في الأسماء كلها الإعراب، كما أنَّ الأصل في الأفعال والحروف البناء؛ لأنَّ الأسماء عرضة لتوارد المعاني المختلفة عليها، فبالحري أن تكون معربة تمييزا بين تلك المعاني المختلفة؛ وإنَّما بني ما بني منها لمناسبة غير المتمكن»(٢).

ـ أنَّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات وأصل البناء أن يكون على السكون، قال الإسفراييني: «الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، فوجب أن يكون الأصل في البناء السكون»(٣).

ـ التعليل بأمن اللبس:

من ذلك: أنَّ المضاف كثيرا ما يحذف، ويقام المضاف إليه مقامه، ويجري عليه حقه في الإعراب؛ وذلك عند أمن اللبس، نحو قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(٤)؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي(٥).

ـ التعليل بوجود الالتباس:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٢٧٠.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٢.

(٣) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦٤.

(٤) سورة يوسف، من الآية:/٨٢ .

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب: ١/١٧٨.

من ذلك : منع صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط المسمى به مؤنث، كما لو سمين امرأة بـ (زيد)؛ لوجود الالتباس، يقول الإسفراييني: « إلا أن تسمي امرأة بـ (زيد) فإنه لا ينصرف البتّة، نص على ذلك سيبويه(١)؛ وذلك لوجود الالتباس، إذ لو صرفتَ لم يُعرفْ، أَعَلَمُ رجلٍ هو أم عَلَمُ امرأة؟» (٢) .

ـ التعليل بالتآخي:

من ذلك:

ـ جر الممنوع من الصرف بالفتحة؛ لتآخي النصب والجر في معنى المفعولية، يقول الإسفراييني: «في تحريكه بالفتح مذهبان:أحدهما: أنَّه لمَّا منع الجر كان أولى الحركات أن يقام مقام الكسر الفتح؛ لتآخي النصب والجر في معنى المفعولية، واشتراكهما لفظا في التثنية وفي الجمع وفي الكناية»(٣).

ـ كسر التاء من نحو: (يا أبتِ)؛ لأنَّ التاء عوض عن الياء، والكسرة أخت الياء، قال الإسفراييني: «يا أبت أصله: (يا أبي)، فحذف ياء الإضافة وعوض عنه تاء التأنيث، وذلك لاشتراكهما في أنَّ كل واحد منهما يلحق آخر الاسم، وهي كلمة زائدة على نفس الكلمة، وإنما كسر؛ لأنه لما كان عوضا عن الياء ، وهي أخت الكسرة، كسر أيضا»(٤).

ـ حذف الحروف من المضارع الناقص حال الجزم للتآخي الحاصل بينها وبين الحركات، يقول الإسفراييني: «إنما حذفوا الحروف في الجزم؛ لأنها أشبهت الحركات من وجهين:

---

(١) ينظر: الكتاب : ٣/ ٢٤٢ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/١٨٩.

(٣) فاتحة الإعراب:١/١٨١.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٢٩٥.

أحدهما: أن هذه الحروف مركبة من الحركات، على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول بعضهم، وعلى كلا التقديرين فقد حصل التآخي بينها وبين الحركات»(١).

ـ التعليل بالحكاية:

من ذلك: ترك فتح (يزيد) في موضع الجر، وذلك في قول الراجز:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ(٢)

قال الإسفراييني: «لما كان جملة منقولة مع الضمير حُكِيَ كما هو، ولم يغيّر عن حاله؛إذ الجمل محكيّة ليس إلا»(٣).

التعليل بالتفنن في الكلام:

من ذلك: أنهم استعملوا «عسى استعمال (كاد) في حذف (أنْ) معها، و(كاد) استعمال (عسى) في إثبات (أن) بعدها؛ جريا على أسلوبهم في التّفَنُّن في الكلام، فمن الأول:

عَسَى الكربُ الذي أمسَيْتَ فيه يكونُ ورَاءَه فَرَجٌ قريبُ (٤)

ومن الثاني:

---

(١) فاتحة الإعراب:١/٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) بيت من الرجز، لرؤبة .

ينظر: الديوان:/ ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ٢٨، والإرشاد إلى علم الإعراب:/٨٤، وخزانة الأدب: ١/ ٢٧٠ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/١٩١.

(٤) بيت من (الوافر)، لهدبة العذري .

ينظر: الديوان :/ ٤٥ ، والكتاب : ٣/ ١٥٩، وشرح ابن طولون :١/ ٢٣٢، وخزانة الأدب:٩/ ٣٢٨ .

قد كادَ من طولِ البلَى أن يمصَحا([1])»([2]) .

ـ التعليل بالأنس واستنامة الطباع:

من ذلك: إعراب الأسماء الستة بالحروف، قال الإسفراييني: «إنما جعل إعراب هذه الستة بالحروف؛ توطئة لما نووه من إعراب التثنية والجمع، وهم في التثنية والجمع مضطرون إليها، إذ لا بد من علامة للتثنية والجمع، وأولى ما يزاد حروف المد واللين، فأعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف؛ إيقاعا للأنسة بها، واستنامة للطباع إلى قاعدة الإعراب بالحروف في التثنية والجمع»([3]).

٩ـ التنظير من غير فنه وتخصصه:

التنظير هو: حمل الشيء على الشيء في حكم من الأحكام للذي بينهما من أوجه الشبه، وهو منهج قرآني، قال ابن القيم رحمه الله: «قد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلا، تتضمن تشبيه الشيء بنظيره، والتسوية بينهما في الحكم»([4]) .

وقد أولى الإسفراييني التنظير عناية كبيرة، فلم ينحصر جهده في تقديم ما لديه لقارئه على المعلومات والحقائق المجردة، بل تخطاه إلى سوق الأمثلة وضرب الصور؛ بغية التوضيح والزيادة في البيان، ومن ذلك:

---

(١) بيت من (الرجز)، لرؤبة .

ينظر: ملحقات الديوان:/١٧٢، والكتاب :٣/ ١٠٦، والإرشاد إلى علم الإعراب:/١٣٥، وخزانة الأدب:٩/ ٣٤٧.

(٢) فاتحة الإعراب:١/٢٧٦، ٢٧٧.

(٣) فاتحة الإعراب:١/٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٤) أعلام الموقعين:١/ ١٢٩.

ـ أسماء الأفعال والاسم غير المنصرف يشبهان النعامة:

يقول الإسفراييني: «أسماء الأفعال يتجاذبها شبهان، فهو كمُدعىً له خصمان، ليست تتمحض أفعالا، ولا تتخلص أسماء، ألفاظها من حيث إنها ليست من صيغ الأفعال، وقد يلحق بعضها التنوين، فيضرب شبها إلى الأسماء، ومعانيها من أنَّ بعضها يفيد فائدة الأمر، وبعضها فائدة الماضي، ينتمي إلى الأفعال، فهو ـ إذن ـ كما قال النحويون في الاسم غير المنصرف ليس فيه إعراب تام، ولا بناء تام، فهو درجة بين الدرجتين، ومنزلة بين المنزلتين، ونظير هذا في الحيوانات: النعامة إن حدَّها محقق حدَّ البعير نقض عليه حده بحقيقة الطيرية، ولو حدها حد الطائر خرم نظام حده بحقيقة البعيرية، وهذا مما لا يرتاب فيه صاحب بصيرة» (١)

ـ الابتداء هو العامل في الخبر، كما أن النار سخنت الماء بواسطة القدر:

ذهب الجرجاني إلى أن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ(٢)، وقد نبه على ذلك الإسفراييني؛ إذ قال:« ذكر بعض المحققين أن التحقيق فيه أن يقال: الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به، كما أنَّ النَّار سخَّنت الماء بواسطة القِدْر والحَطَب، فالتَّسخين يحصل عند وجودهما لا بهما؛ لأنَّه يحصل بالنَّار وحدها، فكذلك الابتداء هو العامل وحده في الخبر عند وجود المبتدأ، لا أنَّه عامل معه»(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٧٣ .

(٢) ينظر: المقتصد: ١/ ٢٥٦ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ٢٢٧.

ـ رفع (مَنْ، وكَمْ) بالابتداء:

الذي يستحق الإعراب في أول وضعه، نحو: (مَنْ، وكَمْ) نستطيع أن نحكم على موضعه بالرفع بالابتداء، بخلاف الأفعال والحروف المبنية، فلما لم تستحق من الإعراب شيئا أصلا لم يستطع أحد أن يزعم أن الابتداء ليس برافع؛ لأنه لم يرفع الأفعال والحروف المبنية على الأقل من حيث الموضع، وعليه لا يقال: إن الابتداء ليس عاملا، بل الجواب أن ذلك ليس هذا عيبا في الابتداء على الإطلاق؛ بدليل أن السيف الذي يقطع في محل ولا يقطع في محل، يقال له: سيف ولا تزول عنه صفة القطعية، وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل ذلك، فكذلك عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل.

يقول الإسفراييني: «فإن استحق نحو: (مَنْ، وكَمْ) فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عرضت، وإن لم يستحق الإعراب، نحو: الأفعال، والحروف المبنية على السكون فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع؛ لأنها لم تستحق شيئا من الإعراب في أول وضعها؛ لأن عدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبله، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل، وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل ذلك، فكذلك عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل؛ إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل»(١) .

ـ وجود العامل اللفظي لا يلغي وجود العامل المعنوي، وكذا العكس:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٢٥ .

أشار إلى ذلك الإسفراييني حينما نبَّه على أنَّ العوامل ما هي إلا أمارات ودلالات وليس من اللازم أن تكون أمورا مادية محسوسة وإن كان بعضها كذلك، فالثوب المصبوغ لا ينفي وجود غير المصبوغ، بل وجود أحدهما دلالة صريحة على وجود الآخر؛ وذلك إذ قال: «أما البصريون فقد ذكروا أنَّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حقيقة حسية، كالإحراق للنار، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات بالإجماع، والأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، وإن شئت فاعتبر بهذا المثال، وهو أنه لو كان معك ثوبان، وأردت التمييز فصبغت أحدهما، وتركت الآخر لكان ترك الصبغ في التمييز بمنزلة الصبغ، فكذلك ههنا»(١).

ـ تشبيه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء:

ذكر ذلك الإسفراييني عند التعليل لحذف الحروف من المعتل حال الجزم وأن هذه الحروف أشبهت الحركات من وجهين:

الأول: أن هذه الحروف مركبة من الحركات، وأن الحركات مأخوذة منها.

والثاني: أن الحركات لا يقوم بها، كما لا تقوم الحروف بأنفسها، فلما حصلت هذه المشابهة بين هذه الحروف وبين الحركات، والحركات تحذف للجزم، فكذلك هذه الحروف حذفت للجزم فإن ذلك في الأصل راجع إلى شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، فكما أن الدواء إن صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل،

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٢٢٢.

وسهل حذفها ــ وإن كانت أصلية ــ لسكونها؛ لأنها بالسكون تضعف فتصير في حكم الحركة، فكما أن الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف([1]) .

ــ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف:

نسب الإسفراييني إلى سيبويه، وأبي عثمان، وأبي حاتم، وأبي العباس، وابن كيسان، والزجاج وعلي بن عيسى، وعلي بن سليمان أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف

ووجه ذلك حاصل في اشتماله عليها؛ بدليل أنك إذا حملت إناء فيه ماءٌ كنت حاملا للماء، وكذا بالتنظير على مسائل أخرى، يقول الإسفراييني:«ألا ترى أنك إذا حملت إناء فيه ماء كنت حاملا للماء، إلا أن العامل يصل إلى الموصوف بلا واسطة، ويصل إلى الوصف بواسطة الموصوف، كما يصل العامل إلى الخبر بواسطة المبتدأ، وإلى الجزاء بواسطة الشرط، وإلى المفعول بواسطة الفاعل»([2]).

١٠ــ التنظير من فنه وتخصصه:

وهو كثير في فاتحة الإعراب، ومن شواهده:

ــ الكلام مع (كأنَّ) مبنيّ من أول وهلة على التشبيه، ونظيرتها:(إمَّا)؛ فالكلام معها مبني من أول الأمر على الشك([3]).

ــ الخبر في نحو: (يا ليتَ أنَّ زيدًا قائمٌ) محذوف وجوبا، ونظيره: حذف المفعول الثاني في نحو: (ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ)([4]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٢٣.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٢٥.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/ ١٤٦.

(٤) فاتحة الإعراب: ١/ ١٤٨.

ـ المبتدأ والخبر على مذهب الكوفيين كل واحد منهما جاء عاملا ومعمولا، ونظير ذلك(١):﴿أَيًّا﴾ في قوله تعالى:﴿أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (٢)، و﴿أَيْنَمَا﴾ في قوله عز وجل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾(٣).

ـ الضمة في نحو (يزيدُ) المحكية ليست ضمة بنائيَّة، وإنما هي ضمة إعرابية، نظيرها: في الأفعال المضارعة الواقعة موقع الأسماء(٤).

▪ المبحث الثالث: عنايته بالحدود:

للحدود العلمية قيمتها، وفائدتها، وأثرها في إثراء روح البحث والتقصي، وتأدية المعنى، فهي مفاتيح كل علم، وسد منيع قوي ضد التداخل والتداول والذوبان، فعن طريقها يمكن التمييز بين المتشابهات، والمتماثلات، والمتقاربات.

ولما كان للحدود هذه الأهمية، وكانت عناية الشيخ الإسفراييني بها ظاهرة كان لا بد من لفت نظر القارئ إلى ذلك، ومن بين هذه التعريفات التي عرضها الشيخ الإسفراييني:

ـ حديثه عن حد الاتساع في الظرف:

ذكر ـ رحمه الله ـ هذا الحد عند عرضه قراءة (مَلَكَ يَوْمَ الدين)، وأنَّ (يَوْمَ) يحتمل فيه أنْ يكون ظرفا متسعا يقصد بذلك أنه ليس ملازما للنصب على

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٢٢١.
(٢) سورة الإسراء ، من الآية :/ ١١٠.
(٣) سورة النساء، من الآية:/ ٧٨ .
(٤) فاتحة الإعراب:١ /١٩٤ .

الظرفية، بل يرد مبتدأ، وخبرا، وفاعلا، ومفعولا ... فحد ذلك بقوله: «أن يُذهَبَ به عن أن يقدر فيه معنى (في)، فيجرى مَجْرى المفعول به»(١).

ولم يكتف بذلك، بل وضح الفرق بينهما، وشرح ذلك شرحا ضافيا حتى يستقر الرسم في ذهن القارئ، يقول الإسفراييني: «يظهر لك الفرق بينه وبين الظرف المحض إذا أخبرت عنه بـ (الذي)، ففي الظرف المحض تدخل على الكناية الواضعة مكانه (في)، نحو: (الذي سرت فيه يوم الجمعة)، وفي الظرف المتسع تجردها ـ أعني الكناية ـ من الحرف، فتقول: (الذي سرته يوم الجمعة)، ولولا الاتساع لقيل: (سرت فيه)»(٢).

ـ حديثه عن حد (الاستقرار) في الظروف، وحروف الجر مع ترك الاستشهاد:

لو قلت: (مررت بزيد)، و(حلفت بالله) كان الجار هنا غير مستقر (لغو)؛ لأنَّه متعلق بفعل ظاهر، لكن لو قلت: (مروري بزيد)، و(حلفي بالله)، و(عياذي بالله)، كان الجار هنا مستقرا؛ لأنَّه متعلق بفعل ظاهر لكنَّه لم يمثل.

قال الإسفراييني: «الظروف وحروف الجر منها ما يكون مستقرا، ومنها ما يكون لغوا، ونعني بالاستقرار: أن يكون متعلقا بفعل مقدر غير ظاهر، وحينئذ يكون لها محل من الإعراب، واختلف في أنَّ المقدر هو الفعل، أو اسم الفاعل، على ما سيتضح لك بعد هذا، ونعني بالإلغاء: أن يكون متعلقا بفعل ظاهر غير مقدر، ولا يكون إذ ذاك لها محلّ من الإعراب»(٣).

ـ حديثه عن حد الصفة:

---

(١) فاتحة الإعراب :٢/٣٨٧.

(٢) فاتحة الإعراب :٢/٣٨٧.

(٣) فاتحة الإعراب :١/٩٤.

للصفة عند الإسفراييني أكثر من حد؛ إذ يقول: «الصفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذّات، والذي وُضِعَ له الصِّفة هو التفرقة بين المشتركين، وقيل: إنها للتّخصيص في النكرات، والتّوضيح في المعارف»(١).

الحق أنه مسبوق بالحد الأول من قبل الجرجاني، والزمخشري، والمطرزي، قال الجرجاني: «الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق، وغيرها»(٢).

وقال الزمخشريّ: «هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو:طويل، وقصير، وعاقل وأحمق، وقائم، وقاعد، وسقيم، وصحيح، وفقير، وغني، وشريف، ووضيع، ومكرَم، ومهان»(٣).

وقال المُطَرِّزيّ: «(الصفة) وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذاتِ وهي تتبع الموصوف في إعرابه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتعريفه، وتنكيره، وتذكيره، وتأنيثهِ إذا كانت فعلاً له، تقول : (رجلٌ صالحٌ)، و(رجلان صالحانِ)، و(رجال صالحون)، و(الرجلُ الصالحِ)، و(المرأة الصالحة)، و(النساء الصالحات)»(٤) .

أما الثاني فهو بيان لغاية الصفة، قال الزمخشري: «الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال: إنها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف»(٥).

---

(١) فاتحة الإعراب :١/١٢٨.

(٢) التعريفات:١/١٧٥.

(٣) المفصل:١/١١٤.

(٤) المغرب في ترتيب المعرب:٢/٤١٠.

(٥) المفصل:١/١١٤.

ـ ذكره الحد مع التمثيل والشرح:

نص الإسفراييني على حد الاستثناء عند إعراب قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (١)؛ إذ قال: «الاستثناء: إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره، وذلك نحو: (جاءني القومُ إلا زيدا، أو غيرَ زيدٍ)، فأخرجتَ (زيدا) من حكم المجيء الذي دخل فيه أولا في قولك: (جاءني القومُ)، وههنا كأنّ (المغضوب عليهم) داخلون في المنعَم عليهم؛ لأنَّ الكافرين المغضوب عليهم مُنْعَمٌ عليهم في الدنيا بأنواع النّعم، فلهذا استثناهم منهم»(٢)، وهذا الحد مأخوذ من قول المُطَرِّزيّ: «هُوَ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حُكْمٍ دَخَلَ فِيهِ»(٣).

ذكره الحد، وذكر الحد الذي يتعلق به:

من ذلك ذكره حد (المبتدأ والخبر)، وذكره حد (التجريد) الذي يتعلق بهما، يقول الإسفراييني: «المبتدأ والخبر: هما الاسمان المجردان للإسناد، والمراد بالتجريد: تعريهما من العوامل اللفظية، واشترط في التجريد أن يكون لأجل الإسناد؛ لأنهما لو كانا مجردين لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات غير المعربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب» (٤).

وهو في ذلك متأثر إلى حد كبير بالزمخشري؛ إذ قال معرفا المبتدأ والخبر: «هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: (زيد منطلق)، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان)، و(إنَّ)، و(حسبت) وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما، وغصبتهما القرار على الرفع؛ وإنما اشترط في

---

(١) سورة الفاتحة ، من الآية :/ ٧ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٣) المغرب:٢/٤٤٢.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٢٢٠.

التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنعق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب» (١) .

ـ حديثه عن بعض الحدود جاء مطولا:

من ذلك: حديثه عن حد الإخبار بالذي واللام إذ قال: «حقيقة الإخبار ـ ههنا ـ أن تنزع الاسم من الكلام، وتضع موضعه ضميرا فتقول إذا قيل لك: أخبر عن زيد في قولك: (ضربت زيدا): الذي ضربته زيد، فـ (زيد) خبر، و(الذي) مبتدأ، و(ضربته) صلة له والموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد، فتحتاج إلى جزء آخر حتى لو قلت: (الذي ضربته)، وسكت لم يكن كلاما»(٢).

(١) المفصل: /٢٣ ، ٢٤.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٦.

ـ بعض الحدود يحتاج إلى تتمة:

من ذلك: تعريفه التعليق بأنه إبطال العمل؛ إذ قال: «التعليق: إبطال العمل»(١)، والأولى إضافة لفظا لا معنى.

▪ المبحث الرابع: عنايته بالرواية:

عُني الإسفراييني بالرواية عناية كبيرة، فلم يكن يقبل الشاهد على علاته، بل له معه وقفات ويتضح موقف منها من خلال عدة أمور، هي:

١ـ للرواية دور كبير في اختلاف الوجوه الإعرابية، ومن ذلك:

ـ حديث الإسفراييني عن قول الشاعر:

حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلاَّ مُناخَةً علَى الخَسفِ أو نَرمِي بها بَلَداً قَفْرا(٢)

إذ قال: « فالكلام عليه من وجوه: أحدها: أنه رُوِيَ (آلا مناخة)، أي: شخصا، والثاني: أنه رُوِيَ (مناخة) بالرفع، والثالث: أنه روي بالنصب، ولكن ليس منصوبا؛ لأنه خبر (ما تَنْفَكُّ)، وإنما خبرها (علَى الخَسفِ)، والرابع: أنه جعل (ما تَنْفَكُّ) كلمة تامة؛ لأنك تقول: (انفكّت يدُهُ)، ثم استثنى، ورُوِيَ هذا عن الكسائيّ»(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٠.

(٢) بيت من (الطويل) ، لذي الرمة .

ينظر: الديوان:/ ١٤١٩ ، والكتاب : ٣/ ٤٨ ، والتبصرة :١/ ١٨٩ ، وخزانة الأدب :٩/ ٢٤٧ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/٢٦٦.

٢ــ قبوله بعض الروايات دون بعض في الشاهد الواحد:

كقبوله الرفع والجر، دون النصب من قول امريء القيس(... ولا سيما يوم بدارة جلل)([1]).

فقد ذكر الإسفراييني أنَّ البيت يروى مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا.

وأنَّه لا إشكال في الرفع؛ ووجه ذلك أنَّ (ما) موصولة، أو نكرة موصوفة، وارتفاع (يوم) على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة إما صلة أو صفة، والمعنى: (لا مثلَ الذي هو يومٌ)، أو (لا مثلَ شيء هو يومٌ).

ــ وأمَّا الجر فعلى زيادة (ما)، وإضافة (سيّ) إلى (يوم)، والمعنى: (ولا مثلَ يومٍ)

ــ أما رواية النصب فمعترض عليها من وجهين:

أحدهما: أنك لا تقول: (جاءني القومُ وإلا زيدا) بالواو.

الثاني: لو كان بمعنى (إلا) لبطل معنى البيت؛ لأن مراده أن يفضل هذا اليوم على سائر الأيام، ولو كان المعنى (ألا رُبّ يومٍ لك منهن صالحٍ إلا يوما) لكان بالعكس من ذلك([2]).

٣ــ تركه الاحتجاج بالذي لا يعرف قائله:

ومن ذلك:

ــ حديثه عن الأصل في (اللهم)، وأن الأصل عند الكوفيين:(يا الله أُمّنا بخير)([3])؛ مستشهدين بقول الشاعر:

---

(١) عجز بيت من (الطويل) ، وصدره: ألا رُبّ يومٍ لك منهن صالحٍ.
ينظر: الديوان:/ ٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٨٦،والإرشاد إلى علم الإعراب:/٢٦٠.
(٢) فاتحة الإعراب:٢/ ٥١٢ ،٥١٣.
(٣) ينظر: المفصل:/ ١٥٢ ، والتبيين :/٤٤٩ ، والصفوة الصفية:١/ ٨٣ ، ٨٤ .

وما عليكِ أنْ تقولي كلما سبَّحتِ أو صليتِ يا اللهُمَّ ما (١)

يقول الإسفراييني: «أما البيت الذي رووه فشاذ لا يعرف قائله، ولا حجة فيه»(٢) .

٤ــ التعويل على الرواية الصحيحة، دون غيرها:

ومن ذلك: رده على إنَّ حرف الجزم قد جاء محذوفا في قول الشاعر:

فقلْتُ: ادْعِي وأَدْعُ فإنّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَان

بأنَّ هذه الرواية ليست بصحيحة؛إذ قال:«أمَّا قولهم: إنَّ حرف الجزم قد جاء محذوفا في قوله:

فقلْتُ: ادْعِي وأَدْعُ فإنّ أَنْدَى

قلنا هذه الرواية ليست بصحيحة، وإنما الرواية الصحيحة:

(فقلْتُ: ادْعِي وأَدْعُوَ إنّ أَنْدَى)

بإثبات الواو ، وإسقاط الفاء من (إنَّ)» (٣).

---

(١) بيتان من (الرجز) ، لأمية بن أبي الصلت ، ونسبا لأبي خراش الهذلي .
ينظر: ديوان أمية :١٩١ ، ونوادر أبي زيد :/ ١٦٥ ، والمخصص:١/ ١٣٧ ، والتبصرة:١/ ٣٥٦ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/١٢٠.

(٣) فاتحة الإعراب: ٢/ ٤٣٤ .

▪ المبحث الخامس: منهجه في الاستدلال:

الأدلة التي عول عليها الشيخ الإسفراييني في معظمها تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: الدليل النقلي، وهو: الدليل الذي يعول فيه على صريح النقل.

والثاني: الدليل العقلي، وهو: الدليل الذي يعتمد فيه على الإقناع العقلي، والتعليل المنطقي.

والأقيسة المتنوعة.

▪ فمن أمثلة النوع الأول:

ـ إفادة (الواو) لمطلق الجمع، أي: من غير إفادة ترتيب، يقول الإسفراييني: « (الواو) هي للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، ألا ترى أنك تقول: (جاءني زيدٌ اليوم وعمرو أمس)، و(اختصَمَ بكرٌ وخالدٌ)، و(سيّان قيامُكَ وقعودُك)؛ ومما يدل على أنَّها ليست للترتيب قوله تعالى:﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾(١)، وقال في موضع آخر:﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾(٢)، والقصة واحدة» (٣).

ـ الفعل(اهْدِ) من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على مفعول واحد؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾(٤)، قال الإسفراييني: «(اهْدِ)

---

(١) سورة البقرة، من الآية:/ ٥٨ .

(٢) سورة الأعراف، من الآية :/ ١٦١ .

(٣) فاتحة الإعراب:٢/٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٤) سورة الأنعام، من الآية :/ ٧٧ .

من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما، نحو قوله تعالى:﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي﴾، وأمثاله» (١).

ــ تكرر (لا) إذا وقعت بعدها معرفة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ (٢)، يقول الإسفراييني: «إذا وقعت بعدها معرفة كرّرت، وارتفع الاسم ــ أيضا ــ بالابتداء، كقولك: (لا زيدٌ عندي ولا بكرٌ)، وقوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ (٣)؛ وإنما وجب في هذا النحو تكريرُها؛ لأنها جواب أيضا لمن يقول: (أزيدٌ عندك أم عمرو؟) فوافق الجواب السؤال، فإن قال السائل :(أزيدٌ عندك؟) فاقتصر على واحد فالجواب لا، أو نعم، قال أبو علي: ويقبح أن تقول: (لا زيدٌ عندي) حتى تُتْبعَهُ بشيء، فتقول: (ولا عمرو)»(٤).

ــ استعمال (لا) بمعنى (لم)؛ مستدلا في ذلك بما جاء في التنزيل، وبما ورد في كلام العرب نظما، يقول الإسفراييني: «استعمالهم إياها بمعنى (لَمْ)، فألزموها الماضي، كقوله عز قائلا: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾(٥)، أي: لم يُصدق، ولم يُصل، ومثله: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (٦)، وقال أبو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت:

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤٣٦.

(٢) سورة يسن، من الآية:/٤٠.

(٣) سورة يسن، من الآية:/٤٠.

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٥٤٢.

(٥) سورة القيامة الآية:/٣١.

(٦) سورة البلد الآية:/١١.

إنْ تَغفِر اللّهُم تغفِرْ جمًّا وَأيّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلَمَّا(١)

أي: لَمْ يُلمَّ بالذّنوبِ»(٢).

- **ومن أمثلة النوع الثاني:**

ــ الفعل مع (رُبَّ) يلزمه المضي؛ لأنها للتقليل، وهو معلوم فمناسب للمضي، بخلاف المستقبل فغير معلوم، يقول الإسفراييني: «فعلها يلزمه المضي، تقول: (رُبَّ رجل لقيت)، ولا يجوز (سألقى)؛ وذلك لأن التقليل إنما يأتي فيما يكون معلوما، والمستقبل ليس بمعلوم لنا؛ وإنما يعلمه الله »(٣).

ــ (رُبَّ) لا تتأخر عن الفعل؛ لأنَّها للتقليل، والتقليل قريب من النفي، وللنفي صدر الكلام، يقول الإسفراييني منبها على الأحكام التي تخص (رُبَّ): «منها أنها لا يتأخر عن فعله، وذلك لأن (رُبَّ) للتقليل، والتقليل قريب من النفي، وللنفي صدر الكلام، ألا ترى أنهم يقولون: (قل رجل يقول ذاك إلا زيدا)، بمعنى: ما رجل يقول ذاك إلا زيد»(٤).

ــ (لن) ليست للتأبيد؛ لأنها لو كانت للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها(٥).

ــ (كأن) تعمل في الجزأين؛ لأن معنى التشبيه فيها يقتضي مشبها ومشبها به(١).

---

(١) بيت من (الرجز)، لأبي خراش الهذلي ، وقيل: لأمية بن أبي الصّلت . ينظر: مغني اللبيب:١/ ٢٤٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي:٢/ ٦٢٥ ،والخزانة :٢/٢٩٥.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥٥٨.

(٣) فاتحة الإعراب:١/١٠٩ ــ ١١٠.

(٤) فاتحة الإعراب:١/١٠٩.

(٥) فاتحة الإعراب:١/٥٢ ــ ٥٣.

(١) فاتحة الإعراب:١/٧٥.

ـ تعمل أداة الشرط (إنْ) في الجزأين معا؛ لأنها تستلزم شرطا وجزاء([1]).

إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين أولى؛ لأن الأقرب أولى بالإعمال من الأبعد([2])

- **وللاستلال طرق أخرى منها:**
- **السّبْر والتقسيم:**

ـ الاستدلال بالسبر والتقسيم أحيانا يكون فاسدا وضعيفا:

ومن ذلك: ما ذهب إليه السكاكي من أن نحو (يَزِيدُ) من قول الشاعر:

نُبِّئْتُ أخْوَالي بَنِي يَزِيدُ ظُلْما عَلَيْنَا لهم فَدِيدُ

مبني على الضم؛ لأنه مركب، وكل جملة مركبة؛ وإنما حكم عليه بأنه جملة؛ لأنه مبني على الضم، ولو كان مفردا لما كان هناك وجه لبنائه على الضم؛ بدليل السّبْر والتقسيم .

يقول الإسفراييني ناقلا استدلاله: «إنما قلنا: لا وجه لبنائه على الضم إلا أن يكون جملة؛ بدليل السّبْر والتقسيم؛ لأن أنواع المبني المضموم ـ بعد الاستقراء ـ منحصرة تحت أربعة أقسام، ما كان منادى مفردا معرفة، والغايات، وما له شبه بالغايات، كـ (حيثُ)، وما كان قبل آخره ضم كـ (مُنْذُ)، وما كان محكيا، وأنه ليس من الأقسام الثلاثة الأولى قطعا، فتعين ما ذكرنا»([3]).

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٧٥.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٨٥.

(٣) فاتحة الإعراب: ١/١٩٢، ١٩٣.

والذي يراه الإسفراييني أن هذا الاستدلال لا ينفك عن ضعف، ولم يعر عن فساد؛ لأن المتصف بالإعراب والبناء هو المفرد([1]).

ـ استدلاله بالسبر والتقسيم على إبطال بدل (الكل من البعض):

يقول الإسفراييني «البدل لا يخلو: إما أن يكون عين المبدل منه أو لم يكن، فإن كان فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فلا يخلو: إما أن يكون أجنبيا عنه، أو لم يكن، فإن كان فهو بدل الغلط ، وإن لم يكن فلا يخلو: إما أن يكون بعضه، أو لم يكن، فإن كان فهو بدل البعض، وإن لم يكن فهو بدل الاشتمال، وبهذا يندفع اعتراض من قال: إن ههنا قسما خامسا، وهو بدل الكل من البعض، نحو: (نظرت إلى القمر فلكه)، فإن هذا من بدل الاشتمال»(٢).

ـ الاستقراء:

ومن ذلك:

ـ الأسماء المبنية بحكم الاستقراء سبعة أبواب، يقول الإسفراييني: «إذ قد عرفت السبب في بناء الأسماء، فاعلم أن الأسماء المبنية منحصرة ـ بحكم الاستقراء ـ في سبعة أبواب، وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنايات، وبعض الظروف، وأسماء الأفعال، والأصوات»([3]).

---

(١) فاتحة الإعراب:١/١٩٣.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٦.

(٣) فاتحة الإعراب:٢/٥٦٨.

ــ المنادى المبني على الضم بعد الاستقراء أربعة أقسام هي: المنادى المفرد المعرفة، الغايات كـ (قبل)، وما له شبه بالغايات، كـ (حيث)، وما كان قبل آخره ضم، نحو:(منذ) ([1]).

▪ المبحث السادس: عنايته بذكر الفروق:

المتأمل في (فاتحة الإعراب) يجد العلامة الإسفراييني حريصا على ذكر الفروق بين الأشياء المتشابهة، والمتقاربة من أسماء، وأفعال، وحروف؛ توضيحا، وبيانا، وأخذا بيد القارئ للوقف على الدقائق بين المتشابهات، ومن ذلك:

ــ الفرق بين (لا) النافية للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس):

فالأولى لنفي الاستغراق، والثانية لنفي الوحدة، يقول الإسفراييني: «الفرق بينهما: أنَّ الأول ــ أعني: (لا رجلَ) ــ يفيد الاستغراق، فلا يجوز أن تقول: (لا رجل في الدار بل رجلان)، بخلاف الثاني فأنه يجوز أن تقول: (لا رجل) ــ بالرفع ــ بل رجلان»([2]).

ــ الفرق بين البدل، وعطف البيان:

وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ البدل هو المقصود بالحديث؛ وورود الأول؛ للتوطئة، والأمر في عطف البيان بالضد من ذلك، فإنَّ المقصود ثَمَّ هو الأول، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره.

الثاني: أن البدل في حكم تكرير العامل، بخلاف عطف البيان.

---

(١) فاتحة الإعراب:١/١٩٢ ، ١٩٣.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥٥٨.

وقد طبق ذلك على قول المرّار:

أنَا ابْنُ التارِكِ البكريّ بشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

يقول الإسفراييني: «تجد (بشرا) سائغا لك أن تجعله عطف بيان من (البكريّ)، وغير سائغ أن تبدله منه؛ لأنك لو أبدلته منه، والبدل في حكم تكرير العامل، لكان (التارك) داخلا في التقدير على (بشْرٍ)، فجرى هذا مجرى (الضاربُ زيدٍ)» (١).

▪ المبحث السابع: عنايته بالمصطلحات:

يظهر من قول الإسفراييني: «البغداديون يسمون (الحال): القطع، و(التمييز): التفسير، و(الفصل): العماد، و(المبتدأ والخبر): المترافعين، و(الجر): الخفض؛ لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، ويسمون حروف الجر حروف الصفة، وأشباه ذلك اصطلاحا، وهو شيء يخصون به، وربما تبعهم من أصحابنا في عبارتهم من كان يدرس بينهم، كأبي العباس المبرد، وأبي إسحاق الزجاج ، وأبي بكر السراج، وغيرهم ممن توطن تلك البلاد»(٢) حرصه على نسبة المصطلحات إلى أصحابها؛ لئلا يحدث خلط بين أبناء المدرسة الواحدة أو المدارس المختلفة، ولم يكن هذا موقفه فحسب، من ذلك:

ـ القيام بتغيير بعض المصطلحات:

كتقسيمه التوكيد إلى صريح وغير صريح، بدلا من تقسيمه إلى توكيد: لفظي، ومعنوي، يقول الإسفراييني: «التأكيد وارد في الكلام على وجهين: تكرير صريح، وغير صريح، فالصريح، نحو: (جاءني زيدٌ زيدٌ)، وغير

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٠ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٩ ، ٤٥٠.

الصريح، نحو: (جاءني زيدٌ نفسُهُ، وعينُهُ)، و(القومُ أنفسُهُم ، وأعيانُهم)، و(الرجلان كلاهما)، و(لقيتُ قومَكَ كلَّهُم أجمعين)، و(النساءَ جُمَعَ)» ([1]).

ـ تحديد أصحاب المصطلح مع تعريفه:

من ذلك: حديثه عن قوله:(إِنَّ اللهَ هُوَ السَّميعُ العَلِيمُ)؛ إذ قال: «(اللهَ) منصوب؛ لأنه اسم (إِنَّ)، و(السَّميعُ) مرفوع؛ لأنه خبره، والضمير المتخلّل بينهما هو الضمير الذي سماه البصريون فصلا ، والكوفيون عِمَادا([2])، وهو ضمير منفصل مرفوع ، يتوسط بين المبتدأ وخبره سواء دخل عليهما عامل لفظي، أو لم يدخل»([3]) .

ـ الموافقة في الاصطلاح أولى:

الخبر في نحو: (ضربي زيدا قائما) محذوف؛ لسد الحال مسده، ومع ذلك لا يقال: (قائما) خبر وإنما هي حال؛ لأن موافقتهم في الاصطلاح أولى، يقول الإسفراييني: «أما في قولنا: (ضربي زيدا قائما) فالتقدير فيه: ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائما، فحذف الخبر الذي هو العامل في الظرف، وسد بالظرف مسده، ثم حذف الظرف ـ أيضا ـ وسد بالحال مسده؛ إذ الظرف والحال من واد واحد من حيث إن كل واحد منهما هو الخبر الحقيقي، وحذف الظرف الساد مسده، فلهذا قيل: إن الخبر ـ ههنا ـ محذوف، فلو ذهبت تسمي (قائما) خبرا؛ لكونه سادا مسد ما هو ساد مسد الخبر، فلا مشاحة في ذلك إلا أنَّ موافقتهم في الاصطلاح أولى»([4]).

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٤٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/ ٧٠٦ ، ومغني اللبيب:٢/ ٤٩٦ ، وائتلاف النصرة:/٦٧ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/١٥١.

(٤) فاتحة الإعراب:١/٢٣٤.

ـ ذكره أكثر من مصطلح للشيء الواحد من غير تعيين:

ومن ذلك : حديثه عن أقسام (لا)؛ إذ قال: «اعلم أن (لا) تنقسم في تصاريفها عملا ومعنى على ضروب: (لا) النافية للجنس أحدها أن يكون لنفي الجنس ، ويسمى (التبرئة) ـ أيضا ـ وهو ينصب الاسم ويرفع الخبر»(١).

ـ المصطلح الواحد يكون له عند البصري مدلول، وعند الكوفي مدلول آخر:

كالحال في (المفعول له) فهو معدود عند الكوفيين من باب المصدر، وعند أصحابه من البصريين (مفعول له)، قال الإسفراييني: «الحاصل أنَّ هذا الباب ممَّا يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون، بل يعدونه من باب المصدر»(٢).

▪ المبحث الثامن: عنايته بالأدوات النحوية:

عني الإسفراييني بالأدوات النحوية من جهة الإعمال والإهمال والإفراد والتركيب والمعنى عناية كبيرة، ويستطيع باحث متخصص أن يعد معجما في الأدوات النحوية، معولا في ذلك على ما دونه الإسفراييني في (فاتحة الإعراب).

فما من أداة إلا ولها عنده حديث، ونظر، وتأمل، وتمثيل، وشرح، وتعليل واحتجاج ويطول الكلام لو استعرض البحث كل هذه الأدوات، لكن يكفي الاستشهاد على ذلك بما تناوله في (لا) ، فقد ذكر لها أحد عشر معنى، كل معنى له طبيعة مختلفة عن الآخر، وعمل يغايره؛ وهذا بلا شك له دوره وأثره في أوجه الإعراب، وهذه المعاني هي:

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٣٧.

(٢) فاتحة الإعراب:١/٢٣٤.

الأول: نفي الجنس، نحو: (لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عِندنَا).

الثاني: استعمالها بمعنى (ليس)، نحو: (لا رجلٌ أفضلَ مِنْكَ).

الثالث: استعمالها للنهي، نحو: (لا تفعَلْ).

الرابع: استعمالها في الدعاء، نحو: (لا يغفرُ اللهُ لهُ).

الخامس: استعمالها لنفي الأفعال المستقبلة والحاضرة، نحو: (لا يفعَلُ).

السادس: أنها تكون ردا في الجواب مناقضة لــ (نعم، وبلى).

السابع: أنها تكون عاطفة تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها.

الثامن: استعمالها بمعنى (لم)، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾(١).

التاسع: استعمالهم إياها اسما، نحو: (غَضِبْتُ من لا شيء)، و(خرجْتُ بــلا زادٍ).

العاشر: أنها تستعمل زائدة لتوكيد الكلام، كزيادتها في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّــا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (٢).

الحادي عشر: أنهم غيروا بــ (لا) أربعة أحرف، فنقلوها عما وُضِعْنَ لــه، وهي (لوْ، وهلْ، وأنْ، وهمزة الاستفهام)، فقالوا: (لولْا، وهلا، وألَّا، وألا خفيفة اللام)(٣)، يقول الإسفراييني: «فهذه جميع وجوه هذه الكلمــة، وقــد عرفتَهــا مفصلة، بحيث لا يشُذّ عنها شيء بإذن الله تعالى»(٤).

---

(١) سورة القيامة الآية:/٣١.

(٢) سورة الحديد، من الآية:/ ٢٩ .

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢/ ٥٣٧ ، ٥٥٢ , ٥٥٦ ــ ٥٦١

(٤) فاتحة الإعراب: ٢/٥٦١ .

▪ المبحث التاسع :عنايته بالمعنى:

لا أحد ينكر بحال من الأحوال أهمية المعنى، ودوره في الإعراب، بل هو أول واجب على المعرب؛ فالإعراب فرع المعنى، قال ابن هشام: «سألني أبو حيان ــ وقد عرض اجتماعنا ــ علام عُطف (بِحَقَلَّدِ) من قول زهير:

تقي نقي لم يُكْثَرْ غَنِيمةً ... بنَهْكةِ ذِي قُربى ولا بِحَقَلَّدِ(١)

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرناه، فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك» (٢).

وقول الزركشي: «أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا: بأنها من المتشابه الذي استأثره الله بعلمه»(٣).

▪ ومما يدل على عناية الإسفراييني بالمعنى:

ــ ما أورده في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾(٤)؛ إذ رأى أنَّ (الواو) للحال، فيكون المعنى: أن جبريل وحده استوى بالقوة في حال كونه بالأفق، وعليه فلا يكون في الآية عطف على الضمير المرفوع المستكن في

---

(١) بيت من (الطويل) .

ينظر: ديوان زهير:/ ٢٥ ، وشرح شواهد المغني:٢/ ٦٤٢ ، ٨٩٠ .

(٢) مغني اللبيب:٢/ ٥٢٨ .

(٣) البرهان في علوم القرآن:١/٣٠٢.

(٤) سورة النجم، الآية:/٧.

﴿فَاسْتَوَى﴾(١)، ومن قال: إن (الواو) للعطف كان المعنى: (استوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس)(٢).

ـ أن (رجال) في قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾(٣) فاعل بإضمار فعل؛ لأنه لو أسند يسبح إلى رجال للزم أن يكون الرجال مسبحين، وليس الأمر على هذا، نص على ذلك الإسفراييني؛ إذ قال: «اعلم أن الفاعل قد يرتفع، والرافع مضمر، وذلك نحو قولك: (زيدٌ) في جواب من يقول: (مَن فَعَلَ؟) بإضمار فعل، ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾، فيمن قرأها مفتوحة (الباء)، أي: يسبحه رجال؛ وذلك لأنه لو أسند (يسبح) ـ وهو مبني للمفعول ـ إلى رجال يلزم أن يكون الرجال مُسَبِّحين، وليس الأمر على هذا، فإذًا المسند إليه أحد الظروف الثلاثة، أعني: له، وفيها، وبالغدو، ورجال مرفوع بفعل مضمر، كأنه قيل: من يسبّحه؟ فقيل: رجال»(٤).

ـ ذهابه إلى أن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع؛ يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾(٥) دون وهن العظام حيث توصل باختصار اللفظ إلى الإطناب في معناه، وذلك؛ لأنه لو قيل: وهن العظام يصح حصول

---

(١) سورة النجم، من الآية:/٦.

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/٤١١ ، ٤١٢.

(٣) سورة النور، الآيتان:/ ٣٦ ،٣٧ .

وفيها قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم (يسبح) بالبناء للمجهول

ينظر: السبعة في القراءات:/٤٥٦، وحجة القراءات:/ ٥٠١ ، والنشر:٢/ ٣٣٢ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/٧٤.

(٥) سورة مريم، من الآية:/٤.

وهن المجموع بالبعض دون كل فرد فردٍ، فتركَ الجمع إلى الإفراد؛ لطلب شمول الوَهَنِ فردا فردًا([1]).

- **المبحث العاشر: تركه تناول مسائل التصريف:**

يظهر هذا من قوله: «أما ما لم أتعرض لذكره في هذا الكتاب من الأبواب التي جرت العادة بإيرادها في كتب الإعراب، كالتكسير، والتصغير، والنسبة، والإمالة، والإدغام، والإعلال، والوقف، وغيرها، فهو في الحقيقة كالدخيل في هذا العلم، وإنما المتكفل بتمهيد قواعدها وتشييد مبانيها، والتفحص عن ألفاظها ومعانيها (علم التصريف)، وغرضي من تأليف هذا الكتاب هو علم الإعراب وحده، وقد جمعت فيه معظمه»([2]).

ومن ذلك:

ـ ما أورده من قراءات في قوله تعالى: (عَلَيْهِمْ)([3])؛ إذ قال: «العلم المتكفل بتوجيه هذه القراءات واحتجاجها هو التصريف دون الإعراب؛ فلهذا ضربنا عن ذكرها صفحا، وطوينا عن تعرضها كشحا»([4]).

ـ قوله: عند بحثه عن العلة في سقوط (الهمزة) من كلمة (اسم): «إنما سقطت همزة (اسم) في اللفظ؛ لأنها همزة وصل مثلها في: (ابن، وامرئ، وامرأة، وابنم، وابنة، واست، وايمن، واثنان، واثنتان)؛ وإنما سقطت من الخط لكثرة الاستعمال، وقد ذكر في اشتقاق (الاسم)، وأصله كلام طويل، ولكن بيانه

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٢٧.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/ ٥٨٨.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية:/ ٧ .

(٤) فاتحة الإعراب: ٢/٤٨٩.

إلى صاحب التصريف، ولا حاجة في الإعراب إلى ذكره؛ فلهذا أضربنا عنه»(١).

وهذا الذي ذهب إليه وأخذ نفسه به مبني في الأصل على ما قرره من أصول في (فاتحة الإعراب) من تصور دقيق لمفهوم علم النحو، وبيان وظيفته، وأن من الاستطراد والتطويل والحشو الحديث عن أمور لا تتعلق بالإعراب مما اعتاده النحويون في مؤلفاتهم؛ وخير دليل على ذلك قوله: (غرضي من تأليف هذا الكتاب هو علم الإعراب وحده، وقد جمعت فيه معظمه).

ولم يكن هذا موقفه من علم التصريف فحسب، بل كان أيضا في كل ما من شأنه أن يبعده عن وجهة نظره التي رسمها، وتصوره الدقيق لوظيفة علم النحو ولو قيد أنملة، فقد أعرض عن ذكر الاحتجاجات، والنقوض، والمعارضات التي تتعلق بـ (نعم، وبئس) من جهة الفعلية والاسمية؛ إذ قال:«اعلم أنهم قد اختلفوا في (نعم، وبئس) آسمان هما أم فعلان؟، والصحيح أنهما فعلان ماضيان، أسلبا التصرف؛ ليدلا على المدح العام، والذم العام، وأما ما ذكروا فيهما من الاحتجاجات، والنقوض، والمعارضات فقد ضربنا عنه صفحا، وطوينا دون ذكره كشحا؛ إذ لا طائل تحته»(٢).

ومع إصراره الشديد، وعدم بوحه بما يتعلق بمسائل علم التصريف إلا أنَّ القارئ لـ (فاتحة الإعراب) لا يعدمه أن يقف على الكثير من مسائل علم التصريف، والتي تعد في الوقت نفسه ذات دلالة على تمكنه من هذا العلم أيضا، وأن علمه بأشرف شطري العربية (التصريف) لا يقل عن علمه بالإعراب؛ ومما يبين ذلك:

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/١٦٠.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/٢٥٧.

ـ حديثه عن إدغام لام التعريف في: (التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون)([1]).

ـ حديثه عن إبدال همزة (أنَّ) في لغة بني تميم؛ إذ قال: « قد تبدل همزتها (عينا) في لغة بني تميم، فيقال: (أشهد عنَّ محمدا رسول الله)»([2]).

(١) ينظر: فاتحة الإعراب: ١/١٢٨.

(٢) فاتحة الإعراب: ١/١٤١.

الفصل الثالث:

ملامح التَّحليل النَّحوي في فاتحة الإعراب:

- **المبحث الأول : أسس التحليل النحوي عنده.**
- **المبحث الثاني: ضوابط التحليل في فاتحة الإعراب.**
- **المبحث الثالث: تنوع أساليب التحليل النحوي.**
- **المبحث الرابع: دور ثقافة العصر في التحليل.**
- **المبحث الخامس: حرصه على كشف العديد من الأسرار النحوية المتعلقة بالتنزيل.**
- **المبحث السادس: الاحتكام في التحليل إلي أمور فردية، وذوقية.**
- **المبحث السابع: اختلاف التحليل النحوي؛ لاختلاف اللهجات.**

لا شك أنَّ القائم بالتحليل النحوي لأي نص من النصوص لا بد أن تتكون لديه مجموعة من المعايير، والأطر، والقواعد المتنوعة، والثقافات المختلفة؛ ليستطيع من خلالها تقديم التفسير الواضح، والفهم الجيد لأي نصٍّ من النصوص؛ فبعضها قد لا يخضع لقاعدة، وبعضها قد لا يؤثر فيه شاهد، وبعضها قد لا يقبل قياسا، وبعضها قد لا يوضحه سياق، وبعضها قد لا تبينه قرينة، وبعضها قد لا تفصح عنه علة...

لذا كان لابد من نظرة كلية تستطيع أن تتفهم حقيقة النص وتفقه أهم ملامح التحليل عند الشيخ الإسفراييني في (فاتحة الإعراب)، وتستوعب المؤثرات الأخرى، والتي منها: طبيعة المتلقي، والمعطيات السياقيّة، ودلائل الحال التي يتشكل منها المعنى، والاختلاف الطبعي في فهم المعنى بين قارئ وآخر، والتفاوت في الاستنباط، والتعدد في الاجتهاد وصولا للحصول على النتائج.

- **ومن أهم ملامح التحليل عند الإسفراييني:**
  - **المبحث الأول: أسس التحليل النحوي عنده:**

لا يخلو كتاب من كتب النحو من مثل هذه الأسس، ولاسيما عند صاحب الباع الطويل، والمؤلف المتمكن من مادته، والباحث المستوعب لفنه، والمصنف المتمرس لكل ما يكتب.

- **ومن أسس التحليل النحوي عنده:**
- **البعد عن التعسف:**

يبدو ذلك واضحا في حكم الإسفراييني على مذهب أبي عليٍّ بالتعسف، والبعد عن الصواب؛ إذ رأى انتصاب :﴿حَنِيفًا﴾(١) على الحال من:﴿مِلَّةَ﴾ مخالفا بذلك مذهب الأكثرين.

يقول الإسفراييني: « قرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه: (غيرَ المْغضُوبِ) بالنصب، وهي قراءة أهل مكة فيما زعم هارون وعبَّاد الخوَّاص، وذكر أنَّها قراءة النبي ــ عليه السلام ــ وفي انتصابه وجوه: أحدها: أن يكون حالا من ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٢)، وإذا كان حالا كان شائعا غير مخصوص؛ إذ حقُّ الحال التنكير، كما عرفت من قبل، والعامل فيها معنى الفعل المستفاد من إضافة: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾، كأنَّ معناه: اهْدِنَا الصّراط الكائنَ للذين أنعمت عليهم حالة انتفاء الغضب عنهم، وهذا لا يستقيم على مذهب أبي عليّ، فإنه لم يُجز انتصاب الحال من المضاف إليه، إلا أنَّ الأكثرين سوّغوه؛ ويدل على جوازه قوله تعالى:﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٣)، ألا ترى أن :﴿حَنِيفًا﴾ منصوب على أنه حال من إبراهيم وهو مضاف إليه ؟ وما ذكره أبو علي من أنَّه حال من :﴿مِلَّةَ﴾ ، ولم يؤنّث؛ تشبيها بـ (فعيل) الذي هو بمعنى (مفعُول) فقول متعسف بعيد من الصَّواب»(٤).

- **البعد عن اختلاط الأصول؛ لئلا تفسد الصناعة النحوية:**

يرى الإسفراييني أنَّ مما يؤدي إلى اختلاط الأصول بغيرها جعل الشاذ المخالف للأصول أصلا يقاس عليه؛ وهذا واضح في رده مذهب أهل الكوفة

---

(١) سورة البقرة، من الآية:/١٣٥ .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية :/ ٧ .

(٣) سورة البقرة، من الآية:/١٣٥ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/٤٩٤.

حينما حكموا بأنه لا مانع من توكيد النكرة المؤقتة؛ مستدلين على ذلك بقول الراجز:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أجْمَعَا(١)

ولا يخفى أن النكرة شائعة في أمتها غير ثابت لها عين كالمعرفة، فالأحرى ألا تؤكد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف له عين له لا فائدة فيه، والتأكيد يدل على التخصيص والتعيين، والنكرة تدل على الشيوع والعموم، فكل واحد منهما ضد لصاحبه، يقول الإسفراييني: « الجواب أنَّ (ليلة) وإنْ كانت مؤقتة، إلا أنَّها لا تخرج عن كونها نكرة شائعة، فلا يجوز أن تؤكّد، كما لا يجوز أن تُوصف المعرفة بالنكرة، وأما ما روَوْه من قول الشاعر فقيل: إنَّ هذا البيت مجهول لا يعرف قائلُه، فلا يجوز الاحتجاج به، ولئن سلّمنا أنَّ هذا البيت صحيح عن العرب فليس فيه حجة أيضا، لشذوذه وقلته في بابه، إذ لو طردنا القياس في كل ما كان شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان يؤدي ذلك إلى أن نجعل كل ما لم يكن أصلا أصلا، واختلطت الأصول بغيرها، وذلك يفسد الصّناعة بأسْرِها» (٢).

- **تنزيه القرآن عما لا يليق به:**

نسب أبو حيان إلى المبرد، وخطاب الماردي أنَّ بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها، ولا نظمها .

---

(١) بيت من (الرجز)، لم أعثر على قائله.

ينظر: المفصل:/١١٣، وأسرار العربية:/ ٢٩١، وضرائر الشعر لابن عصفور:/٢٢٩، وشرح الرضي:٢/ ٣٧٣ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٤٥٥.

يقول أبوحيان: «زعم أبو العباس(١)، وخطاب الماردي(٢) أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها، قال خطاب: وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر، فلم أجده، فطالبت غيري به فلم يعرفه، وزعم ناس من أهل الأندلس منهم: أبو محمد بن السِّيد أنَّه وجد في شعر العرب بدل الغلط، وما ذكروه تأوله مُنْكِرو ذلك» (٣).

وقال الأشموني:«رد المبرد وغيره بدل الغلط، وقال لا يوجد في كلام العرب نظمًا ولا نثرا، وزعم قوم منهم ابن السِّيد أنه وجد في كلام العرب، كقول ذي الرمة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ(٤)

فاللعس بدل غلط؛ لأن الحوة السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره؛ لإمكان تأويله»(٥).

يوضح هذا قول المبرد: «للبدل موضع آخر، وهو الذي يقال له: بدل الغلط، وذلك قولك: (مررت برجل حمارٍ)، أراد أن يقول: (مررت بحمار)، فإما أن يكون غلط في قوله: (مررت برجل)، فتدارك، فوضع الذي جاء به، وهو يريده

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٦٦/١، ٦٢/٢.

(٢) ينظر: المساعد:٢/ ٤٣٤ ، وخطاب الماردي وآراؤه النحوية:/ ١٢٥.

(٣) الارتشاف: ١٩٧٠/٤.

(٤) صدر بيت من (البسيط)، وعجزه : وَفي اللِّثاتِ وَفي أَنْيابِها شَنَبُ

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور:١/ ٢٨٣ ، ولسان العرب مادة (ل ع س):٥/ ٤٠٤١، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤١ .

(٥) شرح الأشموني:٣/ ١٢٧ .

في موضعه، أو يكون كأنَّه نسِي، فذكر، فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا، فهكذا إعرابه»(١).

لكنَّ المبرد في الوقت نفسه لا يمنع تخريج الكلام عليه من جهة الإعراب؛ إذ يقول: «لو قلت: من يأتنا يسألنا نعطه على البدل لم يجز، إلا أن يكون بدل الغلط، كأنَّك أردت: من يسألنا نعطه، فقلت: من يأتنا غالطا، أو ناسيا، ثم ذكرت، فاستدركت، فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك، ونظيره من الأسماء: (مررت برجل حمار)»(٢).

على أنَّ بدل الغلط ورد ذكره على لسان كثير من العلماء، وجوزه الإمام سيبويه وجماعة من النحويين(٣)، قال الأشموني: «القياس يقتضيه»(٤).

والذي عليه الإسفراييني أن بدل الغلط لا يمكن تخريج آي التنزيل عليه؛ وذلك إذ قال: «بدل الغلط، نحو: (مررت برجل حمار)، كأنِّك أردت أنْ تقول: (بحمار)، فسبقك لسانُك إلى رجل، فتداركته، فقلت: (حمار)، وهذا لا يكون في القرآن، ولا في فصيح الكلام، والفصيح أنْ يؤتى بـ (بل) في مثل هذا الموضع»(٥).

ومن ذلك أيضا: أن (إلا) بمنزلة (غير) في الوصفية في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٦)؛ لأنك لو حملت الكلام على الاستثناء لأدى إلى الفساد، يقول الإسفراييني: «(إلا) يستعمل بمعنى (غير) في الوصفية، كما تستعمل (غير) في

---

(١) المقتضب:١/ ١٦٦ .

(٢) المقتضب:٢/٦٢ .

(٣) ينظر: الكتاب:١/ ٤٣٩ ، والبسيط:١/ ٣٩٢ ، والارتشاف:٤/١٩٧٠، وشرح الأشموني:٣/١٣١ .

(٤) شرح الأشموني:٣/ ١٣١.

(٥) فاتحة الإعراب:٢/٤٤٦.

(٦) سورة الأنبياء ، من الآية:/ ٢٢ .

الاستثناء، ويظهر إعرابه فيما بعد (إلا)؛ لامتناعه من الإعراب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، أي: غير الله، ولا يجوز الاستثناء؛ لأنك لو حملته على الاستثناء لكان معناه: لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا، وهذا موهم بأنه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لم تفسدا، وهذا عين الفساد، وعلى هذا قوله:

وَكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخُوهُ لعمرُ أبيكَ إلا الفرقَدانِ(١)

أي: غير الفرقدين، ولو كان استثناء لوجب أن يكون منصوبا؛ لأنه وارد بعد كلام موجب، ولو نصب الفرقدين ــ ههنا ــ على الاستثناء لكان معناه : وكل أخ مفارقه أخوه إلا الفرقدين، فهما لا يفارقهما أخُوهُما أو أخَوَاهما، وهذا يقتضي أن يكون للفرقدين أخٌ سواهما، وليس المراد ذلك»(٢) .

- **لا وجه لتخطئة المشهور: من ذلك:**

ــ أن الذي عليه عامة النحويين أن لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور، فلا يصح أن نجعل (راكبا) في نحو: (مررت راكبا بزيد) حالا من المجرور؛ لأن الحال صفة، والصفة من التوابع، وإذا لم يجز تقديم المجرور على الجار فكيف يتقدمه ما هو تابع له؛ خلافا لابن كيسان(٣)؛ مستدلا على ذلك

---

(١) بيت من (الوافر)، لعمرو بن معد يكرب رضي الله عنه .

ينظر: الديوان :/ ١٦٧ ، والكتاب:٢/ ٣٣٤ ، والمقتضب: ٤/ ٤٠٩ ، ومغني اللبيب:١/ ٧٢ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥١٧ ، ٥١٨.

(٣) وكذا الفارسي ، وابن برهان

ينظر: شرح اللمع لابن برهان:١/ ١٣٧، ١٣٨، وارتشاف الضرب:٣/ ١٥٧٩ ، وشرح الأشموني:٢/ ١٧٦

بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾(١)؛ لأن المعنى: وما أرسلناك إلا إلى الناس كافّة، أي: قاطبة ، والذي عليه الزجاج أن ﴿كَافَّةً﴾ حال من الكاف في ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، والتاء للمبالغة(٢)، وذهب الزمخشري إلى أنَّ انتصابه على أنه وصف للمصدر، أي: وما أرسلناك إلا رسالة عامة شاملة للناس(٣)، والذي يميل إليه الإسفراييني أنه قد وجد هذا كثيرا، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى، وما هذا سبيله لا وجه لتخطئته(٤).

ـ أن دخول الواو على (لَكِنْ) أمر لا إشكال فيه؛ وليس أدل على ذلك من قوله: « الشواهد على ذلك من كتاب الله، وكلام العرب أكثر من أن تحصى؛ تدل على ما قلنا به»(٥).

▪ المبحث الثاني: ضوابط التحليل في فاتحة الإعراب:

للتحليل عند الإسفراييني ضوابط عدة منها:

▪ الوجه الإعرابي الموافق لرسم المصحف يصار إليه:

من ذلك:

ـ تخريج كلمة: (آمين) على أنها اسم فعل بمعنى استجب؛ لموافقة الرسم، لا أنها منادى على أنها اسم من أسماء الله تعالى؛ لأنَّ المنادي يجب ضمه إنْ كان مفردا معرفة، ونصبه منونا إن كان نكرة، والرسم مخالف لذلك.

---

(١) سورة سبأ، من الآية:/ ٢٨ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه:٤/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: الكشاف:٣/ ٢٩٠ .

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب:١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٥) فاتحة الإعراب:٢/٤١٠.

يقول الإسفراييني: «رجعنا إلى حديث (آمين)، فنقول: عامة النحويين على أنَّه اسم فعل، ومعناه: استجب، كما ذكرنا، وذكر جماعة من المفسرين أنَّ (آمين) اسم من أسماء الله تعالى، وعلى هذا وجب أن يكون منادى على حد قولنا: (يا أللهُ)، وكذا قالوا، واعلم أنَّ مثل هذا لا يجوز عند النحويين؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون مضموما إن كان مفردا معرفة، كما نقول: (يا أللهُ)، (يا رحمنُ)، (يا رحيمُ)، ومنصوبا منونا إن كان نكرة، كما تقول: (يا رجلا خُذْ بيدي)، ولفظهما مخالف لهذين؛ لأنها مفتوحة غير منوّنة، وإن زعموا أنه مبنيّ فلم يُغَيّر، كما يُقالُ: (يا حَذَامِ)، فلا بد من بيان علّة البناء، والله أعلم»(١).

- **استيفاء الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ:**

على المعرب كما يقول الإمام السيوطي: « إذا أعرب آية أعربها على أظهر محتملاتها وأرجحها، ولا يذكر كل ما يحتمله؛ وإن كان بعيدا جائزا إلا لقصد التمرين»(٢).

ومن أمثلة ذلك عند الإسفراييني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾(٣)؛ إذ الفعل ﴿تَكْتُمُوا﴾ فيه الجزم والنصب، والجزم هو الأولى من جهة المعنى.

يقول الإسفراييني: «في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ يجوز أن يكون ﴿تَكْتُمُوا﴾ مجزوما، ومنصوبا، أمَّا الجزمُ؛ فلأنه معطوف على ﴿تَلْبِسُوا﴾، كأنه قيل: (ولا تكتموا)، وأما النصب فبإضمار(أنْ) والجزم

(١) فاتحة الإعراب:٢/٥٨١.

(٢) التحبير في علم التفسير:/ ٥٣٧ ، ٥٣٨.

(٣) سورة البقرة من الآية :/ ٤٢ .

ههنا أولى؛ لأنَّ تجويز النصب يؤدي أن يكون معناه: ولا تجمعوا بين اللّبس والكِتْمَان، حتى لو فعلوا أحدَهما لكان جائزا»(١).

- **مراعاة ما تقتضيه حكمة العربية وصحيح قياسها:**

من ذلك:

حكمه على (أنْ) من قوله تعالى:﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾(٢) بأنَّها مخففة من الثقيلة؛لأنَّ (السين) للاستقبال، ولو كانت (أن) ناصبة؛ لأدَّى ذلك إلى اجتماع حرفين بمعنى واحد، وهذا ممتنع، يقول الإسفراييني:«أما قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾، فـ (أنْ) ههنا ليست هي الناصبة، وإنما هي مخفّفة من الثّقيلة، تقديره: (علم أنَّه سيكون)، فحُذف ضمير الشّأن، وخُفّف (أنَّ)؛ ليستقيم دخوله على الفعل؛ ومما يدل على أنها ليست بـ (أن) الناصبة أنَّ (أنْ) الناصبة للاستقبال، ولو كانت هي ـ ههنا ـ للاستقبال لما جامع (السِّين) التي هي ـ أيضا ـ للاستقبال؛ لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد» (٣).

- **الفعل الذي يدخل على (أنَّ) المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يكون على شاكلتها:**

فَرْقٌ بين (أنَّ) و(أنْ) فجانب التحقيق في الأولى (أنَّ) أقوى؛ لذا ناسب أن يدخل عليها ما هو على شاكلتها؛ حتى لا يكون ذلك إجحافا بها، ونيلا منها، وأما (أنْ) فالذي يناسبها هو الرجاء، والطمع والخوف ... وأما إذا كان السياق يتسع للوجهين فلا مانع من احتمال حضورهما، وجواز تقديرهما وهذا من حكمة العربية.

---

(١) فاتحة الإعراب: ١/٤٨.

(٢) سورة المزمل، من الآية:/ ٢٠ .

(٣) فاتحة الإعراب: ١/٤٠ ـ ٤١.

يقول الإسفراييني: «اعلم أنَّ الفعل الذي يدخل على (أنَّ) المفتوحة مشددة أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، كقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾(٢)، فإن لم يكن كذلك نحو: (أطْمعُ، وأرجُو، وأخافُ)، فيدخل على (أن) الناصبة للفعل، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾(٣)، وقولك: (أرجو أن تُحْسنَ إليّ)، و(أخاف أن تُسيءَ إليّ)، وما فيه الوجهان، نحو: (ظننتُ ، وَخِلتُ، وحَسِبْتُ) فهو داخل عليهما، نحو: (ظننتُ أن تخرجَ)، و(أنَّك تخرجُ)، و(أنْ ستخرجُ)»(٤) .

- **مراعاة صحة المعنى في الصناعة النحوية، وجريه على القواعد المعروفة:**

من ذلك: منعه تقديم معمول اسم الفعل عليه في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٥)؛ لقيامه مقام المصدر، والمصدر لا يجوز تقديم معموله عليه؛ ولأنَّ معنى الآية السالفة يحتويه مخالفا بذلك مذهب الكوفيين(٦).

---

(١) سورة النور، من الآية:/ ٢٥ .

(٢) سورة طه ، من الآية:/ ٨٩ .

(٣) سورة الشعراء، من الآية:/ ٨٢ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/١٤٠.

(٥) سورة النساء، من الآية:/ ٢٤ .

(٦) ينظر: الكافي في الإفصاح:٣/ ١١٥٤، وقد نسب هذا المذهب للكسائي ، وقيل : للكوفيين إلا الفراء .

ينظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٣٩٤ ، وشرح ابن الناظم :/ ٦١٤ ، وارتشاف الضرب:٥/ ٢٣١١ .

يقول الإسفراييني: «مما يؤكد دلالة هذه الأسماء على معنى المصدر، وقيامها مقامه أنهم لا يجيزون تقديم معمولها عليها، كما لا يجوّزون تقديم معمول المصدر عليه، فلا يقولون: (زيدا دُونَك)، كما لا يقولون: (أعجبني عمرا ضَرْبُ زيدٍ)، وأما قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ فليس انتصاب ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ كتاب الله بـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ؛ وإنما هو مصدر مؤكد لنفسه نظير:﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾(١)؛ وذلك لأنَّ الجملة السالفة فيها: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، ومعنى الآية يحتوي على معناه، وذلك أنه تعالى قد حَظَرَ أن يتزوَّج ذاتُ الأزواج، إلا من سُبيتْ في دار الحرب، وأُخرجت إلى دار الإسلام، فإنها تحل لمن يتملكها، وإن كان لها زوج؛ لوقوع البينُونة بينه وبينها، وهذه شريعة شرَعَها الله، وكتاب كتبه الله علينا، والكوفيون يجيزون تقديم معمولها عليها، ويَحملُون الآية على ذلك، والصحيح مذهب البصريين»(٢).

- **أن يراعى في كل تركيب ما يشاكله:**

من أمثلة ذلك عند الإسفراييني: ذهابه إلى أنَّ (اللام) في قوله تعالى: ﴿لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ﴾(٣) لتأكيد النفي؛ لتظهر المشاكلة عند نصب الفعل بإضمار (أن)؛ وذلك إذ قال: «لام التأكيد نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ﴾، فهذه اللام لتأكيد النفي، والفعل منصوب بعدها بإضمار (أَنْ)، ويمتنع الإظهار معها ؛لأنها جُعِلتْ نقيضة (السّين)، تقول: (زيدٌ سيقومُ)، فإذا أُنكرَ هذا، قيل: (مَا كَانَ زيدٌ ليقومَ)، فاختاروا مطابقة لفظ الفعل للفعل، وأن يكون حَذْف (أنْ)؛ للمشاكلة، ولو أظهر

(١) سورة النساء ، من الآية:/ ١٢٢ ، وسورة يونس، من الآية:/ ٤ ، ٥٥ .
(٢) فاتحة الإعراب:٢/٥٧٩، ٥٨٠ .
(٣) سورة الحجر، من الآية:/ ٣٣ .

(أنْ) لكان قد ظهر لفظ الاسم، وقيل: إنما وجب الإضمار؛ لأنَّ هذه اللام زائدة، فالإضمار أولى عند الزائدة؛ للإيجاز والاختصار، والوجه الأوّل هو هو» (١).

- **التخريج الإعرابي الموافق لأدلة الشرع مقدم على غيره:**

من ذلك: الحكم بلزوم تقديم الجار والمجرور (له) في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾(٢)؛ لأن الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري ــ سبحانه ــ وهذا المعنى مصبه، ومركزه الظرف،يقول الإسفراييني:«أهل الجفاء يقرءون: (ولم يكن كفوا له أحد)؛ لكون الظرف لغوا... والسبب في تقديم اللغو في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ما ذكره صاحب الكشاف(٣)، وهو أنَّ هذا الكلام إنما سيق؛ لنفي المكافأة عن ذات الباري ــ سبحانه ــ وهذا المعنى مصَبُّهُ ومركزُهُ هو هذا الظّرف؛ فكان لذلك أهمَّ شيء وأعناه، وأحقّه بالتقديم، وأحْرَاه»(٤).

وهو الأولى لدى سيبويه؛ إذ قال: « التقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا، أو يكون اسما في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ، وأهل الجفاء من العرب يقولون: (ولم يكن كفوا له أحد)، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة»(٥).

---

(١) فاتحة الإعراب:١/٤٥.

(٢) سورة الإخلاص، الآية:/٤.

(٣) ينظر: الكشاف: ٤/ ٢٩٩ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/٢٧٤.

(٥) الكتاب:١/٥٦.

▪ المبحث الثالث: تنوع أساليب التحليل النحوي:

القارئ لـــ (فاتحة الإعراب) يجد الإسفراييني قد استعمل أساليب متعددة في التحليل، من أهمها:

١ــ اقتصاره في التحليل على بعض الأوجه الإعرابية:

من ذلك: ما ذكره في تحليل نحو: (مأجورا مبــرورا)، وأنَّ النصــب علــى الحاليَّة، أو على وصف المصدر؛ وذلك إذ قال: «يجوز انتصاب الحــال بعامــل مضمر، نحو قولك للمرتحل: (راشدا مَهْديًّا)، أي: اذهــب، وللقــادم: (مــأجُورا مَبْرورا)، أي: رجعتَ، ومنه: (أخذتُهُ بدرهمٍ فصاعدا أو فزائــدا)، أي: فــذهب الثمن صاعدا أو زائدا، ومنه المثل: (أَتَمِيميًّا مرة وَقَيْسِيًّا أخرى)،أي: أتتحــوَّل؟ هكذا ذكره العلامة فخر خــوارزم(١)، وذكــر المطــرزي فــي (الإيضــاح) أن انتصابهما ــ أعني تَمِيميًّا وقَيْسِيًّا ــ على وصف المصدر، والقول مــا قالــت حذام»(٢).

والحق أنَّ للنحويين وجها آخر وهو الرفع على تقدير: أنت مبرور مأجور، قال أبو بكر الأنباري: « فيه وجهان: (مبرورا مأجورا) بالنصب على الــدعاء، أي: جعلك الله مبروراُ مأجورا، والوجه الآخر: أنْ يُنصب على الحال، فيكــون المعنى: قَدمْتَ مبرورا مأجورا، وأجاز النحويون: (مبرورٌ، مأجورٌ) بالرفع على معنى: أنت مبرور مأجور»(٣).

---

(١) ينظر:المفصل:/ ٦٥ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) الزاهر فى معاني كلمات الناس:٢٠٨/١.

وابن منظور على أنَّ الرفع لتميم، والنصب لأهل الحجاز؛ إذ قال:« قالوا في الدعاء: (مَبْرُورٌ مَأْجُورٌ)، و(مَبرُورا مَأْجورا) تميمٌ ترفع على إِضمار (أَنتَ)، وأَهلُ الحجاز ينصبون على اذْهَبْ مَبْرُورا» (١).

والنصب على الحال ــ وهو المختار لدى الإسفراييني ــ هو الأولى؛ لكثرته، وحضور معناه، قال سيبويه: «أما قولهم: (راشدا مهديا) فإنهم أضمروا اذْهَبْ راشدا مهديّا، وإن شئتَ رفعتَ، كما رفعت مصاحَبٌ مُعانٌ، ولكنه كَثُرَ النصبُ فى كلامهم؛ لأنَّ راشدا مهديّا بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأَنه لَفَظَ برَشِدتَ وهُديتَ، وسترى بيانه إن شاء الله، ومثلُه (هنِيْا مَرِيئا)، وإن شئت نصبت فقلت: مبرورا مأجورا ومصاحَبا مُعانا، حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأَنَّه قال: رجعتَ مبرورا، واذهبْ مصاحَبا»(٢).

٢ــ اقتصاره في التحليل الإعرابي على مسألة واحدة من الباب كله:

من ذلك: موقفه من تحليل نحو: (زيدا ضربته)، فقد ذكر الإسفراييني مذهبين:

الأول: مذهب أصحابه البصريين: وهو أنَّ انتصاب (زيدا) إنما هو بفعل مضمر يفسره الظاهر والتقدير: ضربت زيدا ضربته؛ ووجه الإضمار وعلته هو: الاستغناء عنه بالظاهر.

---

(١) لسان العرب:٤/٥١.

(٢) الكتاب:١/٢٧١.

الثاني: مذهب الكوفيين الذين رأوا نصبه بالفعل الواقع على الهاء؛ بحجة أنَّ المكني الذي هو (الهاء) العائد هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به، كما قالوا: (أكرمت أباك زيدا) هكذا قال الإسفراييني ([1]).

ـ ولدي أمور هي:

الأول: أنَّ علة الاستغناء التي منعت من إظهار الفعل ذكرها سيبويه بقوله: «إنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به، ولولا ذلك لم يحسُنْ؛ لأنّك لم تَشغَلْه بشئ، وإن شئت قلت: (زيدا ضربتُه)؛ وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفّسره، كأنّك قلتَ: (ضربتُ زيدا ضربتُه) إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا؛ للاستغناءِ بتفسيره ، فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ»([2]).

والإمام الزمخشري بقوله: «من المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: (زيدا ضربته)، كأنَّك قلت: (ضربت زيدا ضربته) إلا أنَّك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره»([3]).

الثَّاني: أنَّ الفرَّاء من الكوفيين ذكر أنَّ الفعلَ عاملٌ في الظاهر المتقدم والضمير المتأخر؛ وفيه نظر من جهة أنَّ الفعل الذي يتعدى إلى واحدٍ سيصبح متعديًا إلى اثنين.

الثالث: أنَّ الكسائيَّ رأى أنَّ الهاء العائدة على الاسم المنصوب زائدة في هذا الأسلوب، والعامل في الاسم: الفعل الظاهر([4])؛ وفيه نظر من جهة أنَّ الذي

([1]) فاتحة الإعراب:٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب:١/٨١.

(٣) المفصل:/٤٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢/ ٩٥ ، ٢٠٧ ، وارتشاف الضرب:٤/ ٢١٧١ ، والتصريح : ٢/ ٣٥٢.

يرد بعد الفعل العامل في نصبه، قد يكون غير ضمير السابق، كأنْ يقال: (زيدا ضربت غلامه)، وبذلك لا يصح اعتبار (غلامه) زائدا.

قال الجوجريّ: « قال الفراء: الفعل المذكور عامل في الظاهر وضميره، وردَّ عليه بأن المتعدّي لواحد يصير متعديا لاثنين، وقال الكسائي: هو العامل في الظاهر، والمضمر ملغى»(١).

الرابع: عدَّ ابنُ الطّراوة أمثلةَ الاشتغال، والمفعول المقدَّم منصوبة بالقصد، وقد أشار إلى ذلك تلميذُه السّهيليُّ بقوله: « ممَّا انتصب لأنَّه مقصودٌ إليه بالذّكر: (زيدًا ضربته) في قول النحويين وهو مذهب شيخِنا أبي الحسين، وكذلك: (زيدا ضربت)، بلا ضمير لا يجعله مفعولاً مقدَّما؛ لأنَّ المعمول لا يتقدَّم على عامله، وهو مذهب قوي»(٢)، وعليه فلا علاقة لهذا المفعول بالعوامل بعده.

الخامس: فات الإسفراييني التنبيه على نوع الحذف أنه من باب حذف الجمل، قال ابن جني: «حذف الفعل على ضربين: أحدهما: أن تحذفه والفاعلُ فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: (زيدا ضربته)؛ لأنك أردت: (ضربت زيدا)، فلمّا أضمرت (ضربت) فسّرته بقولك: (ضربته)، والأخر أن تحذف الفعل وحده...»(٣).

---

(١) شرح شذور الذهب: ٢/٤١٠ .

(٢) نتائج الفكر: /٧١ .

(٣) الخصائص: ٢/٣٨١.

السادس: لم يشر الإسفراييني إلى الرفع الذي يحتمله هذا الاسم المنصوب، وأن الجملة بعده خبر وهو الوجه الراجح لدى ابن هشام؛ لسلامته من التقدير(١).

السابع: محل جملة (ضربته) من قولنا: (زيدا ضربته) وأن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب.

قال الشيخ خالد الأزهري: « الذي لا محل لما تفسره، نحو: (ضربته) من نحو قولك: (زيد ضربته) فإنه مفسر لجملة مقدرة، والتقدير: (ضربت زيدا ضربته)، ولا محل للجملة المقدرة التي هي (ضربت)؛ لأنها مستأنفة، والمستأنفة لا محل لها، وكذلك تفسيرها لا محل له»(٢) .

الثامن: في إطار سعي الدكتور/ شوقي ضيف ــ المرحوم بإذن الله تعالى ــ إلى إلغاء التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات يرى أن إلغاء العوامل المحذوفة فيه راحة من باب مثل باب الاشتغال، ففي جملة (زيدا ضربته) نعرب زيدا مفعولا به منصوبا ولا نقدر العامل المحذوف، ويكفي أن يعود عليه ضمير منصوب. وكذلك الأمر في أبواب الإغراء والتحذير والنداء والمصادر المنصوبة، فلا داعي لأن نقدر عاملا محذوفا عمل فيها النصب، وهذا العامل لا يظهر؛ إذ يقول: «فهناك أبواب أخرى كثيرة فتحها النحاة لدراسة العوامل المحذوفة يريحنا منها ابن مضاء، وعلى رأسها باب الاشتغال، وقد تقدم رأيه في إعراب مثل: (زيدا ضربته)، وأن كلمة (زيدا) تنصب إذا عاد عليها ضمير منصوب، أو متصل بمنصوب، ومعنى ذلك أننا نعرب (زيدا) مفعولا به، ولكن لا نقدر له عاملا محذوفا، ومثل الاشتغال في ذلك باب التحذير، والإغراء ، وباب

---

(١) أوضح المسالك:٢/ ١٤٢.

(٢) موصل الطلاب:/ ٦٤ .

المصادر المنصوبة في مثل: (ضربا)، وباب النداء في نحو: (يا عبدالله) فعبد الله منادى منصوب، ولا حاجة لقول النحاة: إنه منصوب بفعل محذوف»(١).

وما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف فيه نظر؛ لأنه يحدث خلطا ولبسا مع الجمل الاسمية التي يحذف فيها المبتدأ، أو الخبر وجوبا أو جوازا، وكذلك الجمل الفعلية التي يحذف منها الفعل والفاعل ويبقى المفعول دالا عليها .

ورأى الجمهور أن العامل في الظاهر المنصوب هو فعل مقدر يفسره المذكور؛ لبطلان قياس الكوفيين، قال الإسفراييني: «أصحابنا أبطلوا قياسهم على (أكرمت أباك زيدا)؛لأن انتصاب (زيدا) هناك على البدلية، وهو لا يتقدم على المبدل منه» (٢).

٣ــ اقتصاره في التحليل الإعرابي على بعض المذاهب، وبعض العلماء:

من ذلك: اقتصاره في مسألة (تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا أو ما في معناه) من أن مذهب صاحب الكتاب هو القائل بمنع التقديم مطلقا، وأما رواه المبرد عن المازني فهو القول بالجواز متى كان العامل فعلا متصرفا، والحق أن الأمر لم يقتصر على سيبويه والمازني، بل إن في المسألة قولا ثالثا وهو: جَوازُ تَقْديمِهِ بِقلَّةٍ.

ولم يشر في الوقت نفسه إلى الإجماع المنعقد على المنع متى كان العامل غير فعل أو فعلا غير متصرف، والذي تنبه إليه البعلي بقوله: «إِذَا كَانَ عَامِلُ التَّمْيِيزِ غَيْر فِعْلٍ أَوْ فِعْلاً غَيْر مُتصَرِّف، لم يجز تَقديم التَّمْيِيز عَلَيْهِ بِإجمَاع»(١).

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي:/ ٥٩.

(٢) فاتحة الإعراب: ٢/ ٤٠١.

(١) يُنْظَرُ :الفاخر:١ / ٣٥٧ .

وحتى تتضح المسألة جيدا أذكر نص الإسفراييني، ثم أقوم بتحليل الخلاف الحاصل في المسألة

يقول الإسفراييني: «التمييز لا يتقدّمُ على عامله، سواء كان فعلا صريحا أو معناه، بخلاف الحال، فلا يقال: (نفسًا طابَ زيدٌ)، كما يقال: (راكبًا جاءَ زيدٌ)، هذا مذهب صاحب الكتاب(١)؛ واحتج بأن النفس لما كان فاعلا في الأصل لا يجوز تقديمه على الفعل؛ إذ الفاعل لا يتقدم على الفعل، وروى أبو العباس المبرّد عن أبي عثمان المازنيّ أنّه أجاز تقديمه فيما كان فعلا صريحا ، ولم يجز فيما كان معنى فعلٍ، فأجاز: (نفسًا طابَ زيدٌ)، ولم يجز (خلاًّ راقودٌ)(٢)، قاسه على الحال؛ ولأنَّ الفعل متصرف فيجب أن يعمل متقدّمًا ومتأخّرًا، وأنشدَ:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِرَاقِ حبيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطيبُ(٣)»(٤).

فالإسفراييني اكتفى في تعليل مذهب سيبويه بأن التمييز فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم على الفعل، وعلل قول المازني بالقياس على الحال، وبتصرف العامل، وبالسماع؛ ولأن الأمر أوسع من ذلك أقول:

تَقديم التَّمْيِيز عَلَى الْعَامِلِ إِذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا فِيه أقوال، وهي:

---

(١) ينظر: الكتاب :١/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/٣٦ .

(٣) بيت من (الطويل)، للمخبّل السعدي، وقيل : لقيس بن الملوح ، وقيل: لأعشى هَمَدان .

ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٧ ، والأصول:١/ ٢٧١ ، والجمل:/ ٢٤٦ ، وشرح اللمع لابن برهان:١/ ١٤١ .

(٤) فاتحة الإعراب:٢/ ٣٦١، ٣٦٢.

الأَوَّل: مذهب سِيبَوَيْهِ: وهو المنع(١)؛ إِذْ قال: « قَد جَاءَ مِن الْفِعْل مَا قَد أُنفذ إِلَى مفعول ولم يَقْو قوَّة غَيْره مِمَّا قد تعدى إِلَى مفعولٍ، وذَلِكَ قولك:(امتَلأَتُ مَاءً) و(تفقَّأتُ شَحْمًا)، ولا تقول: امتلأْتُه ولا تفقأتُه ، ولا يعمل فِي غَيْره من المَعَارف، ولا يقدَّم المَفْعُول فِيه، فتقول: (مَاءً امْتلأتُ)، كمَا لا يُقدَّم المفْعُولُ فيه فِي الصِّفة المُشبَّهة، ولا فِي هَذِهِ الأَسْمَاء؛ لأَنَّها لَيْسَت كالْفَاعِل؛ وذَلِكَ لأَنَّه فِعْل لا يتعدى إِلَى مفعول، وإِنَّمَا هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إِلَى مفعول، نَحْو:(كَسَرْتُه فَانْكَسَرَ) و(دَفَعْتُه فَانْدَفَعَ)، فهَذَا النَّحْو إِنَّمَا يكون فِي نفسه ولا يقع عَلَى شيء، فصار امتلأت من هَذَا الضرب، كَأَنَّك قلت:(مَلأَنِي فامْتَلأتُ)،ومثله: (دَحْرَجْتُه فَتَدَحْرَجَ)، وإِنَّمَا أصله امتلأت من المَاء، وتفقَّأت من الشَّحم فحُذف هَذَا استخفافًا، وكَانَ الْفِعْلُ أجدرَ أن يَتعدَّى إن كَانَ هَذَا ينفُذ ــ وهو فِي أَنَّهم ضَعَّفوه ــ مثله» (٢).

---

(١) ينظر:الأُصُول:١/٢٢٣، وعلل ابن الورَّاق:/٣٩٢، وشرح المقدِّمة المُحْسِبة:٢/٣١٧، والمقتصد:٢ /٦٩٤

(٢) الكِتَاب:١/٢٠٤، ٢٠٥.

ويُفَسِّر ابنُ وَلاد عِلَّة المنْع عِنْدَ سِيبَوَيْهِ بقوله« إِنَّمَا منع سِيبَوَيْهِ تَقديم الْتَّمْيِيز فِي هَذِهِ المسألة وأشباهها ؛لأنَّ لفظها جاء عَلَى غَيْر مَعْناها: وذَلِكَ أنَّ اللفظ لفظ المفْعُول وهو فِي المعنى فاعلٌ ؛ لأنَّك إِذَا قلت:(زيدٌ حَسَنٌ وَجْهًا)، فالحُسْنُ فِي المعنى للوجه، وكذَلِكَ (تَصَبَّبتُ عَرَقًا)، إِنَّمَا التَّصبُّبُ فِي المعنى للعرق، فلما كَانَ مَعناه عَلَى غَيْرِ لفظه لم يجز تصَرُّفه، وكَانَ أصعب مِمَّا لفظه عَلَى مَعْناه»، الانتصار لسِيبَوَيْهِ عَلَى المبرِّد لابن ولاد:/٨٦ .

ومذهب سِيبَوَيْهِ هو قول كثير من البَصْرِيِّينَ، والْكُوفِيِّينَ ، والمَغَارِبَة، يقول السيوطيُّ: « فمَنَع سِيبَوَيْهِ والأكثرون من البَصْرِيينَ، والْكُوفِيِّينَ، والمَغَارِبَة تَقديمه، فلا يقال: (نفسًا طَابَ زيدٌ)»(١).

الثَّاني: مَذْهَبُ المَازِنِيّ:

ذهب المَازني إِلَى جَوازِ تَقديم الْتَّمْييز عَلَى عَامِلِه المُتَصَرِّف(٢)، وهو قول المبرِّدِ(٣)،

والجَرْمِيِّ (٤)، والكِسَائيِّ(٥)، وابنِ الشَّجَري(٦)، وابن مَالك في أحد قوليه(٧).

ونصَّ ابنُ الأَنْبَارِيِّ أنَّ الْكُوفِيِّينَ اختلفوا فِيمَا بَيْنَهم عَلَى جَوازه؛ إِذْ قال: «اختلف الكوفِيُّون فِي جَواز تَقديم الْتَّمْييز إِذَا كَانَ الْعَامِل فِيه فِعْلاً مُتَصَرِّفًا نَحْو:(تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا)، و(تَفَقَّأَ الكَبْشُ شَحْمًا)، فذهب بعضهم إِلَى جَوازه، ووافقهم عَلَى ذَلِكَ أبو عثمان المَازنيِّ, وأبو العبَّاس المبرِّد من البَصْرِيِّينَ، وذهب أكثر البَصْرِيِّينَ إِلَى أنَّه لا يجوز» (١).

---

(١) الهَمْع:٢/ ٣٤٣ .

(٢) ينظر: الأُصُول: ٢٢٣/١ ، وإِعْرَاب القرآن للنَّحاس: ٤٣٥/١ ، وشرح اللُّمع لابن برهان:١٤١/١ .

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣ .

(٤) ينظر: الارتشاف :١٦٣٥/٤، والهَمْع:٢/ ٣٤٣.

(٥) ينظر: شرح التَّسْهِيل : ٣٨٩/٢ ، وشرح الكَافية الشافِية : ٧٧٦/٢ .

(٦) ينظر: الأمالي الشَّجرية : ٣٣/١ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل:٣٨٩/٢ .

(١) الإنصاف: ٢/ ٨٢٨ .

الثَّالث: مذهب الإمَام ابن مَالك:

ذهب الإمَام ابن مَالك في قوله الآخر إِلَى أنَّ الغالبَ تأخيرُ الْتَّمْيِيزِ عن عَامِله المُتَصَرِّف، والقليل تَقديمه عَلَيْهِ ؛ إِذْ قال:

« وَعَامِلَ الْتَّمْيِيز قَدِّمْ مُطْلَقَا والْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيف نَزْرًا سُبِقَا » (١).

وقد نبَّه عَلَى هَذَا المذهب الإمام ابن طولون بقوله: «المَشْهُورُ مَنْعُ تَقْديمهِ وهو مذهب سِيبَوَيْهِ، وأجاز قومٌ تَقْديمَهُ، مِنْهُم المازنيُّ ، والمُبَـرِّدُ ، وتـبعهم النَّاظِمُ في غَير هَذَا النَّظم، وظاهر قوله:(نَزْرًا سُبِقَا) أنَّ له مَذْهبًا ثالثًـا، وهـو جَوازُ تَقْديمِهِ بِقلَّةٍ، ولم يَقُلْ به أَحَدٌ»(٢).

٤ــ اعتماده في التحليل الإعرابـي علـى الصـورة، والمعنـى، والاستعمال:

لم يركز على الشكل وحده، أو المعنى، أو الاستعمال في التحليل، بل جمـع بينها الأمر الذي دل على قوة تحليله، وحسن استيعابه للذي يطرح، ومن جهة أخرى يدل هذا الأمر على القناعة المطلقة في اختيار ما يراه جديرا بالقبول.

يظهر هذا بوضوح في ذهاب الإسفراييني مذهب البصريين في الحكم علـى المضارع بالإعراب بسبب مضارعته الاسم؛ إذ قال: «القول الفصل، والمـذهب الجزل هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنَّ المضارع إنَّما أعرب؛ لأنَّه يضارع الاسم، فكأنه والاسم رضيعَا لِبَانٍ، وفَرسَا رِهَانٍ؛ ووجه المضارعة مـن حيـث الصورة، والمعنى، والاستعمال »(١) .

---

(١) ألفِيَّة ابن مَالك:/ ٢٦ .

(٢) شرح الألفِيَّة لابن طولون:١ / ٤٢٩، ٤٣٠.

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٣٦ .

ـ فالصورة: أن كل واحد من نحو: (ضاربٍ)، و(يضربُ) مشتمل على أربعة أحرف: واحد منها ساكن، والباقي متحرك، وأن كل واحد من الساكن، والمتحرك منهما بإزاء الآخر.

ـ والمعنى: على وجهين:

أحدهما: أن كل واحد منهما شائع، ثم يختص.

الثاني: مبادرة الوهم في كل واحد منهما إلى الحال، دون الاستقبال في قولك: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ)، و(مررتُ برجلٍ يَضرِبُ).

ـ والاستعمال:

دخول (لام) التأكيد في كل واحد منهما دون سائر الأفعال، نحو: (إنَّ زيدا ليضرِبُ)، و(إن زيدا لضاربٌ)(١).

٥ـ اعتماده في التحليل على الاستئناس بأقوال العلماء:

في كثير من الأحيان كان الإسفراييني يستأنس بأقوال العلماء تأكيدا على صحة ما ذهب إليه في الحكم على الجمل، والمفردات من أفعال، وأسماء، وحروف، ومن ذلك:

ـ حديثه عن جزم الفعل بـ (أن) مضمرة بعد العَرْض عند قصد الجزاء، نحو: (ألا تنزلُ تُصِبْ خيرا) (٢)؛ فقد استند على صحة ذلك بقول الشيخ عبد القاهر: «العَرْض قريب من التّمني، وذلك قولك: (ألا تِنْزِلُ فَتُصيبَ خَيْرا)، كأنه قال: ألا يكونُ منك نُزُولٌ فأصابَةُ خيرٍ، ومقاربة العَرْض للتمنّي من حيث أنَّك إذا عرضت عليه النُّزول، فقد حثثته عليه، ولا تحُثُّ على ما تَوَدُهُ وتتمّناه، وليس هذا

(١) ينظر: فاتحة الإعراب: ١/ ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) فاتحة الإعراب: ١/ ٥٩ .

باستفهام؛ لأنك لا تقصد بقولك: ألا تُنْزِلُ أن تستفهمه عن ترك النُّزول؛ وإنما القصدُ أنْ تُذَكِّره ذلك وتَعرضَه عليه فقط»(١).

٦ــ ذكره عند التحليل الإعرابي الأوجه المحتملة:

هو كثير جدا، ومن ذلك:

ــ أنَّ (كان) ترد على أربعة أوجه وهي: الناقصة، نحو: (كان زيدٌ منطلقا)، والتامة، نحو: (كان الأمرُ)، أي: وقع، ووجد، والزائدة، نحو:

جيادُ بني أبي بكر تسامى على كانَ المُسَوّمَةِ العِرَابِ(٢)

والتي فيها ضمير الشأن، نحو: (كان زيدٌ منطلقٌ)(٣)، وهذه الأوجه يحتملها قول تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾(٤)، يقول الإسفراييني: « قوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ يتوجَّه على الأربعة الأوجه، فإن كانت ناقصة فـ ﴿قَلْبٌ﴾ اسمه، و(له) ظرف مستقر منصوب المحل على الخبريّة، وإن كانت تامة، فـ ﴿قَلْبٌ﴾ مرتفع بالفاعلية، و(له) لغو، وإن كانت زائدة؛ فلحصول الفائدة بدونه، نحو: (لمن له قلب)، وإن كانت هي التي فيها ضمير الشّأن، فالمعنى: لمن كان الشّأن له قلبٌ»(١).

---

(١) المقتصد:٢/ ١٠٦٤ .

(٢) بيت من (الوافر) ، لم يعرف قائله.

ينظر: المفصل:/ ٢٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٩٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب:/ ١٤٧.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب:١/٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٤) سورة ق، من الآية:/٣٧ .

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٢٦١ .

ــ جزم الفعل بعد الأمر، والنهي، والاستفهام ، والتمني، والعرض إذا قصد به الجزاء، فإن لم يقصد به الجزاء، فالرفع على واحد من ثلاثة أشياء هي:

ــ الصفة، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾(١)، أي: مائدة كائنة.

ــ الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾(٢)، أي: لاعبين، والضبط فيه أن الاسم المتقدم عليه لو كان نكرة كان هذا الفعل صفة له، وإن كان معرفة كان حالا.

ــ القطع والاستئناف، نحو قولك: (قُمْ يَدعُوكَ)،أي: إنَّه يَدعُوكَ (٣).

والذي يحتمل هذه الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾(٤)، قال الإسفراييني: «أما قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾، فيحتمل الأوجه الثلاثة: أما الحال فعلى تقدير: (فاضرب لهم طريقا غير خائف) على أن يكون حالا من الضمير، وأما الصفة فعلى حذف الضمير العائد إلى الموصوف، أي: (فاضرب لهم طريقا غير خائف أنت فيه) على أن يكون صفة للطريق، وأما القطع فظاهر، أي: أنت لا تخاف»(١).

---

(١) سورة المائدة، من الآية:/ ١١٤ .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية:/ ٩١.

(٣) ينظر: فاتحة الإعراب: ١/٥٩ ، ٦٠.

(٤) سورة طه ، من الآية:/ ٧٧ .

(١) فاتحة الإعراب: ١/ ٦٠، ٦١ .

▪ المبحث الرابع: دور ثقافة العصر في التحليل:

لا يستطع القارئ بحال من الأحوال أن ينكر ثقافة العصر على الإسفراييني في أثناء التحليل فقد كان يأخذ من كل علم بطرف، وكذا كان حال المعربين السابقين وقد كان شيوخي ــ جزاهم الله خيرا ــ يذكرون أنَّ فلانا من المعربين يغلب عليه الفقه، وفلانا البلاغة، وفلانا المنطق ... وهكذا، وإذا بالشيخ الإسفراييني يجمع كل هذه الأشياء وذلك فضل الله تعالى

يؤتيه من يشاء، وهذا بلا شك له دور كبير في إثراء التحليل؛ وحتى يتبين الأمر أذكر بعون الله تعالى ما أمكن الوقوف عليه من التأثر بهذه الثقافة؛ وذلك من خلال التحليل للمسائل التي ظهر فيها هذا النوع من التأثير، ومن ذلك:

▪ علمه بالشرائع المنسوخة:

من ذلك: عند حديثه عن المصدر المنصوب بفعل مضمر، وأن الفعل المضمر ــ الذي سد المصدر مسده ــ في هذه الحالة مرفوض استعماله، ولازم حذفه؛ إذ أصبح كالشريعة المنسوخة، وذلك عند تحليله قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾(١).

فبعد أن ذكر أنَّ ﴿الْحَمْدُ﴾ مرتفع بالابتداء و﴿لِلَّهِ﴾ في موضع الخبر، أورد قولا آخر وهو أنَّ (الحمد) أصله النصب على المصدر؛ بدليل قراءة بعضهم، والتقدير على هذه الحالة: (أحمد الله حمدا)، على أن يكون (حمدا) منصوبا على المصدر، والعامل فيه هو الفعل قبله، ثم حذف الفعل أعني: (أحمد) حذفا لازما، وسد بهذا المصدر مسده، ورفض استعماله، وجعل إظهاره كالشريعة المنسوخة، فصار (حمدا لله)، كما يقال: (سقيا، ورعيا) في الدعاء، ثم قصدوا

---

(١) سورة الفاتحة، من الآية:/ ٢ .

دلالته على الإشارة إلى ما يقال له (الحمد)، فأدخلوا (اللام) عليه، فصار: (الحمدَ لله)، وقد قريء به في الشواذ(١)، ثم لما طلبوا أن يدلوا به على دوام الحمد وثباته عدلوا عن لفظ النصب، ورفعوه على الابتداء، وجعلوا الظرف الملغى بعده مستقرا؛ وذلك لأن النصب عرضة للتجدد والانتقال، لكونه مصدرا سادا مسد الفعل(٢).

- **علمه بالجرح والتعديل:**

يظهر هذا من حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في (رافع المبتدأ والخبر)(٣) وأن مذهب أهل الكوفة أنهما يترافعان، أي: أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ وذلك؛ لأن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، فلما كان الأمر كذلك عمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل عمل صاحبه فيه.

ولا إشكال في جعل كل واحد منهما عاملا ومعمولا؛ لكثرة نظائر ذلك، كما نصب﴿أيًّا﴾ بـ ﴿تَدْعُو﴾، وجزم ﴿تَدْعُو﴾ بـ ﴿أيًّا﴾ في قوله تعالى:﴿أيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾(٤).

---

(١) منسوبة إلى رؤبة.

ينظر: مختصر شواذ القراءات:/ ٩ .

(٢) ينظر: فاتحة الإعراب:١/٢١٢ ــ ٢١٩.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/ ١٢٧ ، والمقتضب:٤/ ١٢٦، والارتشاف:٣/ ١٠٨٥ ، والتذييل :٣/ ٢٥٧ .

(٤) سورة الإسراء ، من الآية:/ ١١٠ .

أما البصريون فعلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو عامل معنوي، وعلامته: التعرِّي من العوامل اللفظيَّة، وأما الخبر فاختلفوا، فقوم يرفعونه بالابتداء وحده، وقوم بالابتداء والمبتدأ جميعا، وقوم بالمبتدأ وحده، وإيَّاه بالابتداء (١) .

وللإسفراييني كلام طويل في المسألة بلغ الغاية في الدفاع عن مذهب البصريين،وتوهين مذهب الكوفيين وحججهم، اختتم ذلك بقوله: « فهذا أقصى ما يمكن في تعديل مذهب البصريّين، وجرْح مذهب الكوفيين»(٢)؛ فقوله بالتعديل لمذهب البصريّين، والجرح لمذهب الكوفيين أقوى رد، وأكبر دليل على أخذه مذهب البصريين، وفهمه لمصطلحات علم الحديث.

- **علمه بالفقه:**

يظهر من قول الإسفراييني في صدر بحثه: «إما بكثرة منافعه، ووفور مِسَاسِ الحاجة إليه، كعلم الفقه؛ إذ هو علم الفتاوى والأحكام، والتفصيل الفارق بين الحلال والحرام»(٣) أهمية هذا العلم لديه ومكانته عنده وتتأكد هذه الأهمية عند النظر إلى (فاتحة الإعراب)؛ إذ في هذا البحث إشارات واضحة تبين بجلاء اطلاع الشيخ الإسفراييني على مصنفات الفقهاء، ومباحثهم، ومسائلهم، وانتفاعه بها، يدلك على ذلك أمور منها:

ـ دفاع الإسفراييني عن الإمام الشافعي:

دافع الإسفراييني عن الإمام الشافعي أمام من نسب إليه القول: بإفادة الواو للترتيب؛ إذ قال: «عابوا على الشافعي ـ رحمه الله ـ حيث ذهب إلى إفادة (الواو) الترتيب، فأوجب الترتيب في الوضوء، معاذ الله أن يكون هذا مذهبه في

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب:١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/٢٢٦ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/٢٤.

(الواو)، وهو علم في العربية أعلى كعبا، وأرفع شأنا من أن يعزي إليه مثل هذا، وأما إيجابه الترتيب في الوضوء فليس مأخذه اقتضاء (الواو) الترتيب، وإنما هو لأمر آخر، ولا حاجة بنا إلى بيانه، فإنه لا يهمنا في هذا الكتاب»(١)

ـ ذكر مذهب الإمام الشافعي والإمام أبي حنفية في القول في التسمية:

فقد ذكر الإسفراييني: أن «مذهب الشافعي ـ رحمه الله ـ أنَّ التسمية آية من الفاتحة، وكذا من كل سورة ، ومذهب أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أنها ليست بآية منها، ولا من سورة من القرآن إلا في سورة النمل في قوله تعالى: «﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾(٢)، فإنها فيه بعض آية بالاتفاق، وإنما كتب في مفاتح السور؛ للتبرك وللفصل بين السورتين وتوجيه المذهبين مما لا يهمنها في هذا الكتاب»(٣).

ـ لا فرق بين (غير) الوصفية و(غير) الاستثنائية عند الفقهاء:

يقول الإسفراييني :« إذا جررت (غيرا) على الوصفية كان (المغضوب عليهم) غير داخلين في المنعم عليهم، بل هم جماعة على حدة، وإذا نصبت على الاستثناء كانوا من جملة المنعم عليهم، وقد ذكرنا ذلك، ومما يؤنسك بما ذكرنا أنك لو قلت: (له علي عشرة غير واحد)، فإن رفعته على الوصفية كان المقر به عشرة، وإن نصبت على الاستثناء كان تسعة، هكذا يقتضي علم الإعراب، وذكر القاضي حسين من أصحاب الشافعي ـ رضي الله عنهم ـ أنه لا فرق بينهما في الفقه، فالمقر به في الصورتين تسعة، ولعله أراد أنه لا فرق

---

(١) فاتحة الإعراب :٢/٤٠٣.

(٢) سورة النمل، الآية:/ ٣٠ .

(٣) فاتحة الإعراب :١/١٥٥ ـ ١٥٦.

في حق الجاهل كما لا فرق بين (إنْ) ، و(أنْ) في التطليق، وبين نعم ، و(بلى)،إذا قيل له ألست طلقت زوجتك ؟ أو أليس لفلان عليك كذا؟»(١)

ـ الأفعال المعلقة كالمرأة المعلقة:

ذكر ذلك الإسفراييني عند حديثه عن الأفعال التي تسمى أفعال القلوب، وأن من خصائصها التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا معنى، وأن حالها كحال المرأة المعلقة(٢).

ـ أثر أصول الفقه:

العلاقة بين النحو والأصول علاقة وطيدة متينة؛ ومن الأدلة على ذلك أنَّ من النَّحويين من كانت مصنفاته في (علم الأصول) لا تقل شأنا عن مؤلفاته في (علم النحو)؛ فابن الحاجب صاحب: (الكافية)، و(الإيضاح في شرح المفصل)، له في الأصول: (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل) (٣)، والشيخ الشاطبي صاحب: (الاعتصام في أصول الفقه)، و(الموافقات في أصول الأحكام)، له: (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، و(أصول النحو)(٤).

ـ ومن أمثلة ذلك عند الشيخ الإسفراييني:

- **قاعدة (اليقين لا يترك بالشك):**

---

(١) فاتحة الإعراب :١/٥١٥ ــ ٥١٦.

(٢) فاتحة الإعراب :٢/٤٤٠.

(٣) ينظر: بغية الوعاة :٢/ ١٣٤،١٣٥، وكشف الظنون:١/٢١٤.

(٤) ينظر: الأعلام :١/٧٥.

نص على هذه القاعدة من الأصوليين الشيخ الجويني، ومثل لها بقوله: «هذا نحو من يتطهر يقينا، ثم يشك بعد ذلك في انتقاض الطهارة، فلا يرتفع حكم ما سبق من الطهارة المستيقنة بالحدث المشكوك فيه» (١).

أما الإسفراييني فقد جعل من ذلك الأسباب المانعة من الصرف لازمة نقلا عن جده؛ إذ لو كانت مترجحة بين العدم والوجود لما انتهضت موانع للصرف الذي هو الأصل؛ إذ يقول: «ذكر جدي أن الأصل في كل الأسباب أن تكون لازمة؛ لأنها لو لم تكن كذلك لكانت معرضة للثبوت والسقوط، وكانت مترجحة بين العدم والوجود، فلا تنتهض موانع للصرف الذي هو الأصل؛ لأن الحكم الموجود حقيقة لا يرتفع بالمانع المترجح بين الوجود والعدم؛ إذ اليقين لا يزول بالشك»(٢).

- **الميسور لا يسقط بالمعسور:**

نص على هذه القاعد الإمام الزركشي(٣)، وبيانها أن المأمور به إذا لم يتيسر فعله على الوجه المطلوب، بل تيسر فعل بعضه لا يسقط بالمعسور، أي: بعدم القدرة على فعله كله، فيجب فعل بعضه المقدور عليه.

ونظير ذلك عند الإسفراييني أنه إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز في الجزاء: الرفع والجزم نحو: (إن أتيتني أكرمْك)، وإن شئت قلت: (أكرمُك)، بالرفع؛ ووجهه أن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حمل عليه الجزاء.

---

(١) التلخيص في أصول الفقه:١٣٧/٣.

(٢) فاتحة الإعراب :١٨٧/١.

(٣) المنثور في القواعد:٢٣٠/١.

وأما الجزم فلأنَّ (إن) تقتضي جزم فعل الشرط والجزاء معا، ولا يمنع عدم ظهوره في الأول عدم ظهوره في الثاني؛ لأنَّ الميسور لا يسقط بالمعسور، فالمسح على الجبيرة لا يسقط الغسل عن الأعضاء الأخرى في الوضوء، يقول الإسفراييني: «أما الرفع، فلأن الجزاء تابع للشرط، فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا، حمل الجزاء عليه، وترك على أول أحواله وهو الرفع، وأما الجزم فلأنَّ (إن) تقتضي جزم فعل الشرط والجزاء معا، ولما لم يمكن إعماله في الشرط ــ ههنا ــ أعمل في الجزاء؛ لأنَّ الميسور لا يسقط بالمعسور»(١).

- **اجتماع الضدين محال:**

لذلك صور مختلفة عند الأصوليين، كاستحالة الجمع بين الأمر والنهي، والحل والحرمة، والصدق والكذب، والحركة والسكون، وغير ذلك (٢).

ومما وقع عند الإسفراييني استحالة الجمع بين ما يدل على المستقبل، وما ينفي الدلالة عليه، كالجمع بين (أن) الناصبة و(لا) النافية؛ وذلك لأنَّ (لا) لنفي المستقبل، و(أنْ) لإثبات أمر في المستقبل، وهذا محال فلم يبق إلا جعلها مخففة؛ وذلك إذ قال: «أمَّا (لا) فإنَّها لنفي المستقبل، و(أنْ) لإثبات أمر في المستقبل، فهما في طرفي نقيض، فلما اجتمع (لا) مع (أن) المخففة من الثقيلة دلَّ على أنَّها ليست هي الناصبة؛ لأنها تؤدي إلى اجتماع الضدين، وهو محال»(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب :١/٥٧ ، ٥٨.

(٢) التقرير والتحرير في علم الأصول:٣/٦٠، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي:٣/ ٣٣١ .

(٣) فاتحة الإعراب :١/١٤٠.

- **علم البلاغة:**

في ارتفاع المخصوص في نحو: (زيد نعم الرجل) على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ لأن فيه مراعاة لجملة أشياء على ما يقتضيه علم المعاني منها: سلوك طريقة الإجمال أولا، والتفصيل ثانيا، و تقدير السؤال وبناء المخصوص عليه، واختصار من جهة، وإطناب من جهة أخرى، يقول الإسفراييني: « أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنك قلت: نعم الرجل، قيل لك: من هو؟ فتقول: زيد، أي: هو زيد، وفي هذا المذهب سلوك طريقة الإجمال أولا، والتفصيل ثانيا؛ لأنك توجه المدح إلى زيد أولا على سبيل الإجمال؛ لكونه فردا من إفراد ذلك الجنس، ثم توجهه إليه على سبيل التفصيل، وهذا باب له في (البلاغة) شأن، ولا يخفى حسن موقعه على مقتضى علم المعاني ، وفيه ــ أيضا ــ تقدير السؤال، وبناء المخصوص عليه، حيث تقدر بعد (نعم الرجل) من هو؟ وتبني عليه (زيد)، أي: هو زيد، وأنت تعرف لطف هذا النوع أيضا، وفيه ــ أيضا ــ اختصار من جهة ، وهو ترك المبتدأ في الجواب، وإطناب من جهة أخرى، إذ لو أريد الاختصار مطلقا لكفى (نعم زيد) ، فهو ــ إذن ــ يبرز الكلام في معرض الاعتدال، نظرا إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر وفيه أيضا إيهام الجمع بين المتنافيين، مثله في الجمع بين الإجمال والتفصيل، ومبنى السحر البياني على مراعاة أمثال هذه الأشياء» (١).

- **علم الهندسة والحساب:**

الذي استقر لدى الإسفراييني أنه لا شك في أن الذهن الذي يدرس قوانين اللغة وقواعدها وأسسها يزيد من رهافته، ومضائه، وقوته النظر في قواعد

---

(١) فاتحة الإعراب :١/ ٣٥٥ ، ٣٥٦.

الحساب، ومسائل الهندسة؛ وذلك لتأكد دلائل علم الهندسة والحساب، وقوة براهينه عنده.

ولا أدل على ذلك من قوله متحدثا عن فوائد علم النحو، وفضائله، وشرفه: «إما بتأكد دلائله، ووثاقة براهينه، كعلم الهندسة والحساب، فإن براهينه قوية بحيث لا يعتورها الشكوك، ولا يحوم حولها الشبه، ولهذا قال أفلاطون: لا يحضُرنّ مجلسنا من لم يصقلْ ذهنه بـ (الجومطريّا)، أي: الهندسة ، وقال بعضهم: إنما استنبط الحكماء علم الهندسة ؛ ليعلم أن في عالم الكون والفساد علما لا يتطرق إليه الشك، ولا يتوجه نحوه الخلاف؛ إذ العلوم كلها بله هذا العلم مختلف فيها» (١)

ويقول أيضا: «منه ما يذكر في المسائل الست الجبرية، من نحو: (شيء إلا واحدا)، أو (مالٌ إلا شيئا) يعادل كذا؛ لسدها مسد تنقص»(٢).

على أنَّه بين المقصود بالمسائل الجبرية ووضحها؛ إذ قال: «هي التي تبين المعادلات التي تقع بين العدد، والجذور، والأموال، ويتركب منها ست مسائل، ثلاث منها مفردة، وهي: عدد يعادل جذورا، عدد يعادل أموالا، جذور تعادل أموالا، وثلاث منها مركبة، وهي: عدد، وجذور تعادل أمولا، عدد وأموال تعادل جذورا، جذور وأموال تعادل عددها» (٣).

- **صناعة الموسيقى:**

الشيخ الإسفراييني صاحب ذهن صاف، وحس مرهف، وقريحة وقادة، وذوق عال، يبين ذلك تفسيره بعض الظواهر الإعرابية بأمور تدل على فرط

---

(١) فاتحة الإعراب :١/ ٢٣ ، ٢٤.

(٢) اللباب:/٤٤٥ ، ٤٤٦.

(٣) حاشية اللباب ورقة:/٣٠.

علمه بصناعة الموسيقى، فالرفع يشبه الصاعد العالي، والجر يشبه السافل المنحدر، والنصب بالمتوسط؛ إذ يقول: «حق الفاعل الرفع، كما أنَّ حق المفعول النصب، والمضاف إليه الجر، وإنما وزعت الحركات هكذا؛ لأنَّ الحركات على ثلاثة أضرب، صاعد عال، ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما، وهذا من صناعة الموسيقى، وألحان الأغاني، فالصاعد العالي هو الرفع، وهو أقوى الحركات؛ لأنه من الشفتين، ويحتاج فيه إلى تحريك عضوين، والسافل المنحدر هو النصب، وهو أضعف الحركات وأخفها؛ لأنه من أقصى الحلق، والمتوسط هو الجر؛ لأنَّه من وسط الحنك»(١) وواضح أنَّ المقصود بالمنحدر هو الجر، والمتوسط النصب.

- **أثر المنطق:**

ـ يظهر من قول الإسفراييني في صدر (فاتحة الإعراب) : «قال أفلاطون: لا يحضُرنّ مجلسنا من لم يصقلْ ذهنَه بـ (الجومطريّا)، أي: الهندسة »(٢).

ـ من قوله مناقشا ومحاورا أهل المنطق في مسألة تعدد الخبر الذي أجازه النحويون على حد قوله ومنعه المنطقيون: «قد أجاز النحويون أن يكون للمبتدأ خبران فصاعدا، والكلام على جملة واحدة، نحو: (هذا حلو حامض)، والمنطقيون أبوا ذلك قائلين: إنّك إذا قلت: (هذا حلو حامض) لا يخلو: إما أن تجعل (هذا) محكوما عليه بالحلاوة وبالحموضة أيضا، فحينئذ لا تكون القضية واحدة بل قضيتان، وإما أن تجعله محكوما عليه بأنه جامع للوصفين حتَّى إنّك إذا قلت: (هذا حلو حامض) فكأنك قلت: (هذا مزٌّ)، فحينئذ لا يكون المحمول إلا واحدا، ولا يكون التعدد إلا في أجزائه، وللنحويين أن يقولوا: نختار القسم

(١) فاتحة الإعراب :١/ ٦٧، ٦٨.

(٢) فاتحة الإعراب :١/ ٢٣ ، ٢٤.

الثاني؛ لأنّه لو كان المراد الأول فنحن لا ننازعكم أنَّ مثل هذا يكون في حكم جملتين، ويجب على هذا أن يقال: (هذا حلو وحامض)، أو يجعل الثاني خبر مبتدأ محذوف، كأنه قيل: (هذا حلو، هذا حامض)، فليس ــ إذا ــ مرادنا إلا القسم الثاني، أي: يكون هذا محكوما عليه بالجمع بين الوصفين، وأما قولكم: فحينئذ يكون المحمول واحدا، والتعدد في أجزائه؟

قلنا: إنّا نسلم أن المحمول في الحقيقة واحد، إلا أنّا سمينا جزء المحمول خبرا؛ لما رأيناه اسما مرفوعا، والحاصل أنكم سميتم المجموع محمولا، ونحن نجعل كل واحد من الجزأين خبرا على المجاز والسعة، والخبر عندنا هو المجموع ــ أيضاــ ألا ترى أنّا نعتد في مثل هذا بأنه على معنى جامع بين ذلك وهذا، فلا خلاف ــ إذا ــ بيننا من حيث الحقيقة؛ ومما يدلك دلالة قاطعة على أنَّ النحويين لم يجعلوا كل واحد من الجزأين خبرا حقيقيا؛ وأنّما سمّوه خبرا تسمية للجزء باسم الكل، أنّهم اتفقوا عن آخرهم على أنّ (وجدت) وأخواته لا يتعدى إلا إلى مفعولين، ثم إنّك تراهم يقولون: (وجدت هذا حلوا حامضا)، ولم يقولوا: بأنّه ــ ههنا ــ معدى إلى ثلاثة مفاعيل، بل يعدون الأخبار ــ كم كانت ــ مفعولا واحدا، إلا أنّ إفراد الاسم، وارتفاعه يضطرهم إلى تسميته خبرا»(١).

ــ اطلاعه على كتبهم، وآرائهم، ومعرفته باصطلاحاتهم، ومدلولها، ووقوفه على فكرهم، وتأثره بهم يضاف إلى ذلك عنايته الكبرى بالتعليل في مواطن كثيرة في فاتحة الإعراب، وأسلوب السبر والتقسيم(٢).

---

(١) فاتحة الإعراب:١/١٥٤، ١٥٥.

(٢) المقصود به: أن تجعل المبتدأ ملزوم أحد خبرين أو أخبار تحصرها؛ ليتعين واحد من ذلك المجموع عند النفي لما عداه، كما تقول: (زيد إما في الدار، أو في المسجد، أو =

▪ المبحث الخامس: حرصه على كشف العديد من الأسرار النحوية المتعلقة بالتنزيل:

تتجلى الأسرار النحوية في مواطن كثرة من كتابه، وصاحبها في الوقت نفسه حفي بها ، متتبع لها, جيد في اقتناصها مهما كلفته من مشقة، وحملته من عناء، ولا أحد ينكر ما لهذا من أثر بارز ووقع مميز على الدرس النحوي .

ــ ومن شواهد ذلك:

▪ اختصاص العبودية، والاستعانة به وحده سبحانه وتعالى:

استنبط الإسفراييني ذلك من خلال بحثه عن أسرار التقديم الواردة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١)، والمتعلقة بتقديم المفعول؛ وذلك إذ قال: «إنما قدم؛ ليفاد بالتقديم اختصاص العبودية والاستعانة به، كأنه قيل: (ما نعبد إلا إياك، وما نستعين إلا بك)»(٢).

▪ بيان التوكيد والمبالغة عن طريق الإجمال أولا، والتفصيل ثانيا:

نص على ذلك عن طريق ذكر البدل الوارد في قوله تعالى:﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٣)، وأن السر من وراء ذكر البدل هو

=

في السوق)، لكنه ليس في السوق، ولا في المسجد فإذن هو في الدار، وأن هذا النوع متى صح حصره، وصدق نفيه أفاد اليقين.

ينظر: المفتاح:/٥٠٤ .

(١) سورة الفاتحة، الآية:/ ٥.

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٣٩١.

(٣) سورة الفاتحة، الآيتان:٦، ٧ .

الإجمال، أولا والتفصيل ثانيا، وهذا أوكد وأبلغ، غير مكتف بقول النحويين الذين رأوا أنه إنما جيء بمجموعهما؛ لزيادة التوكيد والتبيين؛ إذ قال: «ذكر النَّحويون أنَّ البدل هو الذي يُعتمدُ بالحديث، وإنَّما يؤتى بالأوّل؛ توطئة له، وليفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيد وتبيين لا يكون ذلك في الإفراد، ألا ترى أنَّك لو قلت: (اهدنا صراط الذين) لم يكن فيه من التأكيد والمبالغة ما فيما إذا جئت بالصّراط المستقيم؛ لما فيه من الإجمال أوَّلا، والتَّفصيل ثانيا، ومعلوم أن هذا أوكدُ وأبلغُ»(١) .

- **كشفه عن الأسرار المتعلقة بالعدول:**

ومن ذلك: العدول عن لفظ النصب إلى الرفع؛ للدلالة على الثبوت والدوام؛ ولذلك كان رفع السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾(٢)؛ تنبيها على أن إبراهيم ــ عليه السلام ــ حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ إذ تحيتهم بمعرض التجدد والانتقال، و(سلام) دال على الثبات والدوام، وكذلك العدول نصب الحمد إلى رفعه.

يقول الإسفراييني: «لما طلبوا أن يدلّوا به على دوام الحمد، وثباته عدلوا عن لفظ النّصب، ورفعوه على الابتداء، وجعلوا الظرف الملغى بعده مُسْتَقَرًا؛ وذلك لأن النصب عُرضة للتّجدّد والانتقال؛ لكونه مصدرًا سادًا مسدَّ الفعل، ونظير هذا (سلامٌ عليك)، أصله (سلاما) منصوبا مُنزّلا منزلةَ الفعل، ثم رُفِعَ ليدل على الثّبات والدّوام، فصار (سلامٌ عليك)؛ ولهذا لم يُقدَّمْ عليه الظرف مع كونه نكرة؛ مراعاة لجانب الفعل في التقديم، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾، فرفع السّلام الثاني؛ تنبيها على أن إبراهيم ــ عليه السلام ــ

---

(١) فاتحة الإعراب:٢/ ٤٤٧.

(٢) سورة هود ، من الآية:/ ٦٩ .

حياهم بتحيّةٍ أحْسَنَ من تحيتهم؛ إذ تحيتُهُم بمعرض التّجدّد والانتقال، و(سلامٌ) دالّ على الثَّباتِ والدَّوامِ، وارتفاعه على أنه مبتدأ، و(لله) مرفوع المحلّ؛ لأنه خبرُهُ»(١).

- **التعبير بالمفرد دون الجمع:**

من ذلك: حديثه عن قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾(٢) دون وهن العظام؛ لطلب شمول الوهن؛ إذ قال: «مِنْ هذا يُعرفُ لُطْف قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ دون (وَهَنَ العِظَامُ) حيثُ توصّلَ باختصار اللفظ إلى الإطناب في معناه؛ وذلك لأنَّه لو قيل: وَهَنَ العِظَامُ يصحّ حصولُ وَهَنِ المجموع بالبعض دون كلَ فردٍ فردٍ، فتركَ الجمعَ إلى الإفرادِ؛ لطلب شمول الوَهَنِ فردا فردا»(٣).

- **الوصف بـ (الرحيم) بعد تقدم ذكر (الرحمن):**

يرى الإسفراييني أنَّ الوصف بـ (الرحيم) مع أن (الرحمن) أبلغ؛ ليتناول ما دق وما خفي ؛إذ قال: «فإن قلت: (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) يدلك على ذلك زيادة بنائه، وزيادة الألفاظ تدل على زيادة المعاني، ومن حق الأبلغ من الوصفين أن يتأخر عما هو أدنى، تدرجا من الأدنى إلى الأعلى، نحو: (فلان عالم نحرير، وشجاع باسل، وجواد فياض)، قلنا لما قال: (الرحمن) فتناول جلائل النعم، ومظانها وأصولها أردفه (الرحيم)، كالتتمة والرديف، ليتناول ما دق منها وما لطف»(٤) .

---

(١) فاتحة الإعراب:١/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) سورة مريم من الآية :/ ٤ .

(٣) فاتحة الإعراب:١/ ١٢٧ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/ ٢١٠ ، ٢١١ .

- **المصدر المؤكد لنفسه:**

هو: المصدر الذي يكون مفيدا لمعنى تفيده الجملة السابقة، فيكون مؤكد نفسه.

ومن ذلك: (له عليَّ ألف درهم عرفا)، أي: اعترافا، فالجملة السابقة التي هي: (له عليَّ ألف درهم) تدل على معنى الاعتراف.

وقد جعل الإسفراييني من ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾(١)، فحسبان الجبال جامدة، وهي تمر مر السحاب لا يكون إلا من صنع الله تعالى قال الإسفراييني: «لأن حسبان الجبال جامدة، وهي تمر مر السحاب، لا يكون إلا من صنع الله» (٢).

- **الدلالة على صدق ما أخبر الله تعالى به في صحته، وثبات وقوعه:**

الإضافة في قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾(٣) يحتمل أن تكون حقيقية وإن كان بمعنى المستقبل للدلالة على أن ما أخبر الله تعالى به أنه سيكون بمنزلة الماضي في صحته، وثبات وقوعه، وكأن قد وقع، وعد ذلك أكثر من أن يحصى.

يقول الإسفراييني: «إذ قد عرفت هذا فاعلم أنَّ قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يحتمل أن تكون إضافته حقيقية، وإن كان بمعنى المستقبل؛ لأن ما أخبر الله تعالى أنه سيكون بمنزلة الماضي في صحته وثبات وقوعه، وكَأَنْ قد وقع؛ ولهذا أخبر الله عز من قائل عما يكون بلفظ الماضي، فقال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ

---

(١) سورة النمل، من الآية:/٨٨ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/ ٢١٦.

(٣) سورة الفاتحة، الآية :/ ٤.

وُقِفُوا﴾(١)، وهم لم يُوقَفُوا بعد، وقال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا﴾(٢)، وقال: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى﴾(٣) الآية، ولم يقع القول بعد؛ لأنه إنما يكون في يوم القيامة، ومثل هذا أكثرُ من أن يضبطُهُ القلمُ»(٤).

▪ المبحث السادس: الاحتكام في التحليل إلي أمور فردية، وذوقية:

منها:

▪ الاعتماد على الذوق السليم، والطبع المستقيم:

ومن ذلك:

ــ ارتفاع الاسم بعد (إنْ) الشرطية على الفاعلية في نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٥) فيه فرط مبالغة وتوكيد وفيه ــ أيضا ــ الإيجاز، وسلوك طريق الإجمال والتفصيل... كل ذلك طريقه الذوق السليم، والطبع المستقيم.

يقول الإسفراييني: «حرف الشرط ههنا يدل على الفعل المحذوف، بخلاف سائر المواضع، وإن شئت فارجع إلى ذوقك السليم، وطبعك المستقيم، فلعلك تجد فرقا بين قولنا: (إن زيدٌ أتاني أكرمتُهُ)، وقولنا: (إنْ أتاني زيدٌ أكرمتُهُ)، وتعرف أنَّا نفيد بالثاني: تعليق الإكرام بالإتيان تعليقا ساذجا من غير مبالغة وتوكيد، وبالأول: نفيد مع ذلك ضربا من المبالغة والتوكيد، إذ نُؤذن أولا بقولنا: (إنْ زيدٌ) بإسناد فعل إلى زيد على سبيل الإجمال، ضرورة أنَّ الشرط لا يتأتّى بدون فعل، ثم نفصل بقولنا: (أتاني)

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية :/ ٢٧، ٣٠ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية:/ ١٦٦ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية:/ ٥٥ .

(٤) فاتحة الإعراب:١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥.

(٥) سورة التوبة، من الآية :/ ٦ .

ما أجملناه، ونفسّر ما أضمرناه، وفي هذا الحذف مع ما فيه من الإيجاز، وسلوك طريق الإجمال والتفصيل إيذان باختصاص تعليق الإكرام بإتيان (زيد)، دون غيره»(١).

ـ (كان) عنده على أوجه منها: الناقصة، والتامة، والزائدة، والتي فيها ضمير الشأن؛ وإنما جعلها الإسفراييني قسما رابعا جريا على مذاق النحويين في عد (كان) التي فيها ضمير الشأن قسما رابعا؛ إذ يقول: «التي فيها ضمير الشأن، نحو: (كان زيدٌ منطلقٌ)، أي: كان الشأن، وهذه هي الناقصة بعينها؛ لأن ضمير الشأن المستكنّ فيه مرفوع؛ لأنَّه اسمه، والجملة منصوبة المحل على الخبرية، ولا حاجة فيها إلى الضمير العائد إلى الاسم؛ لما ذكرنا في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(٢)؛ وإنما عددتها قسما رابعا على مذاق النحويّين حيث جرت عادتهم بإفرادها، وعدها قسما رابعا»(٣).

ـ الفعل (كاد) لمقاربة الأمر على سبيل الوجوب والحصول، تقول: (كادت الشّمسُ تغرُبُ)، تريد أن قربها من الغروب قد حصل، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(٤) على نفي مقاربة الرؤية، وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية(٥)، ومنه قول ذي الرمة:

إذَا غيَّر الهجْرُ المحبِّين لم يَكَدْ رَسيسُ الهوى من حُبّ مَيّة يبرَحُ(٦)

---

(١) فاتحة الإعراب: ٧٦/١.

(٢) سورة الإخلاص، الآية:/١ .

(٣) فاتحة الإعراب: ٢٦١/١ .

(٤) سورة النور، من الآية:/٤٠ .

(٥) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢٧٦/١ .

(٦) بيت من (الطويل) .

=

يقول الإسفراييني لما بلغ ذلك خلف الأحمر قال: «أصاب طبعُهُ»(١) .

وقال الأشموني: « لهذا كان قول ذي الرمة:

إذَا غَيَّرَ النَّأيُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

صحيحاً بليغاً؛ لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول: (لم يبرح)؛ لأنه قد يكون غير بارح، وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح، وكذا قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾، هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: (لم يرها)؛ لأنَّ من لم ير قد يقارب الرؤية، بخلاف من لم يقارب»(٢).

- **بروز أثر العقيدة:**

ومن ذلك:

ـ اختصاص جمع السلامة بأولي العلم؛ لصحة إطلاق العالم عليه تعالى، دون العقل.

يقول الإسفراييني: «فإن (الياء) في قوله:﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٣) علامة للجرّ، و(النون) فيه بدل من الحركة دون التنوين؛ لما سبقت الإشارة إليه، وهو جمع السلامة؛ وسمي بذلك لسلامة بناء الواحد فيه، وهو يختص بأولي العِلْم، والمتقدمون جرت عادتهم بأن قالوا: (هو يختص بأولي العقل)، والمحققون آثروا لفظ (العِلْم) على لفظ العقل؛ ليصح إطلاقه على القديم سبحانه وتعالى،

=

ينظر: الديوان:/ ١١٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٧/ ١٢٥ ، وخزانة الأدب: ٩ /٣٠٩.

(١) فاتحة الإعراب: ١/٢٧٦.

(٢) شرح الأشموني:١/ ٢٦٨ .

(٣) سورة الفاتحة، من الآية:/ ٢ .

نحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾(١)؛ وذلك لصحة إطلاق العالِم عليه تعالى دون العاقل»(٢).

ــ الحكم بلزوم تقديم الجار والمجرور (له) في قوله تعالى:﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾(٣) على خلاف ما عليه أهل الجفاء؛ إذ يقرءون: (ولم يكن كفوا له أحد)؛ لأن الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري ــ سبحانه ــ وهذا المعنى مصبه، ومركزه الظرف (٤).

- **البعد عن التهمة:**

يبدو هذا جليا في أثناء حديثه عن الفرق بين (إذا) الفجائية، والتي للمجازاة.

إذ يذهب الإسفراييني إلى أنَّ الفجائية لا تضاف إلا إلى الجملة الابتدائية، نحو: (فإذا زيدٌ بالباب)؛ فرقا بينها وبين التي هي للمجازاة،على حين يذهب أهل الكوفة إلى نصب الخبر بعد (إذا) الفجائية، فيقولون: (خرجت فإذا زيدٌ قائما)؛ ووجهة نظرهم في ذلك: أن (إذا) هذه ترفع اسما بعدها، وتعمل في الخبر عمل (وَجَدْتُ)؛ لأنها بمعنى (وَجَدْتُ)؛ مستدلين على ذلك بالحكاية المشهورة: (كُنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لَسْعَةً من الزُّنْبُورِ، فإذا هُوَ هِيَ، أو هُوَ إيَّاهَا)(٥) .

---

(١) سورة المؤمنون ، من الآية:/ ١٤ .

(٢) فاتحة الإعراب:١/٣٢٤.

(٣) سورة الإخلاص، الآية:/٤ .

(٤) ينظر: فاتحة الإعراب:١/٢٧٤.

(٥) ينظر: الإنصاف:٢/ ٧٠٢ ، وائتلاف النصرة:/ ٦٦ .

ومذهب أهل البصرة هو وجوب رفع المعرفتين؛ لأنه لا يجوز أن يكون (إذا) بمعنى (وجَدتُ) لأنه لو كانت بمعنى (وجَدتُ) لوجب أن يُرفعَ بها فاعل، ويُنْصَبَ مفعولان(١).

والذي عليه الإسفراييني هو القول برفع المعرفتين على ما يقتضيه مذهب أهل البصرة؛ لأن ما استدل به أهل الكوفة من أن العرب وافقت الكسائيّ لم يسلم لهم؛ وذلك لوجود التهمة.

يقول الإسفراييني: «أما ما رواه الكوفيون من أنَّ العرب وافقوا الكسائيّ، فقد قيل: إنَّ العربَ قد أُعطُوا جُعْلا على موافقة الكسائيّ، فلا يكون ــ إذن ــ فيه حجّة للتّهمة»(٢).

- **تحكيم الحس:**

من ذلك:

ــ القول بمنع تقديم معمول اسم الفعل عليه على ما يقتضيه مذهب البصريين، والفراء.

يقول سِيبَوَيْهِ: « اعلم أنَّه يَقبح: (زيدًا عَلَيكَ)، و(زيدًا حَذَرَكَ)؛ لأنَّه لَيْسَ من أَمْثِلَة الْفِعْل، فقبح أن يَجرى مَا لَيْسَ من الأَمْثِلَة مجراها، إلا أنْ تقول: (زيدًا)، فتنصب بإِضْمَارك الْفِعْل ، ثُمَّ تذكر عليك بَعْدَ ذَلكَ ، فلَيْسَ يَقْوى هَذَا قوة الْفِعْل؛ لأنَّه لَيْسَ بفِعْل، ولا يتصَرَّف تصَرُّف الْفَاعِل الَّذِي فِي معنى (يَفِعْل)» (٣).

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب:٢/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

(٢) فاتحة الإعراب:٢/٣٨٤.

(٣) الكِتَاب: ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

وقد نص الفرَّاءُ على مذهبه بقوله:«قوله:﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(١)،كقولك:(كتابًا من اللهِ عليكم)، وقد قال بعض أهل النَّحْو: مَعْناه:(عليكم كتاب الله)، والأَوَّل أشبه بالصَّواب، وقلَّما تقول العربُ: (زيدًا عليك)، أَوْ (زيدًا دونك)، وهو جائز، كأَنَّه منصوب بشيء مضمر قبله ، وقال الشَّاعرُ:

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا (٢)

(الدَّلو): رفع، كقولك: (زيد فاضربوه)، والعرب تقول: (الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا) وتَنْصب (الدلو)بمضمر فِي الخلفة،كَأَنَّك قلت: (دونك دلوي دونك)»(٣).

وهو الصحيح لدى الإسفراييني؛ إذ قال: «الصحيح مذهب البصريّين، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدا رُوَيدَ)، و(الثّريدَ حَيّهَلْ) كيف ينبُو عنه الطبع، وذكر بعض الأئمة أن في هذه المسألة يُحكَّمُ الحسّ، فمن كان له حسّ فليُحِسّ»(٤).

▪ المبحث السابع: اختلاف التحليل النحوي؛ لاختلاف اللهجات:

لا يمكن بحال من الأحوال إنكار دور اللهجات في التحليل النحوي؛ ذلك لأن لاختلاف اللهجات أثرا واضحا وكبيرا في كثير من الشواهد المطروحة للتحليل؛

---

(١) سورة النساء ، من الآية /٢٤ .

(٢) بيتان من (الرجز)، نسب لوائل بن صريم ، وقيل : لجارية من بني مَازن.
ينظر: مَعَاني القرآن للفرَّاء: ٢٢٣/١ ، ٢٦٠ ، ومَعَاني القرآن للزَّجاج:٣٦/٢ ، والتبصرة: ٢٠٥/١.

(٣) مَعَاني القرآن للفراء : ٢٦٠/١ .

(٤) فاتحة الإعراب:٥٨٠/٢.

فما يعد مبتدأ على لهجة التميميين قد يكون له إعراب آخر على لهجة غيرهم من القبائل العربية.

وعلى هذا فالاختلافات اللهجية أمرٌ طبعي عند أي جماعة لغوية؛ لأنه كلّما تعدّدت الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة تعدّدت اللهجات لتلك اللغة، وإذا كانت اللهجات العربية متقاربة من حيث الخصائص العامة لانتمائها إلى أمّ واحدة هي الفصحى، فإنّ هذا التقارب لا يعني التطابق والتماثل، بل يبقى لكلّ لهجة بعض الظواهر التي تميّزها من غيرها .

- **ومن ذلك عند الإسفراييني:**

ـ القول في إعراب الاسم الواقع بعد (ما، ولا)، المشبهتين بـ (ليس)

وذلك في نحو: (ما زيد منطلقا)، فـ(زيد) اسم (ما) العاملة عمل (ليس)، و(منطلقا) الخبر هذا عند أهل الحجاز، أمَّا التَّميميون فيرون أنَّ (زيد) مبتدأ و(منطلق) خبر(١) .

ـ ووجه ذلك عند الحجازيين:

أنَّهم شبهوا (ما، ولا) بـ (ليس)، فأعملوهما عملها، ووجه الشبه من جهات:

الجهة الأولى: كونهما للنفي.

الجهة الثانية: دخولهما على المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر: فاتحة الإعراب: ٢/٥٥٢ .

الجهة الثالثة: كونهما لنفي الحال، قال ابن الصايغ: «شَبَهُها بـ (ليس) من ثلاثة أوجُهٍ؛ وهي: دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنّفي، وكون النّفي نفي حالٍ»(١) .

ـ ووجه ذلك عند بني تميم:

هو عدم الاختصاص؛ لدخولها على الأسماء والأفعال، على أنه قد يلتبس النطق بها عند بعض بني تميم، قال سيبويه: «مثلُ ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾(٢) في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ»(٣).

وعلى هذا الأساس كان اختلاف البصريين والكوفيين، فمذهب البصريين: الإعمال لهذا الشبه الحاصل بينهما، وأن أهل الكوفة يرون الإهمال معولين على قياسهم الذي أوجب ترك العمل؛ لأنَّ الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا، كالجوارِّ، والجوازم.

وأما إذا كانت داخلة على القبيلين فلا تكون عاملة، كحروف العطف، والاستفهام، و(ما، ولا) يدخلان على القبيلين، فوجب ألا يعملا؛ ولهذا كانتا مهملتين في لغة بني تميم وهو القياس؛ وبناء على اللهجتين اختلف التحليل رفعا ونصبا، كما هو واضح عند الإسفراييني.

---

(١) اللمحة في شرح الملحة:٢/ ٥٨٧ .

(٢) سورة يوسف، من الآية:/٣١.

(٣) الكتاب:١/٥٩ .

فالرفع على أنه اسم لـ (ما) العاملة عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، وأما النصب فعلى أنه خبر لـ (ما) العاملة عمل (ليس)، وأما عند بني تميم فعلى أنه مبتدأ وخبر(١).

على أنَّ الإسفراييني فرق بين (ما، ولا) من جهة العمل فذكر أنَّ (ما) تدخل على المعرفة والنكرة، أمَّا (لا) فلا تعمل إلا في النكرة، يقول الإسفراييني: «لم تعمل (لا) إلا في النكرة(٢)؛ لانحطاطها عن رتبة (ما)، ولأنها في الأصل لنفي الجنس، وههنا، وإن كانت بمعنى (ليس) إلا أنهم راعوا أصلها فلم يعملوها إلا في النكرة»(٣).

---

(١) فاتحة الإعراب: ٢/ ٥٥٢ ــ ٥٥٤.

(٢) هو لُغَة الحِجَازِيِّينَ، وإِلَيْهِ ذهب سِيبَوَيْهِ وطائفة من البَصْرِيِّينَ، وهناك أقوال أخرى في المسألة هي:

١ــ أنَّ (لا) أُجْرِيَتْ مُجْرَى (لَيْسَ) فِي رفع الاسْم خاصة، ولا تعمل فِي الْخَبَرِ شيئًا، وهو مذهب الزَّجَّاج .

٢ــ جَواز إِعْمَال (لا) عمل لَيْسَ فِي المَعَارف، وهو قول ابنِ جِنِّي، وابنِ الشَّجريِّ.

٣ــ مَنْع إِعْمَال (لا) عمل (لَيْسَ) وهو قول الأخفش.

ينظر: الكِتَاب:١/ ٥٨، ومَعَاني القرآن وإِعْرَابه للزجاج:٥/٦٣، ٦٤، وأمالي ابن الشجري:١/٢٨٢، والجنى الداني:/٢٩٣، ومُغْنِي اللَّبِيب:١/٢٤٠، والتصريح:١/٦٥٦.

(٣) فاتحة الإعراب:٢/ ٥٥٢.

▪ الخاتمة

لقد توصل البحث إلى العديد من النتائج، والتي منها:

ــ أن العربية ليست حكرا على العربي نسبا؛ لأنها إرث ديني، والإسلام من أوضح آياته: أنه استطاع أن يوحد أمم الأرض على تعدد أجناسها، واختلاف ألسنتها، وتفاوت ألوانها، وتباين أعراقها، وصار كل أولئك يفخرون بحضارة الإسلام، ويشعر كل منهم أنَّ حضارة الإسلام حضارته، ولغة القرآن لغته، ولسان نبيه العربي لسانه، فبذلوا لهذه اللغة ما استطاعوا فأصَّلوا نحوها، واستوعبوا أعاريبها ، وأدركوا أسرارها، وفهموا دقائقها؛ فجاءوا بأشياء قصر عنها أولئك المنحدرون من عرق عربي.

ــ أن البيئة التي نشأ فيها الإسفراييني امتازت بجودة أرضها، وكثرة خضرتها، وكرومها، واعتدال هوائها، وكثرة خيرها، وحسن شمائل أهلها، وكريم أخلاقهم، وكثرة العلماء المنتسبين إليها؛ فكان لهذا أكبر الأثر بعد توفيق الله عز وجل في تكوين الإسفراييني تكوينا علميا، فضلا عما امتاز به شيخي عن غيره؛ فوالده وجده عرفا بغزارة العلم، ومتانة البحث، وقوة الاستدلال، وقد تضمن (فاتحة الإعراب) العديد من أقوالهما، وآرائهما.

ــ الإسفراييني وإن لم ينل حظه من التعريف به والترجمة له، إلا أن مؤلفاته التي أبدعها ومصنفاته التي شيدها، ورسائله التي ثابر عليها، وآرائه التي عني بها، استطاعت أن تضع الأمور في نصابها، فخلدت ذكره، ورفعت شأنه, وأحيت الكثير من مناقشاته، ومحاوراته واعتراضاته, وموازناته، واجتهاداته.

ــ وقف البحث على تنوع ثقافته، وتعدد مصادره، وغزارة شواهده، وكثرة العلوم التي برع فيها، ووفرة معلوماته، أمر واضح لا يحتاج إلى برهان.

ـ نبه البحث على الكثير من الظواهر النحوية، منها: ظاهرة الحمل، والإجحاف، والطول، والكراهة، وجري الباب على وتيرة واحدة، والتنبيه على الأصل، وخلاف الأصل، وغير ذلك مما يراه القارئ تلميحا أو تصريحا.

ـ أن هدف الإسفراييني اختلف في إعرابه للسبع المثاني عن غيره من المعربين السابقين؛ فكان جل اهتمامه على علم الإعراب.

ـ انصراف الإسفراييني عن البحث في موضوعات التصريف من: تكسير، وتصغير، ونسبة وإمالة، وإدغام، وإعلال، ووقف، وغيرها جعله يفرغ طاقته على دقيق مسائل الإعراب وعظيم فوائده، مبتعدا في ذلك عن الاستطراد، والحشو، اللهم إلا في القليل النادر.

ـ تناول الإسفراييني جل أبواب النحو، ومعظم قضاياه من خلال الأعاريب التي ذكرها على سورة الفاتحة؛ يدل دلالة قوية على رسوخ كعبه، وعلو منزلته، ورفعة شأنه في هذا الفن.

ـ عني الإسفراييني عناية كبيرة بالحدود، والرواية، والاستدلال، والفروق ، والمصطلحات، والأدوات النحوية، والمعنى.

ـ نفض الإسفراييني الغبار عن الكثير من الموضوعات التي يحتاجها الباحث؛ فأعاد ترتيبها وأحسن تنظيمها، وأجاد عرضها، ومن ذلك: الحديث عن العامل، والعلة، والأدوات النحوية، والمسائل الخلافية، والاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، والضرورة الشعرية، وغير ذلك.

ـ تعدد (ملامح التَّحليل النَّحوي في فاتحة الإعراب)، فتضمنت مباحث عدة، كان منها:

أسس التحليل النحوي عنده، وضوابط التحليل في فاتحة الإعراب، وتنوع أساليب التحليل النحوي، ودور ثقافة العصر في التحليل، وحرصه على كشف

العديد من الأسرار النحوية المتعلقة بالتنزيل، والاحتكام في التحليل إلي أمـــور فردية، وذوقية، واختلاف التحليل النحوي لاختلاف اللهجات.

تم بحمد الله تعالى، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلـــى آلـــه وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

▪ ثبت المصادر والمراجع

ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، تحقيق الدكتور/طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ أبجد العلوم للقنوجي، تحقيق/ عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م.

ـ الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للسبكي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ .

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ١٩٩٨م .

ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، دار نهر النيل للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة .

ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم لمحمد بن أحمد المقدسي، تحقيق/ غازي طليمات، دار النشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق١٩٨٠م .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق الدكتور/ عبد الله علي الحسين البركاتي، والدكتور/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ـ١٩٨٩م.

ـ استدراكات على تاريخ التراث العربي، إعداد أ. د/ حكمت بشير ياسين، دار ابن الجوزي الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

ـ الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح للدكتور/ حسين البدري النادي، رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م.

ـ أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده، تحقيق الدكتور / محمد التونجي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٨م .

ـ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م .

ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت١٩٧٣م.

ـ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

ـ الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي، تحقيق الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الأقصى.

ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري، طبعة دائرة المعارف،حيدر آباد، الدكن ١٣٤٩هـ .

ـ الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي، تحقيق الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ١٩٩٦م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لابن الأنباري، تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

ـ إنباه الرواة على أنباه النُّحاة للقفطيّ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م٠

ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،إحياء التراث الإسلامي.

ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر،بيروت١٤٢٠هـ

ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق الشيخ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب الرياض١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ م.

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور /عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق الشيخ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ـ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.

ـ تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني(٦٨٤هـ)، ومنهجه في درس النحو للدكتور/ محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية، بيروت١٩٨٤م .

ـ تاج العروس للزبيدي، دار الهداية.

ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ترجمة الدكتور/ رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر١٣٧٥هـ .

ـ التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور/ مصطفى علم الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق الشيخ/ علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق /عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ٢٠٠٠م .

ـ التحبير في علم التفسير للسيوطي، تحقيق / زهير عثمان علي نور ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قطر، الطبعة الأولى١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م.

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور/عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعةالأولى١٤١٨هـ ـ١٩٩٧م .

ـ التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية لابن حزم الأندلسي، تحقيق د/إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار مكتبة الحياة ـ بيروت١٩٠٠م.

ـ التقرير والتحرير في علم الأصول لابن أمير الحاج، دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

ـ التلخيص في أصول الفقه للجويني، تحقيق/ عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري ، دار البشائر الإسلامية١٤١٧ه ـ ١٩٩٦م .

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور /عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م .

ـ الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ ـ١٩٩٦م .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب معجم للحروف العربية للإربلي، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

ـ حاشية اللباب للإسفراييني، نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم/٧٠٩٠ .

ـ حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ خزانة الأدب للبغدادي،تحقيق الشيخ / عبد السلام هارون، الهيئة العامة بمصر١٣٩٩هـ

ـ الخصائص لابن جني، تحقيق الشيخ /محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ خطاب الماردي وآراؤه النحوية للدكتور/علي محمود النابي، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الأولى١٩٩٨م .

ـ الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ ديوان الأبيوردي، تحقيق / عمر الأسعد ، مجمع اللغة العربية بدمشق١٩٧٤م .

ـ ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د/ محمد حسين، القاهرة١٩٥٠م .

ـ ديوان امرئ القيس، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .

ـ ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق / سيف الدين الكاتب ، وأحمد الكاتب، بيروت١٩٨٠م .

ـ ديوان جران العود، رواية السكري ، دار الكتب المصرية ١٣٥٠هـ .

ـ ديوان ذي الرمة ، تحقيق الدكتور/عبد القدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ .

ـ ديوان رؤبة بعناية وليم بن الورد، ليبزج ١٩٠٣م .

ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه/ حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م .

ـ ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور/ عزة حسن ، بيروت ١٩٧١م .

ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٨م .

ـ ديوان عمرو بن معد يكرب، تحقيق/ مطاوع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .

ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ شكري فيصل، دار الفكر ـ بيروت١٩٦٨م .

ـ ديوان هدبة بن الخشرم ، تحقيق/ يحيى الجبوري، دمشق ١٩٧٦م .

ـ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف،مصر الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق الدكتور/ أحمد الخراط ، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م .

ـ الزاهر فى معاني كلمات الناس لابن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٢ هـ ـ١٩٩٢م.

ـ زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي ، حققه الدكتور/ محمد حجي، والدكتور محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى١٤٠١ هـ ـ١٩٨١م.

ـ الزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ـ ٢٠٠٦م.

ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد،تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف،الطبعة الثالثة.

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م .

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت .

ـ شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

ـ شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح.

ـ شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى لأبي شامة المقدسي ، تحقيق / جمال عزون ،الطبعة الأولى ، الشارقة ، مكتبة العمرين العلمية ١٤٢٠هـ .

ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر/ أحمد أمين ، وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧م.

ـ شرح شذور الذهب للجوجري للجوجري، دراسة وتحقيق الدكتور/نواف الحارثي، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى١٤١٤هـ ٢٠٠٤م.

ـ شرح شواهد المغني للسيوطي ، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان .

ـ شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.

ـ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تحقيق وتعليق الدكتور/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م .

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

ـ شرح اللمع لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور/ فائز فارس ، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م .

ـ شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي ـ القاهرة .

ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان١٩٩٠م

ـ شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق الدكتور/ خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .

ـ شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق الدكتور / بركات يوسف هبود ، المكتبة العصرية بيروت، لبنان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ شعراء إسلاميون ، د/ نوري حمودي القيسي، الطبعة الثانية، عالم الكتب ، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ .

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ صحيح البخاري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

ـ صحيح مسلم ، تحقيق /محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي البغدادي، تحقيق الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية ١٤١٩هـ .

ـ ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه / خليل عمران، منشورات/ محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ طبقات المفسرين للأدنه وي، تحقيق/ سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ١٩٩٧م .

ـ طبقات المفسرين للدّاودي، تحقيق/على محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .

ـ طبقات المفسرين للسيوطي، تحقيق/على محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .

ـ طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

ـ الغرة في شرح اللمع لابن الدَّهان ، دراسة وتحقيق الدكتور/فريد عبد العزيز الزامل السُّليم دار التَّدمريَّة ، الطبعة الأولى١٤٣٢هـ ـ٢٠١١م .

ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان .

ـ فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة للعلامة الإسفراييني، تحقيق الدكتور/ محسن بن سالم العميري جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م .

ـ فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدين الإسفراييني، تحقيق الدكتور/ عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك١٤٠٠هـ ـ ١٩٨١م .

ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ، تحقيق الدكتور/ ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت.

ـ الفهرست لابن النديم، اعتنى به /إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عَمَّان١٩٨٩م .

ـ الفوائد الضيائية للجامي، تحقيق الدكتور/ أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .

ـ الفوائد والقواعد للثمانيني ، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ٢٠٠٢م .

ـ الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور / فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق / الشيخ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، الآستانة ١٩٤٧م .

ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي، تحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

ـ لب الألباب في علم الإعراب للإمام / تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق الباحثة/ أسماء عبدالله صالح الغامدي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم النحو والصرف بكلية التربية للبنات بـ (جدة) ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢ م .

ـ لباب الإعراب للإسفراييني، تحقيق الدكتور/ بهاء الدين عبد الوهاب،المكتبة التراثية، دار الرفاعي للنشر والتوزيع بالرياض١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ لباب الإعراب للفاضل الإسفراييني، تحقيق الباحث/ عبد الباقي عبد السلام الخزرجي رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة١٣٩٩هـ ـ١٩٧٩م .

ـ اللباب في علم الإعراب للإسفراييني، تحقيق الدكتور/ شوقي المعري، لبنان ١٩٩٦م.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

ـ لسان العرب لابن منظور، تحقيق / عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف .

ـ اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

ـ اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ، تحقيق د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م

ـ لمع الأدلة لابن الأنباري، تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٥٧م.

ـ مجمع الأمثال للميداني، تحقيق/ محمد أبو الفضل، عيسى البابي الحلبي١٩٧٧م .

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف ، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٣٨٩هـ ـ١٩٦٩م .

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ ـ٢٠٠٢م.

ـ المحصول في شرح الفصول لابن إياز، تحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م

ـ مختار الصحاح للرازي، تحقيق/ محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت١٤١٥هـ ـ١٩٩٥م .

ـ مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة .

ـ المخصص لابن سيده، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

ـ المُزْهِر في علوم اللُّغة وأنواعها للسُّيوطي، شرحه، وضبطه/محمد أحمد جاد المولى بك وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التُّراث، الطَّبْعة الثَّالثة.

ـ مسائل خلافية في النحو العكبري لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٢م.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق وتعليق / محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٤م.

ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ المستوفي في النحو لابن الفرخان، تحقيق الدكتور/ محمد بدوي مختون، القاهرة ١٤٠٧هـ

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت ١٣٩٨هـ .

ـ مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ، تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ معاني القرآن لأبي جعفر النَّحاس، تحقيق الشيخ/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى١٩٩٠م .

ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الدر المصرية للتأليف والترجمة.

ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي ، تحقيق الدكتور/إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

ـ معجم مصنفات القرآن الكريم للدكتور/ علي شواخ إسحاق ، دار الرفاعي، الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م .

ـ معجم المطبوعات، جمعه ورتبه/ يوسف اليان سركيس .

ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت ١٣٧٦هـ .

ـ المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، تحقيق/محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة الأولى١٩٧٩م.

ـ المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق الدكتور / عبد الرازق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى١٩٩٩م.

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة طاش كبرى زاده، تحقيق/ كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مصر١٩٦٨م.

ـ مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م.

ـ المقاصد الحسنة للسخاوي، دار العلمية، بيروت، لبنان ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ /محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، جمهورية مصر العربية.

ـ المنثور في القواعد للزركشي ، تحقيق د/ تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية.

ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الدكتور/ عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

ـ نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

ـ نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة ١٣٨٦هـ .

ـ النجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي ، دراسة وتحقيق / محمد جمعة حسن مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، اليمن ٢٠٠٣م.

ـ النَّشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الأستاذ / علي محمد الضباع دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ النكت في القرآن نكت المعاني على آيات المثاني لابن فضَال المجاشعي ، تحقيق ودراسة الدكتور/ إبراهيم الحاج علي ، مكتبة الرشد، الطَّبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

ـ النَّوادر في اللُّغة لأبي زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية١٣٨٧هـ ١٩٦٧م

ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول١٩٥٥م .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د /عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، للثعالبي،تحقيق الدكتور/ مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

▪ محتويات البحث

الموضوع

المقدمة.
الفصل الأول: (الإسفراييني وكتابه: فاتحة الإعراب).
المبحث الأول: (حياته ونشأته)، وفيه:
مولده.
اسمه.
لقبه.
نسبته
أسرته.
شيوخه.
معاصروه.
مؤلفاته.
تلاميذه.
مكانته.
مذهبه الفقهي.
مذهبه النحوي.
وفاته.
المبحث الثاني: التعريف بـ (فاتحة الإعراب)، وفيه مطالب:
المطلب الأول: الحديث عن الدراسات السابقة.
المطلب الثاني: وقفة مع عنوان الكتاب.
المطلب الثالث: موقفه من (علم إعراب القرآن الكريم).
المطلب الرابع: الهدف من التأليف.
المطلب الخامس: زمن التأليف.
المطلب السادس: محتوى الكتاب.

المطلب السابع: طريقته في عرض محتوى الكتاب، وقد تضمن أمورا منها:

أولا: أسلوبه.

ثانيا: ذكره الكثير من المسائل التي تخص الباب تحت عنوان خاص بها.

ثالثا: ذكره الكثير من الفوائد.

رابعا: التنبيه على كثير من القواعد الكلية بعد نهاية الباب أو في أثنائه تحت كلمة (قاعدة).

خامسا: عنايته بالاعتراضات.

سادسا: عنايته بالمناظرات.

سابعا: عنايته بالتقسيمات.

ثامنا: عنايته بالمحاورات.

تاسعا: إبراز النزعة المنطقية الجدلية.

عاشرا: حرصه على الإيجاز والاختصار.

المطلب الثامن: مصادر الكتاب.

المطلب التاسع:الأصول النحوية في الكتاب، والتي منها:

أولا: السماع ، والذي يتضمن:

القرآن الكريم.

القراءات القرآنية.

الأحاديث النبوية.

أقوال العرب نظما ونثرا.

مفهوم الضرورة الشعرية عنده.

ثانيا: القياس.

ثالثا: الإجماع.

رابعا: استصحاب الحال.

المطلب العاشر: المسائل الخلافية في الكتاب.

المطلب الحادي عشر: اجتهاداته.

المطلب الثاني عشر: خصائص الكتاب.

المطلب الثالث عشر: التأثر والتأثير.

المطلب الرابع عشر: المآخذ.

الفصل الثاني: ملامح منهجية في فاتحة الكتاب، ويتضمن عدة مباحث:

المبحث الأول:عنايته بالعامل، وفيه أمور:

أولا: وضع تعريف للعامل.

ثانيا: إحصاء أنواع العامل.

ثالثا: مسائل خلافية أساس الخلاف فيها مبني على الموقف من العامل.

رابعا: من العوامل ما يعمل مطلقا، ومنها ما يعمل باشتراط.

خامسا: العمل فرع عن الاختصاص.

سادسا: الإشارة إلى مراتب العامل.

سابعا: تنبيهه على أن العامل يعمل في المعمول مباشرة تارة، وبواسطة تارة أخرى.

ثامنا: الجمع بين المجرد عن العامل اللفظي، وغير المجرد محال.

تاسعا: إعمال الأقرب أولى من إعمال الأبعد.

عاشرا: العامل من جهة التقديم والتأخير.

الحادي عشر: العامل بين جواز الإضمار ولزومه.

المبحث الثاني: حرصه على كشف العديد من الظواهر النحوية: ومنها:

١ــ ظاهرة الحمل.

٢ــ ظاهرة طول الكلام.

٣ ــ ظاهرة الإجحاف.

٤ــ ظاهرة الكراهة.

٥ــ ظاهرة خلاف الأصل.

٦ــ ظاهرة تجاذب الأصلين.

٧ــ ظاهرة جري الباب على وتيرة واحدة.

٨ــ ظاهرة التعليل.

٩ــ التنظير من غير فنه وتخصصه.

١٠ــ التنظير من فنه وتخصصه.

المبحث الثالث:عنايته بالحدود، وفيه:

ــ حديثه عن حد الاتساع في الظرف:

ــ حديثه عن حد (الاستقرار) في الظروف، وحروف الجر مع ترك الاستشهاد.

ــ حديثه عن حد الصفة.

ــ ذكره الحد مع التمثيل والشرح.

ــ ذكره الحد، وذكر الحد الذي يتعلق به.

ــ حديثه عن بعض الحدود جاء مطولا.

ــ بعض الحدود يحتاج إلى تتمة.

المبحث الرابع:عنايته بالرواية، وفيه أمور:

١ــ للرواية دور كبير في اختلاف الوجوه الإعرابية.

٢ــ قبوله بعض الروايات دون بعض في الشاهد الواحد.

٣ــ تركه الاحتجاج بالذي لا يعرف قائله.

٤ــ التعويل على الرواية الصحيحة، دون غيرها.

المبحث الخامس: منهجه في الاستدلال، وفيه:

من أمثلة الدليل النقلي.

من أمثلة الدليل العقلي.

من طرق الاستدلال الأخرى:

ــ السبر والتقسيم.

ــ الاستقراء.

المبحث السادس: عنايته بذكر الفروق، وفيه:

ــ الفرق بين (لا) النافية للجنس، و(لا) العاملة عمل (ليس) .

ــ الفرق بين البدل، وعطف البيان.

المبحث السابع: عنايته بالمصطلحات، ويشتمل على:

ــ القيام بتغيير بعض المصطلحات.

ــ تحديد أصحاب المصطلح مع تعريفه.

ــ الموافقة في الاصطلاح أولى.

ـ ذكره أكثر من مصطلح للشيء الواحد من غير تعيين.

ـ المصطلح الواحد يكون له عند البصري مدلول، وعند الكوفي مدلول آخر.

المبحث الثامن: عنايته بالأدوات النحوية، وفيه:

ـ استعمالات (لا).

المبحث التاسع :عنايته بالمعنى، ويشتمل على:

ـ ما أورده في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾.

ـ (رجال) في قراءة (يُسَبحَ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فاعل بإضمار فعل.

ـ ذهابه إلى أن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع.

المبحث العاشر: تركه تناول مسائل التصريف، وتصريحه بذلك في:

ـ ما أورده من قراءات في قوله تعالى:﴿ عَلَيْهِمْ﴾.

ـ العلة في سقوط (الهمزة) من كلمة (اسم).

الفصل الثالث: ملامح التَّحليل النَّحوي في فاتحة الإعراب،واشتمل على عدة مباحث:

المبحث الأول : أسس التحليل النحوي عنده، وفيه:

ـ البعد عن التعسف:

ـ البعد عن اختلاط الأصول؛ لئلا تفسد الصناعة النحوية.

ـ تنزيه القرآن عما لا يليق به.

ـ لا وجه لتخطئة المشهور.

المبحث الثاني: ضوابط التحليل في فاتحة الإعراب، وفيه:

ـ الوجه الإعرابي الموافق لرسم المصحف يصار إليه.

ـ استيفاء الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ.

ـ مراعاة ما تقتضيه حكمة العربية وصحيح قياسها.

ـ مراعاة صحة المعنى في الصناعة النحوية، وجريه على القواعد المعروفة.

ـ أن يراعى في كل تركيب ما يشاكله.

ـ التخريج الإعرابي الموافق لأدلة الشرع مقدم على غيره.

المبحث الثالث: تنوع أساليب التحليل النحوي، ويتضمن:

١ـ اقتصاره في التحليل على بعض الأوجه الإعرابية.

٢ــ اقتصاره في التحليل الإعرابي على مسألة واحدة من الباب كله.

٣ــ اقتصاره في التحليل الإعرابي على بعض المذاهب، وبعض العلماء.

٤ــ اعتماده في التحليل الإعرابي على الصورة، والمعنى، والاستعمال.

٥ــ اعتماده في التحليل على الاستئناس بأقوال العلماء.

٦ــ ذكره عند التحليل الإعرابي الأوجه المحتملة.

المبحث الرابع: دور ثقافة العصر في التحليل، وفيه:

ــ علمه بالشرائع المنسوخة.

ــ علمه بالجرح والتعديل.

ــ علمه بالفقه.

ــ أثر أصول الفقه.

ــ علم البلاغة.

ــ علم الهندسة والحساب.

ــ صناعة الموسيقى.

ــ أثر المنطق.

المبحث الخامس: حرصه على كشف العديد من الأسرار النحوية المتعلقة بالتنزيل، ومن شواهد ذلك:

ــ اختصاص العبودية، والاستعانة به وحده سبحانه وتعالى.

ــ بيان التوكيد والمبالغة عن طريق الإجمال أولا، والتفصيل ثانيا.

ــ كشفه عن الأسرار المتعلقة بالعدول.

ــ التعبير بالمفرد دون الجمع.

ــ الوصف بـــ (الرحيم) بعد تقدم ذكر (الرحمن).

ــ المصدر المؤكد لنفسه.

ــ الدلالة على صدق ما أخبر الله تعالى به في صحته، وثبات وقوعه:

المبحث السادس: الاحتكام في التحليل إلي أمور فردية، وذوقية، منها:

ــ الاعتماد على الذوق السليم، والطبع المستقيم.

ــ بروز أثر العقيدة.

ـ البعد عن التهمة.

ـ تحكيم الحس.

المبحث السابع: اختلاف التحليل النحوي؛ لاختلاف اللهجات،وفيه:

ـ القول في إعراب الاسم الواقع بعد (ما، ولا)، المشبهتين بـ (ليس).

الخاتمة.